مخطوط رقم	1205 م.ك. مج3	الموضوع	ـ
العنوان	شرح الرسالة الناصحة في الدلائل الواضحة		
المؤلف	امير المؤمنين المنصور عبدالله بن حمزة بن سليمان ـ 614 هـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	القرن (7) هـ		
إسم الناسخ			
نوع الخط	نسخ	عدد الأوراق	209
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	ايطاليا ـ ميلانو ـ امبروزيانا ـ رقم : 226		
المراجع			

البداية

٣

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية - الكويت

اسم المخطوط: شرح الرسالة الناصحة في الدلائل الواضحة

اسم المؤلف: أمير المؤمنين المنصور عبد الله بن حمزة بن سليمان، المتوفى ٦١٤هـ/١٢١٧م

عدد الأوراق: ٢٠٩ المقاس: ١٨ × ٢٦ سم

مصدر التصوير: مكتبة أمبروزيانا - ميلانو

الرقم في مصدر التصوير: D.226

تاريخ التصوير: الاثنين ١٦ ربيع الثاني ١٤١٠هـ - ١٦/١٠/١٩٨٩م.

ملاحظات: نسخة نفيسة كتبت بقلم نسخي مشكول من القرن السابع الهجري. وأولها مناولة بخط المصنف لولديه مؤرخة في سنة ٦٠٨هـ، وعلى هوامشها تعليقات بخط المصنف. والورقة الأخيرة مكملة بقلم مغاير.

فائدة ذكرها في شرح البخاري في قول البخاري باب من أحب بسط الرزق
ثم ذكر فيه حديث أنس بن مالك من سره أن يبسط له في رزقه وينسأ في أجله فليصل رحمه
ما لفظه ولا تعارض بينه وبين حديث جمع خلق أحدكم في بطن أمه وفيه إذا نفخ فيه الروح أمر
بكتب رزقه وأجله وشقي أم سعيد لأمرين أحدهما أن معنى البسط البركة فيه لأنها صدقة
وصلة وقد قال تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك
هم المضعفون وثانيهما أنه يجوز أن يكتب في بطن أمه إن وصل رحمه فرزقه وأجله كذا وإن
لم يصل رحمه فرزقه وأجله كذا لأنه موكول إلى الاختيار ومنه قوله تعالى في نوح أن اعبدوا الله وأطيعون
يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر يعني لو تعلمون بالاختيار وكذا في
هود استغفروا ربكم ثم توبوا ومثل قصة قوم يونس حيث قال تعالى إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم
عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم إلى حين وقوله تعالى يمحو الله ما يشاء
ويثبت وعنده أم الكتاب وما روي في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل أينفع الدواء
مع القضاء فقال هو من القضاء وما روي أن الدعاء يرد القضاء وما روي عن عمر أنه كان يقول في
دعائه اللهم إن كنت كتبتني في أم الكتاب شقيا فاكتبني سعيدا فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ودعاؤه صلى الله عليه وسلم
لأنس بن مالك بكثرة المال والعيال فوقع الزيادة وفي ترغيب المنذري من حديث عبد الرحمن
بن سمرة مرفوعا إني رأيت البارحة عجبا رأيت رجلا من أمتي أتاه ملك الموت ليقبض روحه
فجاءه بره بوالديه فرد ملك الموت عنه وجاء من حديث أبي هريرة بر الوالدين يزيد في العمر
عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا ابن آدم اتق ربك وبر والديك وصل رحمك يمد لك في عمرك
وعن ابن عباس مرفوعا أن صلة الرحم تزيد في العمر
أبي حميد وأم سلمة ومن حديث أنس من بر والديه طوبى له زاد الله في عمره
لا يزيد في العمر إلا بر الوالدين ولا يزيد في الرزق إلا صلة الرحم ومن حديث علي بن أبي طالب
عليه السلام أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى يمحو الله ما يشاء
فقال هي الصدقة على وجهها وبر الوالدين واصطناع المعروف وصلة الرحم تحول الشقاء
سعادة وتزيد في العمر وتقي مصارع السوء ... من كانت فيه خصلة
من هذه أعطاه الله الثلاث الخصال ومثله عن عمر وابن عباس ... ومن حديث
ابن عمر أن الإنسان ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاثة أيام فيمده الله ثلاثين سنة وإن الرجل
ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فينقص من عمره حتى لا يبقى إلا ثلاثة أيام وهو معنى قوله
تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب ومن حديث إسماعيل ...
ابن عيسى والمكتوب في التوراة صلة الرحم وحسن الخلق ... يعمران الديار
ويزيدان في الأعمار وإن كان القوم كفارا ... عن أبي سعيد الخدري
مرفوعا عن التوراة ... كله ... على أن قول ... الأسعد بأن ما علمه
الله مرفوع ... المراد بالكتب العلم وليس لأحد أن يحتج بعلم الله فإنه سابق
لا سائق لأنه يلزم على قولهم أن يكون الله مجبورا لا فاعلا قادرا مختارا ولا فرق
بين المجبور وغيره إلا الاختيار ... وعلم الله مترتب
على المعلوم ... في صحيح ... كما قال ... العلامة ...
... لا ... الخصم ...
... رحمه الله

بحمد

هذا الكتاب لعظم ما جرى عليه من مصنفه الامام المنصور بالله عليه السلام
حسب ما هو موسوم في الصفحة التي فيها الفهرس [illegible] اولت
هذا الكتاب ولدي محمد واحمد الى حفظه الكريم عليه السلام
وكذلك ما كان من [illegible] في صوائح الكتاب [illegible]
الامام عليه السلام [illegible] الوكيل

بسم الله ومع الوكيل
اولت هذا الكتاب ولدي محمد واحمد ابني عبدالله [illegible]
وكتبه [illegible] والفضل [illegible]
[illegible]
في شهر [illegible] سنة [illegible]

كتاب شرح الرسالة
الناصحة في الدلايل الواضحة

تصنيف الامام المنصور بالله
القايم بامر الله امير المومنين
وخليفة رب العالمين
عبدالله بن حمزة بن سليمان بن
رسول الله صلى الله عليه
وعلى ابايه الطيبين الطاهرين وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على [illegible]

الحمد لله الذي [illegible]

[illegible] رسوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] أن لا إله إلا الله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وأشهد أن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] وأشهد أن [illegible]

في ولديها النجيبين الطاهرين الزكيين العليين العالمين
العاملين الشهيدين الحسن والحسين ابني رسول الله
صلى الله عليه وآله وسيدي شباب أهل الجنة
إلا ما جعل الله سبحانه لابني الخالة وأشهد
أن أمهما الزكية الأمينة والجوهرة المكنونة
فاطمة ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلام الله عليهما وبركاته سيدة نساء أهل الجنة
إلا ما جعل الله سبحانه لمريم ابنة عمران عليها
السلام وأشهد أن الإمامة بعدهما فيمن
طاب وزكى من ذريتهما وسار بسيرتهما واهتدى
بهديهما وسلك منهاجهما وجرى بجريهما
وأشهد أن الله تبارك وتعالى اصطفاهم من آل
من بين البرية واختصهم الكون من تلك المغارس
الزكية فعليهم سلام الله ورضوانه من
طاهرة مرضية ورحمة الله على أشياعهم وأشياعهم

البرية هذا أمر وضح شهادتي وغاية إرادتي
فمن شهد بما شهدت به كان شريكًا في أجر ذلك
وذخره ومن كان عن هذه الشهادة كنت عنه بائنًا
ولما أعز الله سبحانه من شهد بها وأنا بكا وطالبًا
وكان مخصوصًا بعار ترك ذلك ووزره
وبعد ذلك فقد سألني بعض من تعز عندي
مسألته ويلزم إجابته أن أعمل أرجوزة
وجيزة أضمنها أصولًا في الدين ونبذًا على
من ذكر فضل عترة محمد خاتم النبيين صلى الله
عليه وآله الطيبين أجمعين من الرفضة المعاندين
وإخوانهم الناصبين فأجبته إلى ذلك رجاء
لما يحصل للدين من المنفعة ويذخر لي من الأجر
والمثوبة وجعلتها تذكرة للمنتهي ووسيلة
للمبتدي ومن الله سبحانه المعونة وأسأله
التوفيق والهداية وشرحت تلك الأرجوزة شرحًا

وجيزاً الآتيا التي ذكرت من دليل يحتاج الى تفصيل
وشرح طويل فإن ذلك موضع للإيضاح إلا أني
اختصرت الشواهد على غريب لفظها والإتيان على
جميع أدلتها وقصدت بذلك تخفيف مؤونتها وتعظيم
معونتها وهي هذه

الحمد لله المهيمن المنان ذي الطول والعزة والسلطان
جم النوال باسط الإحسان لكل ذي شدق
وذي لسان
من غير تقريظ ولا سؤال

الحمد هو التعظيم لمن أضيف اليه هذا اللفظ ولا يجوز
إلا لمن يستحق ذلك ولا أحق به من أسدى أفضل النعم
ومن هو مختص بصفات الكمال وليس ذلك إلا الله سبحانه
ومعنى الحمد قريب من معنى الشكر إلا أن بينهما فرقاً
من حيث أن الشكر هو التعظيم مع ذكر النعمة التي
شكر عليها والحمد لا يفتقر الى ذلك [illegible]

ولم يذكر منه نعمة عليه كان حامداً ولم يكن شاكراً
والمهيمن هو الشاهد والمنان هو المعطي والعطية
هي المنة والمن هو العطا بغير تعويض ولا تكرير
الطول هو السابغ للقدرة وتمكن السطوة العزة
هي المنعة والتعزز التمنع والعزيز هو المنيع الجانب
والسلطان هو القدرة هاهنا والجم كل شي هو
الكثير والنوال هو العطا والبسط هو التوسيع
ومعنى الإحسان والإنعام واحد الشدق
هو شق الفم قال بعض القدما إن من شق
الأشداق يكفل بالأرزاق واللسان هو العضو
المخصوص المعروف والتقريظ بالظاء معجمة من
أعلى هو المدح والتعظيم بالقول والسؤال هو
الطلب وهذه صفة الباري سبحانه مع
الخلق فما به مخلوق إلا وقد احتاج اليه بغير مدح
ولا طلب فسبحانه من كريم ما أعظم أياديه وتفضله

ما أسوأ أدب من يعاديه
مركب الأرواح في الأجسام مجرى الرياح
منشي الغمام
كالريث من شمائمه الأنعام
من الجنين الحجر والأزلام فاعتبري يا أمة
الضلال

الأرواح هاهنا جمع روح والروح هو النفس المتردد
في مخارق الجسد عند أهل العلم واللغة ومنبعه من
القلب ليسري للإنساح في ذكره هاهنا وجه
وقد قال الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين صلوات
الله عليه وعلى قد خلق في صدره قلبا وركب فيه روحا
وجعله وعاء للعقل الكامل وحصنا للروح
الحايل وإذ قد ذكرنا الروح والعقل فلنذكر
طرفا من كلام الناس فيهما إذ قد وقع بين الناس
في أمرهما اختلاف إعلم أن الناس من

نفى أن يقع العلم لأحد من المكلفين بماهية
الروح وتعلق بظاهر قوله تعالى ويسئلونك عن الروح
قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا
مع قولهم إن الروح أمر واحد ومن الناس من
يزعم أن في الإنسان نفوسا وأرواحا وأن
النفوس نامية وحسية وشهوانية وناطقة وهيه
أرواح وقوى وجواهر بسيطة لا حجم لها ولا
كثافة فيها وكل واحدة لها عمل عندهم
فالنامية تنمي النبات والحيوان والحسية بها تدرك
المدركات والشهوانية بها تراد المرادات وبها
يطلب الغذاء والمؤانسة والمحافظة والناطقة بها
تحصل العلوم والمعارف ولا خلاف بين أهل
هذه المقالة أن الإنسان إذا مات وذوي الشجر
تلاشت هذه النفوس فلا إعادة فيها أصلا إلا
الناطقة فقد وقع بينهم الخلاف فيها فمنهم من قال

بتلاشيها ومنهم من قال إنها تبقى في شبح يتصل
عليها الفناء وهذا القول ينسب إلى قوم من الأوائل
وبتناسخ قال به قوم من الباطنية وإن كانوا لا
يثبتون على قول يستمر حكايته عنهم إلا أنهم يقولون
أن الذي فينا بعض من كل فإذا تخلصت الأرواح
من الأجساد لحقت بالعوالم من هذه بعالمها وبقيت
بقاء لا انقطاع له وصارت ملكا أو صورة مجانسة
والجواهر لا تتغير ولا تتعدى المسالك فتبقى تحت
الفلك في حيزه وهذا أقرب من قول بعض
الفلاسفة في النفوس وإن لم يحصلوا ذلك التحصيل
والكل عندنا باطل بما يأتي من الدليل الجلي
الفلاسفة إن شاء الله على إثبات صانع موصوف
بصفات الكمال عدل حكيم بعث فينا رسولا
لا يجوز عليه الكذب أخبرنا بالأمور بفضله
أعني البعث والنشور وثوابهما فوجب علينا

القبول وترك التكبر بغير دليل فحسن الكلام
في هذه المسألة بحسب الكلام في ذات
الباري وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز
في ذاته وأفعاله وأحكام أفعاله وأن ما
يدعون من النفس الكلي والعقل الأول لا أصل
له إذ لا طريق من طرق العلم توصل إليه وأما
النمو فإنما يقع بزيادة الباري في الأجسام
وإنما اختص الحيوان والنبات لأن سنته أجرى
بذلك العادة فلا يعقل والحال هذه إلا إرادة
الحكيم تعالى والإحساس يخلق فيه وجود الحيوة
وهي المهيجة للشهوة والنفرة والداعي لشمل الأمر
وفي الناس من زعم أن الروح في الإنسان هو الدم
وفي كل حيوان وجعل الروح غير النفس
الناطقة وهذا يروى عن جالينوس وعمدته أن
الإنسان يموت بنزف الدم وتفرغه منه ومنهم

من زعم أن الروح في قلب الإنسان وهو جسم عالم
وهذا يروى عن النظام ومنهم من زعم
أن الروح جسم لطيف مؤلف تأليف الإنسان
إلا أنا لا نراه وهذا القول يروى عن قوم من
الإمامية وأصحاب الحديث ومنهم من يقول
إنها خلقت قبل هذه الأجساد وعرض عليها التوحيد
بقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى إلى خرافات
ينسبونها إلى النبي صلى الله عليه وآله لا طريق
إلى تصحيحها ولا ملجأ إلى الكلام فيها فأما
هذه الآية في قوله تعالى ألست بربكم فظاهرها
يقتضي تقدم الأجساد فإذا أخرجت عنها فهي قبلها
والأولى في تشعب هذه المقالات إعمال العقول
وإطراح الأباطيل ومخالفة الرسول صلى الله عليه
وآله في أمر هذه الأمة بالرجوع إلى أهل بيت نبيها
الذين شهد لهم بملازمة الكتاب إلى يوم الحساب

واخبر أن فيهم العلم والصواب لأن أهل هذه
المقالات لا يجدون إلى ما يدعون منها دليلا ولا
يهتدون له سبيلا ولو كان لهم دليل أو شبهة دليل
لتكلمنا عليه فالحمد لله الذي جعلنا لذلك
أهلا وموضعا ومحلا وكفى بالمذهب فسادا أن لا
يقوم عليه دليل فأما قوله تعالى يسألونك عن الروح
قل الروح من أمر ربي فللعلماء فيه أقوال كلها توافق
أدلة العقول منها أنه صلى الله عليه وآله لما
ادعى النبوة وأنكرت قريش ذلك فزعوا إلى اليهود لتعلمهم
أمر الكتاب فقالت لهم اليهود اسألوه عن ثلاث مسائل
عن أصحاب الكهف وذي القرنين وعن الروح فإن زعم أنه
أجاب عن الجميع فهو كاذب وإن أجاب عن أصحاب
الكهف وذي القرنين وأمسك الجواب عن الروح فهو نبي
صادق فأتوا إليه فسألوه فأمره الله بما جاء في كتابه
وأمسك عن الروح فلزمت الحجة لله تعالى ولرسوله صلى

الله عليه الفريقين من قريش واليهود ولا يمتنع في
الحكمة أن يصرفهم عن الجواب فيما يعلم حصول أمثال
هذا الغرض العظيم كما منع زكريا عن الكلام
أيامه وقد كان مقدورا له قبل ذلك ومنها
أنهم لما سمعوه يقرأ يوم يقوم الروح والملائكة
صفا قالوا ما هذا الروح الذي يقوم صفا والملائكة
صفا فأخبرهم أنه خلق من خلق الله عظيم فاستعظموا
ذلك فأمره الله تعالى أن يجيبهم عن استعظامهم بقوله
هو من أمر ربي أي من خلق ربي لأن الأمر قد يعبر به
عن الخلق تقول هذا أمر عظيم كما تقول هذا خلق
عظيم فقول ربي قادر لذاته فلا يمتنع عليه ما أنشأ
فلا تستعظموه فليس على قدرته بعظيم ومنها
أنهم لما سمعوا قوله تعالى نزل به الروح الأمين
قالوا ما هذا الروح وما حقيقته فأمره الله تعالى
أن يجيبهم بقوله هو من أمر ربي ومنها أنه لما سمى

الله القرآن روحا بقوله تعالى وكذلك أوحينا
إليك روحا من أمرنا سألوا عنه وأن من الله
تعالى بإضافته إليه وأنه لم يأت به من تلقاء نفسه
وقد رأيت لبعض آبائنا صلوات الله عليهم أقوالا
تدل على بقيه للجواب فيه على الإجمال في هذه
الأمة اتباعا للظاهر فإذا سألوا عن تفصيله أحالوا
بما قلناه أولا كما حكينا عن الهادي عليه السلام ولا في
عند أهل الشريعة عن الروح والنفوس وطريقهم إلى
العلم بذلك السمع من الكتاب والسنة قال
الله تعالى والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم
أجمعوا أن المراد بذلك أرواحهم وإن كان لفظ
النفس يخرج على معان كثيرة لا يحتمل هذا
المختصر الكلام فيها والروح في الشريعة ورد
أيضا في المعاني التي قدمنا ذكرها إلا أنه إذا
أضيف إلى الإنسان لم يفد إلا ما ذكرنا فأما

من طرق العقل فقد تقرر في العقول أن الحي
المستحق لا يكون حيا إلا لمعنى يحله وأن ذلك
المعنى لا بد له من شروط ولوازم منها ما هو ثابت
بمجرى العادة من القديم سبحانه ومنها ما يجب
حصوله ولا بد منه من جهة العقل وموضع تفصيل
الكلام في هذا كتب الكلام البسيطة فلا وجه
لذكره هاهنا فأما الكلام في العقل وماهيته
فالكلام فيه يقع بيننا وبين قوم هلكوا بل
والمنجمين وأصحاب الطبائع في ملة وجوه في
جميعها هل هو مختار أو موجب وفي ذاته ما هي
وفيه هل حل أم لا حل وإن حل فأين حل
فأما التسمية فالأمر فيها أنها أخص الإنسان العقل
ولا نزاع في هذا العالم لأن من الأوائل من
زعم أن المدبر جوهر بسيط يعلم ذاته ويعلم ما
دونه جملة ولا يعلمه مفصلا فالإحاطة بالأشياء

تسمى عقلا وربما عبروا عن النفس بالعقل
الثاني كما أن العلة في النفس هي العقل
الأول فإذا كان ذلك كذلك لم يمتنع قالوا
بل وجب أن يسمى ما به يعلم الإنسان نفسه وما
يشاهده وما يتنبه إليه بالدليل وما يتشوق له به
التدبير عقلا وهذا كما ترى مبني على صحة
التسمية الأولى في المدبر عقلا ونحن نسلم
أن الأسامي المعتمدة شرعية ولغوية ولا دليل
في الشرع على تسمية الباري سبحانه عقلا ولا في
اللغة على ما يأتي بيانه وكلما لا دليل عليه
يجب القضاء بفساده إذ لا يصح إثباته على نفيه فسقط
وفيهم من يقول ما في الإنسان من العقل مع
الاختلاف في حلوله ومحله وماهيته جزء منه
أعني من العقل ومنهم من يقول أثر منه فأما
أهل النجوم فيسمون السداد في الأمور وما يسببه عقلا

إلى تأثيرات الكواكب وسعادة المواليد في أصل الخلقة
وأمّا أصحاب الطبائع فأضافوا الفعل الحاصل
للعاقل أو فيه على حسب الخلاف في ذلك إلى اعتدال
المزاج على غاية الكمال فحينئذ تتوارد هذه القوة
المميزة على قدر الاعتدال في الكمال والنقصان
وهي التي سميت عقلاً والذي ذهب إليه أهل الحق
من الأئمة الأعلام عليهم أفضل السلام
والمحصلون من علماء أهل الكلام أن العقل مجموع
علوم يهبها الله تعالى في الإنسان من أول
نشوه إلى لزوم التكليف له شيئاً بعد شيء فإذا
كملت كمل عقله وإن لم يكمل لم يكمل عقله
وإن لم يحصل فلا عقل له وإن حصل بعضها دون
بعض فهو ناقص العقل فمنها أصول لابد من حصولها
لمن أراد الحكيم سبحانه تكليفه ومنها زيادات
يختص بها من يشاء من عباده كما قال سبحانه يختص برحمته

من يشاء أقول ولذلك لم يحصل الله به معنى والآن
ذكرنا مشيئة الله سبحانه أولاً ثم تعقيبه
بالدليل على صحة ما نذهب إليه فيها فالعلم أن
أول علوم العقل التي يصح بها الوصول إلى معرفة
الله تعالى علم الإنسان بنفسه وأحوالها من
كونه مشتهياً ونافراً ومتألماً وظاناً وعالماً
بالشيء إجمالاً أو تفصيلاً أو قاطعاً أو مجوزاً إلى غير
ذلك مما يعلمه كل عاقل من أحوال نفسه فهذا
أول ما يحصل ثم يترتب عليه ما نذكره ثم بعد
ذلك العلم بالمشاهدات لأن العلم بالغير فرع
على العلم بالنفس ثم بعد ذلك العلم بأن النفع
حسن إذا تجرد عن المضار في الحال والمآل
وأن الضرر قبيح إذا تجرد عن المنافع في الحال
والمآل ويتصل بذلك العلم بأن لفعله
اختصاصاً بالوقوف على دواعيه حتى تملكه الاعدا[illegible]

من قبحه والإرادة من حسنه دون فعل غيره
ثم يتبع ذلك العلم بأحكام الأفعال وهو أن
المحسن يستحق عليه المدح والقبيح يستحق عليه
الذم ثم يتبع ذلك علم البداية وهو أن العشرة
أكثر من الخمسة وأن المعلوم لا يخلو من أن يكون
موجودا أو معدوما وأن الموجود لا يخلو من
كونه محدثا أو قديما وما شابه ذلك ثم يتبع ذلك
العلم بمقاصد العقلاء في الأمور التي تبنى على
التعظيم وعن الاستخفاف بشرط المشاهدة والعلم
بالمواضعة فهذا مما تختلف أحوال العقلاء فيه
في البطء في معرفته والسرعة ولا بد من حصوله
لكل عاقل ومن لم يحصل له فهو ناقص ويتبع ذلك
العلم بمخبر الأخبار المتواترة لأن من أخبرنا عن
نفسه أنه لا يعلم صحة قول الناس إن في الدنيا مكة
وخراسان وغيرهما من البلدان وأن محمد بن عبد الله

صلى الله عليه وآله [illegible]
وتحدى بالقرآن [illegible]
من حاله العلم بنقصان عقله أو تكليفه في قوله
ومن ذلك الذكر للأمور القريبة العهد العظيمة
وما تقدم من أفعاله الجلية نحو تنقله في البلدان
وحفظه لما يكثر درسه من العلوم وهذا
تختلف أحوال العقلاء في بعضه في البطء والسرعة
وبه تمام العقل الموجب للتكليف على كل أمر
كمل فيه ما تقدم ذكره ولهذا احتج بعض
علماء أهل العدل على أهل التناسخ بأنا لو كنا
فيما كنا عليه قبل هذه الهياكل ونتصرف في
الدنيا بأنواع التصرف قبل هذه البنية التي نحن فيها
لذكرنا ذلك إذ ذكر مثل ذلك من تمام العقول
فلما لم نذكره والحال هذه قطعنا على بطلان ما قالوه
ومثل ذلك القطع على أن ما لنا وأهلنا هم الذين نشاهدهم

وإن جاز أن يخلق الله تعالى مثلهم ويستمر عنا
ومن شك في ذلك استقصى عقله ومن أهل
العلم من جعل هذا من علم العادات وإنا إنما
ذكرنا فهذه علوم الإلهية لا يمكن العقل قبل
دفعها مع بقاء عقله ثم يتبع ذلك علم التجارب
وهو من الزيادات المشروطات وأحوال الناس
فيه تختلف فمنهم من بلغ فيه الغاية القصوى
ومنهم من يقف دون ذلك متوسطا ومنهم
الضلال بينهم ومن الزيادات العلم بأحوال الناس
وما يقربهم إلى الإنسان وما يقربه إليهم ويدعوهم
إلى محبته والأحوال التي تستعمل القلوب وما
يحدث له الهيبة والحشمة وما يزيلها وهذا
أيضا مما تختلف أحوال الناس فيه فمنهم من بلغ
الغاية ومنهم من توسط ومنهم من أخذ
بطرف غير أن من بلغ فيه الغاية مع ما تقدم

فقد حاز [illegible] أحوال الناس
وأعقلهم [illegible]
أجناس من الحيوان والناس فهذا ما لا بد
من ذكره في هذا المكان وإن كان ما تقدم
ينقسم إلى ما يفعله الباري تعالى ابتداء ومنه ما
يفعله عقيب شرط كما فصلناه فهذا هو
الكلام في ماهية العقل فأما الذي يدل
على صحة ما ذهبنا إليه فهو إجماع الكافة من
الخلق على اختلاف أهوائهم وتشعب مذاهبهم
أن من حصل له ما قدمنا ذكره من العلوم التي
ذهبنا إليها أنها عقل يعد عاقلا وإن عدم ما
عدم ومن فقدت عنه لم يعد عاقلا وإن وجد
ما وجد والإجماع أكبر الدلالة فصح ما
قلناه وبطل ما سواه وأما الكلام في معنى تسميته عقلا
ففيه أقوال متقاربة أحبها إلينا أنه سمي عقلا

لمنعه صاحبه من الإقدام على القبائح والعقل
في أصل اللغة هو المنع ومنه أخذ عقال الناقة
الذي يمنعها عما تريده منها من التصرفات ولهذا
نقول فيمن استرسل إلى المقبحات إنه ملك هواه
زمام عقله فإنه انعكس الواجب عليه لأن الواجب
عليه أن يملك عقله زمام هواه وأما
الكلام على من سمى الباري سبحانه عاقلاً ففساده
من اللغة والشرع أما اللغة فلأنه مأخوذ من
العقل وهو المنع كما قدمنا ولا دليل على خلافه
ولا مانع له تعالى لأن علمه لذاته حاصل في الأزل
لا عن مؤثر لولا ذلك لم يكن لذاته وقد قامت الأدلة
لصحته وغناه واجب له لعلمه واستحالة الحاجة
عليه فلا داعي له سبحانه إلى القبيح يمنعه سبحانه
علمه بقبحه وغناه عن فعله فيكون فيه معنى العاقل
فيسمى عقلاً للمبالغة كما سميناه تعالى عدلاً وبطل

أن يسمى عاقلاً لمثل ذلك أيضاً وأما الشرع
فقد منعه الكتاب والسنة ولا دليل فيهما على
شيء من ذلك فهذا ما اجتمع هذا الكلام في معنى
العقل وحقيقته ولم سمي وتسميته وأما
الخلاف في محله فهو واقع بين الفلاسفة
وأصحاب الطبائع فإنهم يقولون إن محله الدماغ
وعمدتهم في ذلك أنه إذا فسد الدماغ ذهب العقل
وهذا باطل لأنا قد جمعنا جرى بأمر الكافة
على أن الكبد والطحال لا تقوم حلول العقل فيهما
وإن كان بفسادهما يفسد العقل فإن قيل إنا
نرى الفساد مع بقاء الحيوة قلنا ونحن
لا نسلم بقاء الحيوة مع فساد الدماغ في مجرى
العادة ومذهبنا أن محله القلب لما تقدم ذكره
عن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه
السلام من قوله وعلق في صدره قلباً وركب

فيه الثاني وهو مذهب الكافة من الأئمة الأعلام
وعلماء الإسلام وقد احتج لذلك بعض
علماء أهل العدل بأن محل العلم والظن والاعتقاد
والإرادة والكراهة والفكر كأنها تتولد من
ناحية صدره وقد وقع الإجماع من العقلاء على
نفيه عن جميع الأعضاء الباطنة مثل الطحال
والكبد والرئة فلم يبق لحلولها جهة تتوجه الكلام
فيها إلا القلب وأجلى الأمور ما يجده الإنسان
من نفسه فلذلك قضينا بحلولها في القلب وهذا
القول يمكن أن يعارض بأن البخار إذا صعد إلى الدماغ
فغطاه زال العقل ومن قولهم إن أهل العلة
يعلمون ذلك عند البرء ويمكن أن يتخلص منه بأنه لا
مانع من أن يجوز الحكيم سبحانه جعل العقل مواد
من الدماغ فإذا صعد البخار بقدرة الحكيم
تعالى قطعت المادة فزال العقل سبحانه مجرى

العادة كما نعلم أنه تعالى أجرى العادة بأن
من قطعت أشياء لم يخلق له الحياة بمجرى العادة
بل يزيلها وإن كان ذلك لو أراد جعلها فيها الحياة
فعلها ولا يعلم وجه الحكمة في جعلها كذلك
مفصلاً إلا هو وكما يمكن ذلك يمكن أن يعارض
قولهم بأن المرار إذا غطى على القلب زال العقل بمجرى
العادة من الحكيم سبحانه وأهل العلة يعلمون
ذلك كما قالوا فيما ذهبوا إليه ولا يمكنهم معارضتنا
في ذلك بأن الفؤاد باق في النائم والعقل زائل
ما في الإجماع لأنا لا نقول إن العقل هو القلب وإنما
قولنا هو محله ولا يمتنع زوال الحال مع بقاء
المحل وإنما يمتنع عدم الشيء مع بقاء ذاته عند
كل عاقل متأمل وإنما يلزم قولهم فرقة تنسب
الزندقة يقال لها المطرفية فإنهم يقولون إن
العقل هو القلب نفسه ولا أعلم لهم في ذلك عمدة

من دلالة العقل ولا من كلام آبائنا عليهم السلام
ولا اتباعهم من علماء الإسلام وما ذكروه لا دليل
لهم ولمن قال بقولهم فأما ما يدل على قولنا فلا يلزم
يؤيد ما ذهبنا اليه قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون
بها والفقه هو العلم بدليل أنك لا تقول فقهت
هذا الأمر وما علمته ولا علمته ولا فقهته بل
يعد من قال ذلك مناقضا وذلك دلالة تطابق
اللفظين على معنى واحد كالجلوس والقعود
وقوله تعالى إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب
التي في الصدور وقوله سبحانه وقلوبهم
منكرة وقال سبحانه الذين آمنوا وتطمئن
قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب
وقوله تعالى فتخبت له قلوبهم وقوله تعالى ثم
تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله إلى غير
ذلك من آيات القرآن الكريم التي تدل كلها

بلفظها ومعناها على أن القلب محل العقل وآلة
كما جعل سبحانه اللسان آلة للكلام
والعين آلة النظر فلا يوجد شيء من تلك المنافع
إلا في آلته بجري العادة منه سبحانه وإن
كان في المقدور أن يجعل تعالى خاصة كل آلة
في أختها فإنما جعل العادة منه تعالى جارية
بذلك لما لا يعلمه مفصلا إلا هو ومما
يؤيد ذلك من السنة ما روي عن النبي صلى
الله عليه وآله أن في الجسد لمضغة إذا صلحت
صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد
كله ألا وهي القلب فإنها ملأى وما روي عنه
صلى الله عليه وآله القلوب أوعية وخيرها
أوعاها ويشفع ذلك قول أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب صلوات الله عليه المرء بأصغريه بقلبه
ولسانه وقد أكثر الأنبياء صلوات الله عليهم

والأئمة عليهم السلام وسائر العقلاء الحكماء
وصف القلوب بالعقل واللب والحجى والنهى والبصيرة
والحجر فعلم بذلك أن محله أعني العقل القلب
وأنه ما قدمناه من العلوم بما قدمناه من الدلالة على أنها
علوم ضرورية من فعل القديم سبحانه تلزم الحجة
بحصولها وتزول بزوالها ونقف حصولها وزوالها
على اختيار الحكيم سبحانه وإرادته خلافاً لما
ذهبت إليه الفلاسفة وأهل الطبائع والنجوم
لأن الفلاسفة أثبتوا علة ونفوا الفاعل المختار
ولا يلزمنا مع إثبات الفاعل المختار سبحانه الذي
قام الدليل بصحة دعوانا فيه ما يلزم الفلاسفة
وأصحاب النجوم والطبع لأنا نقول إنه تعالى
إذا أراد زوال العقل مع بقاء الجبوة والقلب
والدماغ وإذا أراد وجوده وجد ومثله عند
جد وثب النوم في مجرى العادة وعنده كما

أبداً عند البعض من شيئاً وهو ما قدمنا ذكره
من العلوم لأنه لا يمكن دعوى حصول العقل
لمن عدمها وإن وجد قلبه ودماغه بالاضطرار
ولا كمال العقل لمن عدم بعضها ونعلم باضطرار
للعقلاء حصول العقل لمن وجدت فيه وإن لم يخطر
شيء منها بالبال وذلك معلوم لكل منصف وكلام
منا
على الفلاسفة ظاهر لأن معولهم على العلل
الموجبة وقد علمنا أن اختصاص العقل بالآلات
في حال اليقظة ومنامه على حد واحد والعلل
لا تفتقر في إيجابها إلى شيء سوى الاختصاص
وذلك معلوم لنا ولهم بالدليل ومعلوم زوال
العقل عن النائم فبطل أن يكون عقله لعلة موجبة
ولا يصح التعويل على اعتدال المزاج أيضاً لمثل
ذلك لأن اعتدال المزاج ثابت النائم ثبوته لليقظان
وعقل النائم زائل لولا الاحتياج عند اليقظة

الى العلاج ويعاود خلاصه ومثل ذلك ايضا
سباب
يبطل قول اصحاب النجوم لان الطالع واحد ولا
والمقابلة واحدة وجميع ما توهموا اثره في حال
اليقظة والمنام على سوا ثم تختلف الحال فيزول
في حال النوم ويعود في حال اليقظة فلا بد من
مزيل ومعيد وليس ذلك الا الله تعالى الخروج
للعقل عن مقدور كل احد سواه وهو مما
يجب ان يشكر تعالى عليه بل هو من اجل نعمه على
عباده لان به تنال الاغراض الشريفة ويرقى
الى الدرج العالية ويفتح الامور المستصعبة
وتسد الثغور وتساس الجمهور ويستظهر به
على الفيل مع عظمه وعلى الاسد مع شجاعته
وقوته وعلى البعير مع جهله وبه يعبد الرحمن
ويشكر المنان وتورث الجنان ولا تستقصى ذكر
ثمرته وان كثر الكلام وطال الشرح

فالحمد لله تعالى عليه خاصة وعلى نعمه عامة
ولا سبيل لحمد الله لاحد الا بما ذكرنا
وانما جعل من قدمنا ذكره خلافه على الخلاف
في نفي الصانع المختار فطلبوا لذلك العلل الا ان
الاوائل زعموا ان الباري تعالى بلسان الشريعة
علة موجبة للعقل الاول وان العقل الاول
اوجب النفس وان النفس اوجبت الهيولى والصورة
والهيولى والصورة اوجبت الاجسام كلها الفلك
بما فيه وما تحته فلما اختلفت الاجسام والموجب
غير مختلف الاختلاف القوي وهم لا يرجعون
الى فاعل مختار فنظروا النبات ينمو ولا فاعل
عندهم مختار ثم نموه على الوجه الذي يريد من
المصلحة اثبتوا قوة وطبيعة ونفسا واحالة
على حسب اختلافهم في العبارة التي ترجع عند
التحقيق والمطالبة الى معنى واحد فلما

اختلف عليهم القياس في الحيوان والجماد وكان في
الحيوان حس وذلك اثبتوا في الحي معنى حساسًا سموه
القوة الحساسة وسموه النفس الحسية وطلبوا اجتماعه
من بين الاجسام بهذه الحالة وبنى الحكيم شجنه على
الحد الذي ابتناه عليه من ان الفرع والاصل في
ثبوت الحاجة اليه على سواء موسطها فقالوا الابدان
باعتدال المزاج وهو المؤثر في ذلك وقال اصحاب
الكواكب منهم المؤثر في ذلك الكواكب واعتدال
المزاج شرط ومنهم من قال بل المؤثر في ذلك
النفس الكلي او جزء منه على حسب اختلافهم في
فروعهم والكلام على الجميع على وجه
الاختصار انا نقول لهم اذا كان الموجب الاول
وهو الحق في الايجاب لا بامر واحد فما العلة
في حصول الاكثر من واحد في الثاني والثالث
والرابع وما العلة في ايجابه مختلف الاجناس

والموجب الاول عندهم متناهي بل متضاد الموجب
والايجاب والعلة الاولى عندهم متضاده
ولان الضد لا يولد ضده بالدلالة والمشاهدة
لانه الى نفيه اقرب منه الى ايجابه ولان
الموجب لا يختص بوقت دون وقت لان الاوقات
معه على سواء ونحن نرى هذا الصنع المتصل
يحصل شيئا بعد شيء حالا بعد حال والاسطقسات
موجودة والعلة الاولى موجودة وهي لا تفتقر في
تاثيرها الى امر سوى الوجود لانها لو وجدت فلا
اثر لها لم يتصل وجودها عن عدمها وذلك محال
فما الذي لاجله يجب ان يكون محالا والفاعل المختار
بخلاف ذلك لانه قد يوجد وهو غير مختار الفعل
لضرب من الصلاح فلا يفعل مع صحته وقوع
الفعل منه ويفعل المختلف والمتماثل والمتضاد
لما يعلم من المصلحة وأما قول اهل النجوم فظاهر

السقوط لأن الطالع واحد والمؤثر واحد
والمأ واحد والأسباب المتوهمة عندهم واحدة
ويختلف حال الحيوان والجماد من اكثر الوجوه
لانا نعلم ان البعير اكبر من البقرة والشاة
ولا يأتي البعير في مجرى العادة باكثر من ولد
واحد وقد يأتي في بعض الحالات بأشياء مختلفين
في الالوان والذكورة والانوثة والكلبة اصغر
من الجميع فتأتي بسبعة وفوق ذلك ودونه
فيهم الذكور والاناث والأحياء والأموات
والبيض والسود الى غير ذلك من الاختلاف
والموجب واحد والطالع واحد وقد نبه
الله تعالى على ذلك بقوله الله يعلم ما تحمل كل
انثى وما تغيض الأرحام وما تزداد وكل شيء
عنده بمقدار تغيض تنقص والزيادة معلومة
فسبحان من لا يشغله شأن عن شأن ومن علمه

بالكون كعلمه بما كان ثم نبه تعالى على أن
اختلاف النبات من الجمادات بقوله فلينظر
الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم
شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا
وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة
وأبا متاعا لكم ولأنعامكم فعم سبحانه
بالذكر متاعنا ومتاع أنعامنا في هذه الألفاظ
القليلة الحلوة الجليلة لانه عم بقوله حبا جميع
انواع الحبوب وبقوله حدائق غلبا جميع انواع
الأشجار المثمرة وبقوله فاكهة جميع الفواكه
لانه ذكر واحد الجنس فاقتضى العموم وكذلك
الأب عم جميع متاع البهائم من الكلأ والحلا
وخص الزيتون والنخل والعنب مما اختص بالاسم
لجلالة قدره كما اعاد ذكر جبريل وميكائيل
عقيب ذكر الملائكة وان كانا منهم لجلالة قدرهما

وذلك ظاهر في قوله سبحانه من كان عدوا
لله وملائكته وجبريل وميكائيل وكذلك العلة في
ذكر القضب مع أنه يعود في أصل اللغة إلى الإلا
لعظم حاله في نفع البهائم وعجائب الكتاب
الكريم وغرائبه لا تنقضي فالحمد لله الذي جعلنا من
ذريته صلى الله عليه وآله وورثة كتابه
وهدانا إلى معرفة علل الحكم وأسبابه حمدا
كثيرا قوله تعالى فلينظر الإنسان إلى طعامه
معناه نظر القلب الذي هو الفكر والنظر في عجائب
الصنع لأن النظر بالأعيان قد وقع من الكافة
وهو لحكمته لا يأمر بالواقع ولعمري إن من النعم
للنظر فيما ذكره سبحانه جعل الله للعالم به تعالى على
أبلغ الوجوه لأن الماء واحد والأرض واحدة
والهواء واحد والحبة واحدة والتأثير في الحبة
الواحدة مختلف إذ بعضها هابطا إلى أسفل وبعضها

يصعد إلى أعلى وبعضها قشر وبعضها التبن
وبعضها ورق وبعضها عمود وبعضها عصف وهي
واحدة فبانت منها العدد إذا كثر منها العشر
حصرها لكثرتها وربما اختلفت ألوانها بل
قد شاهدنا الكافة ذلك ثم جميع ذلك يحصل
في وقت بعد وقت شيئا بعد شيء والعلل
موجودة عند من قابلها والمعلول لا يجوز تأخيره
عن علته وإلا انتقض كونها علة فيه فيجب بنظر
الناظر العاقل إلى إثبات الصانع المختار ونفي
العلل واعلم أن العلة في بسط الكلام
في معنى هذا البيت الذي فيه ذكر الأزواج
اعتراض رجلين من الإخوان أحدهما من العترة
عليهم السلام والثاني من شيعتهم تولاهم الله
توقفهم في أمر الأزواج وذكرها فقاد الكلام
بعضه بعضا والفائدة واقعة في الجميع ثم لنرجع إلى

ذكر معاني ألفاظ البيت. الأرواح جمع الريح
والروح لمكان الياء من الأخرى أعني الياء والواو لأنهما
جميعاً علة. ولأن الروح من قبيل الروح وجنسها
فالريح ما قد مضى ذكره. والرياح أربع قبول ودبور
وشمال وجنوب. فالقبول ما أقبل من مطلع
الشمس وهي الصبا. والدبور ما أتى من جهة الغرب
سمي دبوراً لاستدبارها البيت الحرام. والجنوب من
ناحية اليمن. والشمال من جهة الشام. ولها أسما
كثيرة ولا وجه لتطويل الكلام بها. وكل ريح
اعترضت بين ريحين فهي نكبا. وفي الرياح دلالة
على الله تعالى لوجوه منها أنها حركات متداركة
توجد وتعدم في أجسام الهوا فلا بد لها من موجد
وذلك لا يكون سوى الله تعالى. ومنها أن الهوا ينتقل
بأجزائها من جهة إلى أخرى والانتقال على القديم
محال فإذا صح انتقاله وجب حدثه لأن الموجود

إذا استحال كونه قديماً وجب كونه محدثاً وإذا ثبت
حدثه كان لا بد له من محدث ومحدثه لا
يصح حصوله من جنس لاستحالة وجود الأجسام
من الأجسام لأن الأجسام قادرة بقدرة
والقادر بالقدرة لا يصح منه فعل الأجسام
لولا ذلك لصح من أحدنا أن يفعل لنفسه ما شا
من الأموال والأولاد ومعلوم خلاف ذلك
فلا فاعل له إلا الله تعالى لاستحالة وجود
الفعل من غير فاعل كما نعلمه في أفعالنا
وعلة حاجة أفعالنا إلينا حدوثها وقد
شاركها في ذلك كل محدث وذلك مبسوط
في كتب الكلام. ومنها أنها مختلفة كما قدمنا
في جهاتها وخواصها وصفاتها ولو كانت قديمة
لما جاز عليها الاختلاف وإذا انتفى قدمها فهي
محدثة لأن الموجود لا بد له من ذلك ومحدثها هو محدثنا

في الهبات والإنشاء والإحداث والغمام هو
السحاب وذلك ظاهر والبرك جماعة الإبل
في العطن أو المبأ ومن رآها في هاتين الحالتين
علم أنها أشبه شيء بالسحاب والسائبة هي التي تركت
برؤوسها من القفار ولا تحشر لها للعلف والرعي
هو السوم والأنعام هي الإبل وما خالطها
من المواشي يسمى باسمها والإبل الأصل في ذلك
وسميت أنعاما للين وطئها ونعومة أخفافها
مأخوذ من الناعم وهو اللين اللمس والحنين أصله في
الإبل وهو معروف والإرزام أصوات متقطعة
متداركة أصلها الحنين والحنين والإرزام
أصلها في الإبل تحن الناقة لولدها وترزم والإرزام
لولدها خاصة والحنين يكون للولد والإلف وقد
نقل الحنين والإرزام إلى الرعد فصار بالنقل
حقيقة في الجميع مشتركة فاعتبر

بآمة للضلال أو الإضلال وقاس بعضهم أثر
بعض والأمة طبقة الخلق في كل
وقت والجماعة العظيمة أمة من الناس
لا يكون ذلك لأقل منه وجمعهم أمم والأمة
القامة والأمة الدهر من الدهور والحين
وأمة محمد صلى الله عليه وآله هم الذين بعث
إليهم شرعا وعرفا والأصل هم الذين بعث فيهم
ودلالة الغمام على الله تعالى من وجوه أحدها
خلقه له بعد أن لم يكن فلا بد له من محدث لمشاركته في
أفعالنا في الحدوث وعلمنا لحاجتها إلى المحدث
فلا بد له لأجل ذلك من محدث وليس إلا الله
سبحانه لأنه جسم ولا يصح وجود الأجسام
من القادر بقدرة وثانيها تصعيده له في الهواء
مع ثقلها أعني الغمام ونحن نعلم أن الثقيل
يهبط هويا واستقر إن منعه مانع فلا يصعد إلا

أن يرفعه فاعل مختار ومنها انبساطه في
السماء واستقراره في الهوا فلو كان صعوده مع
استحالة ذلك لعلة في التقدير لوجب صعوده
أبداً لأن العلة لا توجب أمرين مختلفين كما يعلم
أن الثقل يوجب الهوي أبداً ولا يوجب الصعود أصلاً
ومنها حركته ومسيره من جهة إلى أخرى
فلا بد له من مسير ومنها إمساك الماء فيه مع
رقته وضعفه وثقل الماء وقوته ومنها ما
يحدث فيه من الأصوات العظيمة التي ربما
أهلكت فلا بد لذلك من فاعل ومنها اجتماع
البرق الذي هو نار مع الماء الذي هو ضدها
ولا يجتمعان في مجرى العادة إلا للقادر لذاته
وهو الله سبحانه لأن الجمع بين ضدين وبقائهما
على حالهما يستحيل من القادر بقدرة
ثم أعاد ذكر الغمام وعظيم قدرة الله فيه

عجيبة يعذر فيها من عجب
في حمله الماء فلم لا ينسكب
في الموج أرضه حيث ندب
لو خالف الله عصاه فغضب
وصار في دائرة النكال

العجيبة واحدة العجائب والعجائب هي
الأحوال التي تحدثها الإنسان من نفسه عند
حدوث الأمر الجاري بخلاف العادة وقوله
يعذر فيهما من عجب يريد ترتفع اللائمة عنه
لكونهما مما يعجب العقلاء مثلها لأن من عجب من
الأمر المعتاد لامه العقلاء ورموه بأنه عجب من
غير عجب هذا إذا كان المتعاجب عاقلاً ولا
أعجب لكل عاقل متأمل من حمل السحاب الضعيف
الذي لا يمسك حبة الخردل فما فوقها الماء بما لا يجاب
الأرض وتضيق به فجاج الأودية من الماء الثقيل

القوي المبل على الورى فسبحان من جعل الرقيق
الضعيف راحلة للثقيل الكثيف هذا ما لم تجر
العادة بمثله في مقدور العباد لولا اقتدار ذي
الطول والأياد الجمل هو الإبل فلك الشي والمثال إذا
اطلق افاد ما خلق الله سبحنه خالصا من كل
شايب مثل الغيوث الهامية وهي التي ازادي
القافية والأنهار الجارية والبحار الساحية
فإذا قيد افاد غير ذلك القرينة نحو ما الورد وما
الكبريت وما شابهه فهو حقيقة فيما مر منا
مجاز فيما عداه قوله لا انسكب هو الانصباب
قبل بلوغ ارضه أضافها اليه المصير اليها حيث
ترب من بعد حيثما من يقول العرب ترب فلان
لكذي وكذي اذا امر له سمعت من العرب
ممن يوثق بعربيته من يقول نذرنا اليهم زيدا و
بريدا ارسلنا اليهم رسولا والخلاف هو ترك ما

أمر به او فعل نهيه والله سبحانه هو
الذي تاله اليه القلوب اي تميل وتصغي الى محبته
والمعصية نقيض الطاعة وهي ترك ما امر بفعله
أو فعل ما امر بتركه والغضب نقيض الرضا
والمصير هو الرجوع والدائرة هي المحيطة بالشي
والنكال هو العذاب والاستخفاف ان يكون
نكالا حتى يكون كذلك والله تعالى لا يقوم
لغضبه مخلوق ولا حيوان ولا جماد وقد ظهر
ذلك لبني اسرائيل لما سالوه سبحانه المستحيل على
ذاته وهو الرؤية بقولهم ارنا الله جهرة فسال
نبيهم صلى الله عليه لقطع شغبهم فتجلى سبحانه
للجبل فجعله دكا فنعوذ بالله من غضبه ونسأله
أن يصل سببنا بسببه

كم معشر ساق اليهم رزقه
قد خلعوا من الرقاب ربقه

وقيل عضو او جملة خلقه
جل الذي صوره ود قد
لمبلغ الحجة لا ازاحة لاجلال
كم معناه الكثير وهو من كنايات العدد
وهو نقيض رب لان معنى رب التقليل والمعشر
هم الخلق الذين يجمعهم امر من الامور لانه اذا
جمعهم اوجب العشرة والعشرة هي المجاورة
والصحبة والشوق معروف واصله في الحيوان
واستعار لغيره والرزق هو الذي يباح له تناوله
والانتفاع به وليس لاحد منعه على بعض
الوجوه وقولنا على بعض الوجوه احتراز من
لليتيم فان لوليه منعه من تناول رزقه اذا
رأى ذلك صلاحا وكذلك المحجور عليه والصائم
اذا اراد اكل شيء من ماله في نهار شهر رمضان
لغير عذر كان لنا منعه من تناول رزقه

على ذلك الوجه اذ انها كما ملك لنا [illegible] الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر على ما نبينه
ان شاء الله وما شابه ذلك والخلاف في
مسألة الرزق مع بعض المطرفية وقوم من
الفلاسفة وهم الاسلاميون منهم وهم مع
اهل الطبع وكفرة اصحاب النجوم والكافة
يشعرون الى فرق كثيرة لا وجه لذكرها
هاهنا وشذ بها الخلق من الائمة عليهم السلام
والامة مجمعون على ان الارزاق من الله تعالى
واعلم ان الخلاف من ذكرنا من الفلاسفة واقع
في المعنى دون اللفظ لانهم يطلقون القول بان
الله تعالى رازق لجميع الخلق على معنى ان الرزق
فاض منه سبحانه على الكافة كما يفيض النور
من قرص الشمس من غير قصد منه في وصوله الى
من وصل اليه خصوصا دون غيره قالوا وهذا

المنعم في الجود وأعمّ في الإنعام والكلام عليهم
أن نقول لهم أخبرونا ما حقيقة المنعم ما هي وحقيقة
الإنعام ما هو فإنّ معرفة الحقائق تحل الدقائق
ثم إنّا وإياهم بل جميع العقلاء نعلم أن المنعم لا يكون
منعماً حتى يقصد وصول المنفعة الحسنة
والإحسان إلى من أنعم بها عليه حينئذ يستحق شكر
المنعم على المنعم عليه ولا يكفي في ذلك مجرد وصول
المنفعة إذ لو تعرّت من القصد إلى الإحسان إلى من
وصلت إليه والإرادة ألا ترى أن إنساناً لو أتى
بكوز ماء بارد فأهرقه على إنسان محرور يريد
بذلك الإضرار به فإنه لا يجب عليه والحال هذه
شكره وإن كان النفع قد وصل إليه من
قبله ولكنه لما تعرّى من القصد سقط وجوب
شكره وكذلك لو أعطى طعاماً مسموماً لجائع
يريد هلاكه به فلما أراد من ناوله إياه

غلط بغيره فأعطاه طعاماً شهياً لا يريد إلا ما
من السم فسدّ به فاقته وأمسك رمقه وقضى
وطره فإنه لا يجب عليه عند جميع العقلاء شكره
لما لم يقصد بإيصال الطعام إليه نفعه وإنما
قصد مضرّته فلما حصل النفع معرّاً من
القصد خرج عن باب الإحسان ألا ترى
أن شكر الشمس لا يوجبه أحد من العقلاء بل لا
يستحسنه وإن كان النفع بها واصلاً لما
كان القصد مستحيلاً عليها لكونها غير حية
ولا قادرة والقصد لا يكون إلا من حيّ قادر
فلو كان الإحسان الواصل إلينا من قبل الله
تعالى فيضاً كما زعموا لما وجب علينا شكره
كما قدمنا بيانه فحقيقة المنعم على ذلك هو
الموصل للنفع أو المسبّب مع القصد إلى الإحسان
إلى من وصل إليه وحقيقة الإنعام هو النفع

الحسن الذي يفضل به موصله بوجه الاحسان
الي من وصل اليه واما الكلام على اهل
الطبع فهو يتعين في ابطال ما يذهبون اليه من
الطبع واثبات الصانع المختار سبحانه وانه
لا فاعل للاجسام سواه فبذلك يبطل ما ذهبوا
اليه وسنذكر في ابطال ما ذهبوا اليه
طرفا من الكلام فيما بعد ان شا الله واما
اصحاب النجوم فمذهبهم مبني على ان الارزاق
والارفاق الواصلة الى العباد تحصل بتاثير
الكواكب وسعادة المولد والكلام عليهم ان
هذه الارزاق الواصلة الى العباد افعال فلا
بد لها من فاعل والفاعل لا يكون الا حيا قادرا
والكوكب غير حي ولا قادر ودليل اخر
وهو ان الكوكب جسم بدليل الاضطرار والمشاهدة
تلزمه الحركة او السكون وساير الاكوان وذلك

امارة الحدوث فلو قدرنا على استحالة
ذلك كون الكوكب قادرا لم يخرج عن كونه
قادرا بالقدرة والقادر بالقدرة لا
يصح منه فعل الاجسام ولان القادر
بالقدرة لا يتعدى فعله الا بالاعتماد
والارزاق اجسام بالاضطرار والاعتماد
لا يولد الاجسام ولا تاثير له في انشا الغمام
وسوق الغمام الى غير ذلك من انواع الانعام
ومما يبطل به قول اهل النجوم على وجه
الجدل من المشاهدة انا ننظر الى التوامين
والاسباب واحدة والطالع واحد ويختلف
الاحوال في السعة والضيق والرفاهية والنصب
وذلك مما لا ينكره احد لان منكره يفضحه
المشاهدة فلو كان لما ذكروه وجه لما اختلف
الامر فيمن ذكرنا واعلم ان باثبات الصانع

الجسم الذي يتصل به موصلة وجه الإحسان
إلى من وصل إليه وأما الكلام على أهل
الطبع فهو يتعين في إبطال ما يذهبون إليه من
الطبع وإثبات الصانع المختار سبحانه وأنه
لا فاعل للأجسام سواه وبذلك يبطل ما ذهبوا
إليه وسنذكر في إبطال ما ذهبوا إليه
طرفًا من الكلام فيما بعد إن شاء الله وأما
أصحاب النجوم فمذهبهم مبني على أن الأرزاق
والأرزاق الواصلة إلى العباد تحصل بتأثير
الكواكب وسعادة المولد والكلام عليهم أن
هذه الأرزاق الواصلة إلى العباد أفعال فلا
بد لها من فاعل والفاعل لا يكون إلا حيًا قادرًا
والكوكب غير حي ولا قادر ودليل آخر
وهو أن الكوكب جسم بالاضطرار والمشاهدة
تلزمه الحركة والسكون وسائر الأكوان وذلك

أمارة الحدوث فلو فرض على استحالة
ذلك كون الكوكب قادرًا لم يخرج عن كونه
قادرًا بالقدرة والقادر بالقدرة لا
يصح منه فعل الأجسام ولأن القادر
بالقدرة لا يتعدى فعله إلا بالاعتماد
والأرزاق أجسام بالاضطرار وبالاعتماد
لا يولد الأجسام ولا تأثير له في إنشاء الغمام
وسوق الغمام إلى غير ذلك من أنواع الإنعام
ومما يبطل به قول أهل النجوم على وجه
الجدل من المشاهدة أنا ننظر إلى التوأمين
والأسباب واحدة والطالع واحد مختلفي
الأحوال في الصحة والضيق والرفاهية والنصب
وذلك ما لا ينكره أحد لأن منكره يفضحه
المشاهدة فلو كان لما ذكروه وجه لما اختلف
الأمر فيمن ذكرنا واعلم أن إثبات الصانع

المختار يبطل ما قالوه فهذا هو الكلام على
أهل النجوم على سبيل الجملة فأما
المطرفية فهم فرقتان أعني أهل نفي الرزق على ما
قدمنا ذكره لأنا وجدنا منهم من لا ينفيه عن الله
تعالى لفظا ولا معنى ففرقة منهم تزعم أن
ما وصل إلى الكافة من أهل الطاعة والمعصية
فإنما حصل بغير قصد من الحكيم سبحانه وإنما
يحصل بالحركات وإحالات العالم قالوا وهذا
المعنى في الأنعام لأن الله تعالى جعل العالم
يتقاذف ويستحيل إلى المنفعة على حسب
احتياج العباد في أنواع التصرف وهذا
كما ترى شبيه بما حكينا عن الفلاسفة فإذا الكلام
على هذا القول قد تقدم ومما يؤيد ما تقدم
أنا نقول لهم ما دليلكم على أن الباري سبحانه جواد
وقد علمنا نحن وأنتم أن من نفى عنه تعالى صفة الجود

كفر بالإجماع وليست هذه الصفة التي تجب
إثباتها له إلا بالدليل فلا تجدون دليلا إلا أنه
أوصل النفع الحسن إلى العباد ابتداء وهو
يريد الإحسان إلى من وصل إليه ولولا ذلك لما
وجب شكره تعالى على الكافة من خلقه الكافرين
والمؤمنين لأنا قد قدمنا البرهان على أن من أوصل
إلى غيره نعمة خالصة ولم يقصد الإحسان إليه
لم يعد جوادا عليه ولا محسنا إليه وذلك
ظاهر عند جميع العقلاء لا ينكره إلا من أعمى
التعصب عين بصيرته وأما الفرقة الثانية
من المطرفية فيزعمون أن الله تعالى لا يرزق العصاة
من عبيده ودليلهم قالوا على ذلك أنه تعالى الحاسم
لا يعينهم على المعصية وهذه غفلة عظيمة
لأنا نعلم جميعا أن خلقهم وإحياءهم البلوغ من أرزاقهم
في باب التمكين من المعصية فلو ساغ نفي رزقهم عن

الله تعالى لهذا الدليل الشائع في خلقهم عن الله تعالى
ومعلوم ان ذلك خروج من الدين والانسلاخ عن
الملة فان قيل ان الله تعالى خلقهم للطاعة قيل
وكذلك انه تعالى رزقهم ليشكروه فمن لم يشكره كفر
شيئا وقد قال تعالى مخاطبا المشركين خاصة ولا
معصية اعظم من الشرك بالله تعالى الله الذي
خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم
من يفعل من ذلكم من شيء سبحانه وتعالى عما يشركون
وقال تعالى في الكفار خاصة امن هذا الذي
هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن ان الكافرون
الا في غرور امن هذا الذي يرزقكم ان امسك
رزقه بل لجوا في عتو ونفور فنعوذ بالله من
الغرور والثبور والعتو والنفور وقال
تعالى ويجعلون لما لا يعلمون نصيبا مما رزقناهم
تالله لتسألن عما كنتم تفترون فصرح بانه رزقهم

ما جعلوا منه لغيره نصيبا وقال تعالى الذي
جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من
السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون فهذه في الكفار
خاصة وقال تعالى في الكفار خاصة كيف
تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم
ثم يحييكم ثم اليه ترجعون هو الذي خلق لكم
ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن
سبع سموات وهو بكل شيء عليم فهذا التصريح
بانه خلق لهم جميع ما في الارض فهو حينئذ باق
على الخلاف من اصله وهدم من قواعده وقال
تعالى للناس كافة يا ايها الناس اذكروا نعمة الله
عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض
لا اله الا هو فانى تؤفكون وقال سبحانه امرا للنبي
صلى الله عليه وآله بالمجادلة للمشركين والاحتجاج عليهم

بما لا يجدون إليه دفعه سبيلا فقال عز من قائل قل
من يرزقكم من السماء والأرض سيقولون الله وانما
أقروا اضطرارا لا اختيارا لانهم يعلمون انهم لا
يقدرون على انزال المطر وفلق الحب والنوى واخراج
الثمار واخراج الأشجار وقلب احجار المعادن
مالا وايجاد العين لبنا وانه لا يقدر على ذلك
الا الله سبحانه فحينئذ لزمتهم الحجة وتعين عليهم
الشكر وقال سبحانه مخاطبا للمشركين الضالين لا
تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم
فصرح تعالى بانه رازق للمشركين واولادهم وحكى
سبحانه قول ابرهيم رب اجعل هذا البلد أمنا
وارزق اهله من الثمرات من أمن منهم بالله واليوم
الآخر قال الله تعالى ومن كفر فامتعه قليلا
ثم اضطره الى عذاب النار وبئس المصير والحجج
من كتاب الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه واله

وأقوال الأئمة عليهم السلام لا يحصى لنا كثرة
وقد ذكرنا بحمد الله ما فيه كفاية لمن انصف نفسه
وطلب رشده ومن دلالة العقل واحكام
الشرع ان هذه الارزاق اجسام ولا فاعل
للاجسام الا الله تعالى كما قدمنا ولانهم ياخذونها
بحكم الله تعالى ولهذا الحكم لهم بها كما امر الله سبحانه
ولان الظاهر من دين الكافة من المسلمين ان من اخذ
من اموال العصاة شيئا بغير رضاهم وجبت عليه
الغرامة اذا كان الآخذ مسلما ملتزما لاحكام
الشريعة فلو كانت اموالهم للمطيعين كما قالوا لما
وجب ذلك او لوجب الاستحلال من المسلمين ومعلوم
خلافه فهذا هو الكلام على فرقتي المطرفية
على وجه الاختصار واما الطبايعية فاعلم
انهم بنوا مذهبهم على نفي الصانع تعالى واحالة اثار
الصنع والحكمة الى علل موجبة ومن كانت هذه حاله

نقل الكلام بعد ايه الى الادلة على حدوث الاجسام
وانه لا بد لها من محدث وان محدثها لا يكون الا الله
تعالى فحينئذ ينقطع شغبهم وعللهم وينكشف
خطاؤهم وزللهم وقد رايت لهم كتبا كثيرة
فكان ادقها معنى والطفها شبهة وادقها
مدخلا تصنيفا لرجل منهم ذكر فيه علل
الحوادث من الغيث والبرد والثلج والزلازل
والرعد والبرق والنبات والحيوانات
وما يطول الكتاب بشرحه وجعل لكل شي
من ذلك علة ونفى الجميع عن الله تعالى فكان في
كلامه في الغيث انه يتولد من بخارين بخار دخاني
وبخار رطب وان الدخاني يصعد بالرطب لانه
من طبعه الصعود وانه يتكشف في الهوى ولانه
يستحيل الرطب الى الماء فيهوى ويحدث ان
الريح الشمالية ثم اعترضته فان اعترضته

بعد ما يكون قطرا انزل مطرا وان اعترضته قبل ذلك
نزل جليدا وثلجا وذلك باطل بما ذكرته من
الادلة العقلية التي اكدها سبحانه بقوله وهو
اصدق القائلين الم تر ان الله يزجي سحابا ثم يؤلف
بينه ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من
خلاله وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب
به من يشاء ويصرفه عن من يشاء يكاد سنا برقه يذهب
بالابصار يقلب الله الليل والنهار ان في ذلك
لعبرة لاولي الابصار واما الدلالة
على بطلان ما قالوه من جهة العقل انه لا برهان لهم
فيما ادعوه وكفى بالمذهب فسادا ان لا يقوم عليه
دليل وانما اخترعوا هذه الاقوال وتمسكوا بما
وسموها على شروط اعتادها اجرى الحكيم سبحانه
العادة بانه يفعل تلك الافعال عند حصولها
فسموها عللا واضافوا الصنع اليها بغير نظر

في حقائق الأمور لأنا نعلم في الشاهد أن الكتابة
لا تحصل منا إلا لحصول أمور من دواة وقلم إلى
غير ذلك من آلات الكتابة ثم نعلم أن الكتابة
فعلنا لوقوفها على دواعينا وذلك معلوم عند كل
عاقل مع أنا نعلم أن الآلة شرط في وقوع الفعل
منا والباري سبحانه غني عن ذلك لأنه متمكن
من الفعل بدون الشروط الاعتيادية وإنما
أجراها المصلحة يعلمها فالأمر في إضافة الأفعال
إليه أجلى وأظهر من إضافة الأفعال إلينا
فكما أنه لا إشكال في إضافة أفعالنا إلينا وإن
وقف حصولها على شروط لا نستغني عن حصولها
فكذلك يرتفع الإشكال عن إضافة أفعاله إليه
وإن وقفت على شروط قد قامت الدلالة على أنه
تعالى غني عنها وإنما أجرى العادة لمصلحة في
حراسة أعلام النبوة على ما ذلك مقرر في موضعه

من كتب علم الكلام فكان السبب في اعتقادهم
هذا الفاسد والله أعلم أنهم رأوا الولد لا
يحصل إلا باجتماع الذكر والأنثى وأن النبات
لا ينمو إلا باجتماع الطين والماء إلى غير ذلك
وقولهم هذا لا يخرج الفاعل عن كونه فاعلا كما
قدمنا مثاله في الواحد منا ألا ينظر إلى هذه
الأعاجيب المتقنة والصور البديعة والألوان
المختلفة والبنى المركبة التي يعجز العباد مع تمردهم
وعلمهم على وصل المنفصل منها فضلا عن إيجاده
منظوما مرتبا في غاية الإحكام ومعلوم
أن العلة عند من أثبتها غير حية ولا قادرة ولا
حكيمة ولا عالمة وكيف يخفى ما ذكرنا على عاقل
متأمل انظر إلى بنية الجنين في القرار المكين وما
فيه من التفصيل والتوصيل والمخارق لمداخل الأغذية
ومخارج الفضلات المؤذية وحصول ذلك شيئا بعد شيء

كما نبه على ذلك سبحانه بقوله ولقد خلقنا الإنسان
من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم
أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين
ثم علم ضعفه عند خروجه فسوى له في صدر
أمه غذاء لا يؤوده تناوله وألهمه عند خروجه
استمراءه برحمته وأغناه به حتى يقدر على تناول
ما سواه من أنواع رحمته هل عقل سليم يضيف هذا
إلا إلى علة موجبة وينفيه عن صانع مختار عالم
حليم لا يمتنع عن قدرته مراده سبحانه وتعالى عما
يقول الظالمون علوا كبيرا وإنما تمهد ما أثبتوه لعدم
برهان وإنما عولوا فيه على مجرد الجدال
وكفى بالمذهب فسادا أن لا يقوم على صحته دليل
إلا أنا نقول لهم ما معنى قولكم في العالم إنه يحيل

بعضه بعضا يريد أن الله فعل فقد صح أن
الفعل لا يصح إلا من حي قادر وما أضفتم إليه
الفعل من الطبائع عن صحته ولا قادرة وقولكم
في الحاصل منها إنه حصل بالطبع لا يرجع إلى
أمر معقول ونفي ما لا يعقل أولى من إثباته
إلا أنا نقول أعلمونا بالطبع ما هو وإلى ما
ترجعون إليه أهو شيء أم غير شيء فإن قلتم غير شيء
فإضافة الأفعال المتقنة إلى غير شيء تأباها العقول
السليمة وإن قلتم هو شيء قلنا فما ذلك الشيء
موجود أو معدوم فإن قلتم معدوم قلنا
ذلك محال لأنا نعلم تعذر الفعل من العادم
للقدرة مع وجود ذاته وحياته كالمريض المدنف
فكيف تصح الفعل مع عدم الذات هذا أبعد
في العقول وإن قلتم إنه موجود قلنا لا يخلو
ذلك الموجود إما أن يكون لوجوده أول أو لا أول

لوجوده لأن الوجود لا بد له من أحد هذين الأمرين
فلو كان لا أول لوجوده وجب قدمه لأنا لا نريد
بقولنا في الباري تعالى انه قديم الا انه موجود
لا أول لوجوده فإن قلتم انه غير الباري وجب أن
يكون ما اثبتموه ثانيا ما لدلالة على نفي الثاني فيما
بعد ان شا الله وان قلتم انه الباري قلنا الكلم فيه
عبارة فاسدة لأن الباري سبحانه لا يسمى في اللغة
والشرع والعرف طبعا ولا إحالة وكان الخلاف
بيننا وبينكم في عبارة فارغة وان كان محدثا
فلا يخلو اما أن يشغل الحيز عند حدوثه أو لا
يشغله فان شغله فهو من قبيل الأجسام وان لم
يشغله فهو من قبيل الأعراض ولا يجوز أن يكون ما
ذهبوا اليه من الطبع والإحالة جسما لأن
الأجسام تنقسم الى جماد وحيوان والجماد
لا يصح الفعل منه لأنه ليس بحي ولا قادر والفعل

لا يصح الا من حي قادر ولا يجوز اضافة هذه
الآثار التي من النباتات والحيوانات الى الجمادات
الى جسم حي لأنه لا يكون حيا الا الأحياء ولا قادرا
الا بقدرة لاستحالة أن يكون حيا وقادرا لذاته
لأن ذلك من صفات القديم سبحانه التي يستحيل
حصولها في غيره لما يأتي بيانه فيما بعد ان شا الله
والقادر بالقدرة لا يصح منه فعل الأجسام
ولا يجوز أن يكون الطبع والإحالة من قبيل الأعراض
لاستحالة صحة الفعل من الأعراض لأن الفعل لا
يصح الا من حي قادر ويستحيل أن يكون حيا
قادرا لأنه لو كان حيا قادرا لم يخل أن يكون
حيا لذاته فيكون مثلا لله تعالى ولا مثل له على ما
يأتي بيانه والحياة والقدرة لا يوجبان الا بشرط
الاختصاص والاختصاص لا يكون الا بالحلول وحلول
العرض في العرض محال لأن أحدهما لا يكون حالا

والآخر محلًا اولى من العكس وذلك يؤدي الى ان
لا ينفصل الحال من المحل وذلك محال اذ يعلم
كل عاقل منا تامل ان صفة احدهما غير صفة
الآخر فبطل ان يكون العرض قادرًا او حيًا واذا
لم يكن حيًا ولا قادرًا استحال وجود الافعال من
قبله وهذه جمل تحتاج الى شرح طويل اضربنا
عنه ميلًا الى الاختصار كما وعدنا في اول
الكتاب فقد بان تهدم مذهب هؤلاء القوم
فنعوذ بالله تعالى من الركسة في الضلالة والخبط
في ميدان الجهالة ومما يؤيد ما قلناه ان في
هذه الارزاق اثر الصنع والتدبير وذلك لا يكون الا من
عليم قدير وذلك ظاهر في الحيوانات والزرايع
وسائر الارزاق التي تدل على وجود الصانع عدنا
الى شرح الفاظ القافية الخلع اصله في الدابة
خلع رسنها ثم استعير ذلك لمن اخرج نفسه عن

شيء بعد دخوله فيه والرقاب هي الاعناق
والهوادي معنى الجميع من ذلك واحد وثمرته
تغني عن الشاهد والرزق هو الملك والمرزوق هو
المملوك والرقيق اسم المرزوق وعصوا خالفوا
مقتضى الامر والجحد نقيض الاقرار ومعنى الجحد
والانكار واحد والخلق هو التصوير والتقدير
وهو اذا اطلق افاد المخلوق والمخلوق هو المصور
المقدر هذا في الاصل والجل هو جمهور الشي
ومعظمه والدق هو الجزء القليل منه لمبلغ الحجة
يريد لابلاغ الحجة عليهم والحجة هي الدلالة والاجلال
هو التعظيم ومعنى ذلك ان الله تعالى رزق
العصاة الذين تقدمت صفتهم ليحتج عليهم يوم
القيامة الحجة البالغة فيقول اكلتم رزقي وعبدتم
غيري او ضيعتم شكري وخالفتم امري فنعوذ بالله
ان نكون ممن اوتي ابًا وان نخاطب بذلك ولا شك ان

ذلك أبلغ في الاحتجاج عليهم من الاحتجاج
لو لم يرزقهم ولم ينعم عليهم ولم يزد سبحانه لك
تعظيمهم لأن عطايا الدنيا جمة لا تكشف عن
التعظيم ومنعها لا يكشف عن الاستخفاف كما
روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام
أنه قال لا تعتبروا الرضا والسخط بالمال والولد
جهلا بمواضع الحكمة ومواقع التدبير قال
الله تعالى أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين
نسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون ويصدق
هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال
إن الله يعطي الدنيا من يحب ويبغض ولا يعطي الآخرة
إلا من يحب فنبه صلى الله عليه وآله على أن حال
الآخرة على العكس من حال الدنيا وقال صلى
الله عليه وآله الدنيا عرض حاضر يأكل منها
البر والفاجر والآخرة وعد صادق يحكم فيها

ملك قادر فالدنيا عنده سبحانه حقيرة المحل
واسفالها كما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
أنه قال لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة
ما سقى الكافر منها شربة فنسأل الله تعالى
أن يجعل أرزاقنا عونا لنا على طاعته وسببا
موجبا للازدياد من رحمته ومنا للارتياح الرفيعة
في دار كرامته وأن لا يجعلها علينا حجة و...
تصيرنا يوم القيامة حسرة إنه العظيم والصلوة

فصل آخر في الاستدلال على الله تعالى

دل على ذاته القديم ما صنع
وما ابتدا من خلقه وما اخترع
من ظاهر الجسم ومكنون البضع
عجائبا يعجز عنها من صنع
من غير تعليم و... امثال
معنى ذا هدى لا فرق بين الدلالة والهداية وذلك

ظاهر عند اهل اللغة وذات الشي هي الشي والقديم
هو الموجود الذي لا اول لوجوده وهو نقيض المحدث لان
المحدث هو الموجود الذي لوجوده اول ومعنى
صنع قدر وفطر والابداع هو الانشا والايجاد او هو
الفعل على غير مثال ونخلقه هاهنا هو الاجسام
التي نشاهدها من الحيوانات والجمادات والاعراض
والاختراع هو احداث الشي ابتدا بغير سبب
ولا شرط واكثر فعله عز وجل يقع على هذا
الوجه وظاهر الجسم المراد ظاهر الاجسام
فالالف واللام للجنس وذلك يعم الحيوانات
والجمادات ودلالة الجسم على الله تعالى ظاهرة
وذلك انا نراه مركبا مولفا وذلك معلوم
لكل عاقل متامل فلا بد له من مركب ومولف
على ما نعلمه في الشاهد من البنا والكتابة والعلة
في حاجة البنا والكتابة في الشاهد الى الباني

والكاتب هي الحدوث بدلالة انهما اعني
البنا والكتابة لا يحتاجان الى الباني والكاتب
في البقا بعد الحدوث لانهما يبقيان بعد زوال
قدرته وموته وتفرقة اجزايه بل فناه وعدمه
لو قدرنا ان المضادة لا تكون على مجرد الوجدان وكشف
ذلك انا لو رفعنا عن نفوسنا اعتقاد حدوثهما
ارتفع العلم لا محالة بحاجتهما الى المحدث ولم
نحتج اليه في عدمهما الاصلي لانها معدومة
قبل وجوده فلم يبق لحاجة البنا والكتابة الى المحدث
وجه الا اخراجهما من العدم الى الوجود
وقد شاركت الاجسام البنا والكتابة في الحدوث
فوجب ان تشاركهما في الحاجة الى المحدث وذلك
المحدث لا يكون الا الله تعالى وهذا استدلال
بالشاهد على الغايب لاشتراكهما في علة الحكم وخرج
عن كونه استدلالا بمجرد الوجدان والحق بالاستدلال

أهل الحقائق فإن قيل إنكم بنيتم استدلالكم
على أن تأليف الأجسام محدث وأن ذلك يوجب
حدوثها فإذا كان ذلك كذلك كان لا بد لها من محدث
وهذا لا نسلمه لكم بل نقول إن تأليفها قديم فلا
يحتاج إلى محدث قلنا الدليل على حدوث
التأليف أنا نعلم جواز الافتراق على كل مجتمع
علماً ضرورياً ونعلم أنه إذا افترق عدم اجتماعه
بالدلالة فلو كان قديماً لما جاز عليه العدم لأن
القديم واجب الوجود فلا يفتقر إلى مؤثر من
فاعل أو علة وإذا لم يفتقر إلى المؤثر كانت
صفاته ثابتة لذاته وذاته مع الأوقات على
سواء فإذا وجبت له صفة في حال وجبت في
جميع الأحوال وبذلك يصح لنا العلم بحدوث
الجسم عند صحة حدوث تأليفه لأن القديم لا
يخرج عن صفته فإذا اجتمع في الأزل لو قدر

ذلك استحال افتراقه وإذا افترق استحال
اجتماعه والتأليف تابع للاجتماع فإن قيل
إذا قد صح لكم اجتماع الجسم فدلوا على أن
الاجتماع غيره قلنا لأنه لا يخلو إما أن
يكون الاجتماع هو الجسم أو غيره باطل أن يكون
هو الجسم لأنا نعلم بما بيناه أن الاجتماع
يعدم والجسم باق موجود ولا بد من أحد أمرين
إما أن لا يجوز عدم الاجتماع مع وجود
الجسم وإما أن لا يوجد الجسم مع عدم الاجتماع
وكلا الأمرين باطل فثبت بذلك أن الاجتماع
والتأليف غير الجسم وإما أن الجسم إذا افترق
عدم الاجتماع فلأنه كان لا يخلو عند حصول
الافتراق للجسم إما أن يكون موجوداً أو معدوماً
باطل أن يكون موجوداً لأنه كان لا يخلو إما أن
يكون موجوداً فيه أو في غيره أو معدوماً باطل أن

يكون موجودًا فيه لانه كان يؤدي الى احد امرين
مستحيلين اما ان يوجد ولا يطرأ حكمه
فلا يكون فرقًا بين وجوده وعدمه وذلك محال
واما ان يطرأ حكمه فيكون الجسم مجتمعًا مفترقًا
في حالة واحدة وذلك محال وان كان موجودًا
في غيره بعد ان كان حالًّا فيه فذلك لا يعقل الا
بالانتقال والانتقال على الاعراض محال لان
المعقول منه تفريغ جهة وشغل اخرى وذلك
من خصائص الاجسام فلم يبق الا ان يكون معدومًا
وغير الجسم من المحدثات ليس الا العرض واما
الدليل على ان كل ما جاز عليه العدم وجب
حدوثه فلان جواز العدم عليه يكشف عن كونه
موجودًا بالمؤثر على سبيل الصحة وهو الفاعل
او بمؤثر على سبيل الايجاب وهو العلة لانه
لو كان موجودًا لذاته وذاته مع الازمنة على

سوا لو كانت هذه الصفة واجبة له في جميع
الاوقات والا انتقض كونه موجودًا لذاته وقد
ثبت ذلك وخروج الموصوف عن الصفة الذاتية
لا يجوز فاذا جاز عليه العدم علمنا انه قد
بعدم حالة وجوده حالة كان وجوده فيها
جايزًا ثم وجب بمؤثر من فاعل او علة وذلك
معنى المحدث فثبت بذلك ان كل ما جاز عليه
العدم وجب حدوثه لان وجوده يكون لغيره لا
بذاته وكذلك الاستدلال بظاهر الجسم فلان
علمنا بان كتب الله سبحانه في الاجسام من الاعراض
تابع لعلمنا بالاجسام واذا ثبت ذلك وثبت ان
الجسم لا يجوز وجوده الا كذلك ثبت ان الجسم محدث
لان الجسم اذا لم يجز وجوده الا مع وجود المحدث ثبت انه
لم يتقدم المحدث واذا لم يتقدمه فهو معه او بعده
وما بعد المحدث محدث بالضرورة وما كان وجوده

مع وجود المحدث استحال كونه قديمًا لمنافاته في حقيقة
القديم وإذا ثبت حدوثها فلا بد لها من محدث
مخالف لها لاستحالة إحداثها لأنفسها لأنها لو أوجدت
أنفسها كانت لا تخلو إما أن يكون أوجدت أنفسها
وهي موجودة أو معدومة باطل أن يكون
أوجدت أنفسها وهي موجودة لأن إيجاد الموجود
محال لاستحالة وجود عنه وحاجته من وجه
واحد لوجه واحد في حال واحد وذلك ظاهر
وباطل أن يكون أوجدت أنفسها وهي معدومة لأنا
قد علمنا أن إيجاد الفعل يستحيل من عادم القدرة
مع وجود ذاته وحياته فبأن يكون عادم الذات
أبلغ في استحالة وجود الفعل أولى وأحرى
وإن كان المؤثر في وجودها غيرها فالغير إما
فاعل أو علة باطل أن تكون هذه الأجسام
الحوادث حدثت لعلة لأنا نراها مختلفة التراكيب

والصور والأشكال ونراها تحدث شيئًا بعد شيء
فلو كان المؤثر فيها علة لما جاز ذلك لأن
معلول العلة لا يختلف أصلًا فإن قيل إنما
اختلفت لأنها تأثير علل كثيرة مختلفة فلذلك
اختلف معلولها قلنا فلما اختلفت تلك العلل
لعلل أخرى أدى ذلك إلى التسلسل وذلك محال
وإن كان الاختلاف لفاعل مختار وذلك الذي
نقوله وجب الاعتقاد بما قلنا فإن قيل ولم خالف
بينها قلنا لما يعلم من الحكمة والمصلحة في ذلك
~~ومما يدل على حدوث الأجسام بغير الطريقة~~ عما
فهو مبني على جواز المخالفة في الغائب بما يعلم ووفق
مع الحكمة في الشاهد ولا ننكر ذلك إلا معاند

ومما يدل على حدوث
الأجسام بغير الطريقة الأولى

أنا نقول قد ثبت جواز الاستدلال على الأجسام المشاهدة

والانتقال على القديم محال واذا بطل قدمهما ثبت
حدوثهما وكان لابد لهما من محدث كما تقدم
فجواز الانتقال عليهما معلوم ضرورة وأما
قولنا الانتقال على القديم محال فلان حقيقة القديم
الموجود الذي لا اول لوجوده ولا يعقل وجوده اعني
الجسم الا في جهة والعلم بذلك يلحق بالضرورة
واذا وجد في جهة كان وجوده فيها للذات لاستحالة
وجود القديم بمؤثر من فاعل او علة لانه كان لا
بد من تقدمهما عليه ليصح كون الفاعل فاعلا له
والعلة علة فيه واذا كان فيها للذات استحال
انتقاله عنها لان ذاته علة كونه فيها وبقاء المعلول
واجب لبقاء العلة لاستحالة وجود العلة بدون
المعلول وأما انه اذا بطل قدمه وجب
حدوثه فذلك ظاهر عندنا الى
تفسير القافية بفتح الشي هو جزء منه

وقد صارت الطبيعة في الحيوان تفعل النقل فقطع
اللحم وكونها بظواهر الحيوان من النواظر تفعل
في واحد منها تصعيه كما تفعل الحمة وفي بعضها
الكبد والطحال وما شاكلها ودلالتها على الله
سبحانه من وجوه احدها اختلافها في صورها
فلا بد من مخالف خالف بينها ومنها اختلاف
منافعها فلا بد لذلك من مدبر جعل كل واحد
لغير ما جعل له صاحبه لانها لو كانت كذلك
لذواتها وجبت المماثلة او لعلل متماثلة او لعلل
مختلفة لزم ما قدمنا اولا ومن ذلك اختلاف
اماكنها لانها كانت تكون في تلك الاماكن لذواتها
لو قيل بنفي الصانع وذواتها مع الاماكن على
سواء فكان يجب كونها في جهة واحدة لعقد الجسم
فلما رأيناها كذلك علمنا ان لها صانعا مختارا
مدبرا جعل كل شي منها في جهة منفصلة على

ذلك من المصلحة ففي كل شيء عليه سبحانه دليل واضح
لمن نظر بعين البصيرة فسبحان الله المبدئ في
البداية والنهاية بالعجائب فقد قدرنا انفسنا هنا
ولا اعجب من حصول هذه الامور المختلفة في الصور
والمنافع والاماكن من نطفة مهينة لو تتبعت اجزاؤها
لم نر فيها من ذلك شيئا ولا تميز لك بعضها من بعض
بل لو اجتمع الجن والانس على ان يخرجوا بلطف
تدبيرهم من تلك النطفة شعرة او تنشق البشرة ما
قدروا على ذلك بل لو اجتمعوا على وصل شعرة
مقطوعة او الزيادة في عرضها وطولها ما استطاعوا
ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا فكيف تلك البنية الفائقة
والصور الحسنة الرائقة والحواس النافعة
والمنافع الكاملة فسبحان من لا شريك له
في ملكه ولا نظير في سلطانه وتعالى عما يقول
الظالمون علوا كبيرا العجز بنقيض القدرة ولا شك

في عجز كل صانع عن الحال مثل فعل الله
سبحانه الذي ذكرنا في ذاته وصفاته التعليم
هو الاخذ عن الغير والمثال هو ما يقتدى به
ويعمل على حذوه من الخطوط وغيرها والله تعالى
لم يتعلم عن غيره خلق ما خلق ولو قيل بذلك لنقل
الكلام الى ذلك الغير وكان الكلام فيه يؤدي
الى التسلسل الى ما لا نهاية له وذلك محال او الى وقوف
على فاعل لا يحتاج الى ذلك وهو الله تعالى فذلك
الذي نريد واما نفي المثال عنه فذلك انه اذا كان
لا بد للمثال من فاعل فاذا كان الله تعالى فاعله
استغنى بعلمه الذي اوجد به المثال عن المثال لان
عمل المثال مع العلم لا يجوز الا على من يجوز عليه
السهو والغفلة فيستعين بالمثال على الامر والله
تعالى عن ذلك لوجوب العلم له فلا يجوز خروجه
عنه بحال وان كان الفاعل لذلك غيره فلا بد ان يكون

الله تعالى ما علمه ذكر الغير لاستحالة الثاني على
ما يأتي بيانه وإذا كان الله الفاعل له استغنى
عن مسألته لأن الخالق أعلم من المخلوق والرازق
أكرم من المرزوق فمنحه الله تعالى فعل ما فعل
عن غير تعليم ولا مسألة

يا ذا الذي أصغى إلينا مسمعه
يطلب علما بأمور ومنفعة
إن كنت لا تهوى طريق الإمّعة
فانظر إلى أربعة في أربعة
فذلك الجسم مع الأجل

المستمع له السمع وهو الحاسة التي جعلها الله
لإدراك الأصوات خاصة كما خص سبحانه
الخيشوم بإدراك الروائح واللهوات بإدراك الطعوم
وفي ذلك معتبر لمن اعتبر وأمعن النظر والعلم نقيض
الجهل وهو المعنى الذي يقتضي سكون النفس

والإنسان يجد من نفسه الفرق من علمه بالشيء وجهله به
وأجلى الأمور ما يجده الإنسان من نفسه
والباهر هو الواضح الظاهر الذي لا يكاد عظمه
يحتمل للعقول ولذلك قيل للقمر باهر والمنفعة
هي اللذة والسرور وما أدى إليها أو إلى أحدهما
والعلم بالله سبحانه يؤدي إلى كل سرور ويجد
كل لذة حيث والمنفعة نقيض المضرة فإن المضرة
هي الغم والألم وما أدى إليها أو إلى أحدهما
والإمّعة هو الذي لا ثبات له في الأمور ولا بصيرة
ولا له إلى الخير داع من نفسه بل من دعاه قال أنا معك
بغير تمييز ولا تدبير ولا نظر ولا تفكير ومن كانت
هذه حاله فهو مذموم على قلة صبره في إعمال
فكره وطلب العلم المؤدي إلى سكون نفسه وانشراح
صدره والجسم هو واحد الأجسام وهو
الجواهر المؤلفة طولا وعرضا وعمقا فالطول ما كان

قبالة الناظر والعرض ما كان عن يمينه وشماله
والعمق ما كان في مسامتته من قرنه الى قدمه
واقل ما يجتمع له هذه الصورة من ثمانية اجزا
فذلك معنى قوله فانظر الى اربعة في اربعة
تريد انظر الى الجسم فهو اربعة في اربعة اي
مع اربعة هذا عند اهل اللغة ولا يسلكون
بذلك مسلك اهل الضرب والحساب قال
شاعرهم
ان الى الجوف علتهم الوفا وكان القوم خمسا في ثمان
يريد مع ثمان لانه لو سلك منهاج اهل الحساب
والضرب لكانوا الوفا وخرج قوله عن المعنى
وقد اوضح ذلك بقوله الجسم مع الاحوال
يريد ان من اراد حصول العلم والخروج الى
سعة اليقين بالله تعالى من حيرة الجهل نظر في
الاجسام لانها اجلى المشاهدات والخلاف في

الجسم مع الفلاسفة لانهم ذهبوا الى ان اجزاه
غير منحصرة وانه يتجزا الى ما لا نهاية له وغرضهم
بذلك التوصل الى قدمه والذي يدل على بطلان
ما ذهبوا اليه ان الجسم قد اتى عليه الوجود والجاد
ما لا نهاية له محال لانه لا يخلو اما ان يمكن
الزيادة عليه او لا يمكن فان امكنت الزيادة عليه
فله نهاية بالاضطرار وان لم يمكن الزيادة عليه
ادى الى عجز البارى تعالى وخروجه عن صفة الهيته
وذلك باطل وربما قال بهذه المقالة بعض
المطرفية وهم لا يعلمون ما يلزم عليها وقد تقدم
الكلام على القولين وسبق ايضا انه استدلال
بالجسم واحواله على الصانع تعالى فان قيل لم
اوجبتم النظر ومنعتم من التقليد الذي هو اهون
على النفوس وعليه عامة الناس وهو اقطع للحجاج
حتى يكون ذا سالك الغير عن الدليل قلنا انا على هدى

فلانه وهو على الحق لا محالة قطعاً ولم يترك نفسك
مشقة الاتيان بالبرهان الذي ربما اشتغل فيه
او كشف بعض ان كان به فاحتجت الى فكر بعيد ونظر
شديد قلنا ولا قوة الا بالله ان اكثر الناس
عليه دل الدليل على بطلانه لان الله سبحانه اخبرنا في
كتابه الكريم بان الاكثر من الناس على ضلالة
بقوله واكثرهم للحق كارهون وقوله تعالى وما
وجدنا لاكثرهم من عهد وقوله تعالى وما اكثر
الناس ولو حرصت بمؤمنين وقال النبي صلى الله
عليه وآله لاصحابه ألا أبشركم بأهل الجنة في
اهل النار يوم القيامة قالوا بلى يا رسول الله
قال كالشعرة سوداء في جلد ثور ابيض او شعرة
بيضاء في جلد ثور اسود وان من الانبياء من
يأتي يوم القيمة ما معه الا رجل واحد وهذا
كما ترى اكبر دليل على ضلالة الاكثر ولو جعلت

القلة دلالة الحق لكنت اصبت حالا لان الله تعالى
قد مدح الاقلين في كتابه الكريم بقوله
وقليل من عبادي الشكور وقوله وما امن
معه الا قليل وقوله سبحانه ولو انا كتبنا
عليهم ان اقتلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم
ما فعلوه الا قليل واما كونه اقطع للجاج
فاللجاج بين الناس الحق احمد عاقبة من المداهنة
في الاقرار على الباطل واما الرجوع الى
قول فلان لكثرة عبادته فذلك باطل لان في كل
فرقة فلان عابد وذلك يؤدي الى احد
باطلين اما التصويب لهذه الاقوال المختلفات
او اعتقاد المتناقضات وما ادى الى الباطل
فهو باطل واما الترفيه على النفس فهذا الدين
القويم مبني على المشقة من اوله الى اخره قال
الله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر
الحق هاهنا هو العلم والعمل بمقتضاه والصبر
لا يكون الا على المشاق فطلب فائدة الترغيب على
النظر واما التخويف بمشقة النظر فقد
ورد في الاثر ان من دق في الدين نظره جل
يوم القيامة خطره دليل عقلي وان المقلد
لا يأمن خطأ من قلده والاقدام على ما لا يأمن الانسان
فيه الخطأ قبيح ولا يجوز للعاقل الاقدام على
القبيح اما ان المقلد لا يأمن خطأ من قلده
فذلك ظاهر لانه يأخذ منه بغير برهان وما
اخذ كذلك لم يؤمن فيه الخطأ لان في مقابلة
المقلد من اهل العفة والصلاح في ظاهر الحال
من يقضي بتخطئته وضلالته فلا يأمن العاقل بهذه
الامارة صحة ما قيل سيما اذا كان القائل
ممن يزيد عليه في سلامة الظاهر او يساويه

ولا شك ان الاقدام على ما هذا حاله قبيح فلانا
قلنا انه قبيح من اجل ان القاطع على صحة خبر
لا نأمن كونه كذبا وليس الا انه قطع لغير
برهان ولا يقين ولانه لو ساغ التقليد لواحد
لساغ لكل واحد لانه لا يختص فكان ذلك
يؤدي الى تصويب كل فرقة وذلك ما لا يقول به
مسلم ولا كافر لان كل فرقة من فرق الاسلام
تدعو الى سبيلها وتخطئ من خالفها فان قيل التقليد
للاكابر والاسلاف فلا شك ان لكل فرقة
اكابر واسلافا فكان ذلك يسوغ لليهود والنصارى
تقليد اسلافهم لان اعتقادهم في اسلافهم كاعتقادنا
في اسلافنا بل اعظم وقد ذم الله تعالى ذلك
ونعاه عليهم فقال لا شريك له اتخذوا احبارهم
ورهبانهم اربابا من دون الله وذلك انهم ما يلون
في التعظيم وما من فرقة الا ولها من تعظمه وتزكيه

ونفزع اليه كما قدمنا فلا وجه من وجوه الصلاح
ولا طريق من طرق السلامة اسعد مقصدًا واحمد
عاقبة من اتباع الدليل سيما وقد ذم الله تعالى
المقلدين وعنفهم بالتقليد في كتابه المبين فقال
وهو اصدق القائلين واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل
الله قالوا بل نتبع ما الفينا عليه اباءنا اولو كان
اباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون وقال رسول
الله صلى الله عليه وآله من اخذ دينه عن التفكر
في آلاء الله وعن التدبر لكتابه والتفهم لسنتي
زالت الرواسي ولم يزل ومن اخذ دينه عن افواه الرجال
وقلدهم فيه ذهب به الرجال من يمين الى شمال وكان
من دين الله على اعظم زوال فهذه وجوه [illegible]
كثيرة بعضها كاف في الاحتجاج على قبح التقليد
فكيف بمجموعها مع انا تركنا وجوهًا اخر تدل على
قبحه ميلاً الى الاختصار وتمامًا بما وعدنا في اول

الكتاب من الميل الى الاختصار [illegible]
التقليد ووجب اتباع الدليل ونسأل الله تعالى
بلوغ الغاية القصوى من رضوانه والمصير الى
زمع جنانه فان قيل هذا ما كنا نبغي حيث
كفيتمونا مؤنة التسليم وابطلتم قولكم بحقوق الحكم
وكون كفالة على الخصم ناصرًا ان يحتج على نفسه
او ينقض قوله وذلك انكم تلزمون كل فرقة الرجوع
اليكم والتعويل في المهمات عليكم وتسفهون احلامهم
وتذمون شيوخهم واكابرهم وتنفرون الناس عنهم
بل من ولي الامر منكم حمل الناس على اتباع طريقته
بالسيف حملاً ليس فيه هوادة ولا رفق يعلم المسلمون
ذلك ممن عاصرهم منكم مشاهدة وممن بعدهم
من اتباعكم نقلاً ورواية وهذا اكما تروا امر
بالتقليد على ابلغ الوجوه فاذ قد احتججتم بما تقدم
نستظهر العقال وكفيتمونا مؤنة الجدال وطلب

كل فينا مبلغ حقيقة واستغنى عن غيره بنفسه
ولقد بلغ المسلمين عنكم انكم تعيبون ويعيبون من روايته
بلغتكم عن بعض اكابرهم العارفين واهل الاجتهاد
في شان ذلك الدين انه يصنف انتمى لبعض علمائكم
خالف في الدين ويقر المسترشدين ويقولون لمن
حضركم هذا عكس الواجب نعوذ بالله من حيرة العمين
وجهل المتكلفين لان الخلاف والوفاق لا يكون الا
لعترة الصادق الامين صلى الله عليه وعليهم اجمعين
وذلك لا ينفع ولا يجوز اطلاقه في غيرهم من
العالمين قلنا معاذ الله ما الزمنا الناس باتباعنا
تقليدا او يعجبنا من قول ذلك الشيخ تعصبا وانما
قلنا ذلك لنص الكتاب العزيز والسنة الشريفة
الماضية ومن عمل بمقتضى الكتاب والسنة خرج
عن دائرة التقليد وعمل باقوى الادلة وكيف
نرخص في التقليد ونحن اشد الناس ذما للمقلدين

فما امرنا العباد في الرجوع الينا واتباع الائمة
الا بما امرهم به احكم الحاكمين وذلك ظاهر في
قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
والذكر هو الرسول صلى الله عليه وعلى اله الطيبين
بدلالة قوله تعالى قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا
يتلوا عليكم ايات الله مبينات ليخرج الذين امنوا
وعملوا الصالحات من الظلمات الى النور فكان مما
نزله من الايات على الكافة ومنه لهم من الهلاك
واخرجهم من الظلمات امره لهم باتباع عترته
والاقتداء بذريته وامنهم مع التمسك من
الضلال وهو صادق مصدوق وذلك ما ثبت
فيما رويناه بالاسناد الموثوق به من قوله عليه
السلام اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا
من بعدي ابدا كتاب الله وعترتي اهل بيتي ان اللطيف
الخبير نبأني انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض

وهذا كما ترون أمر منه سبحانه للكافة بالاتباع
ورد على من ادعى من الروافض والنواصب مفارقة
العترة الطاهرة عليهم السلام للكتاب وأنه
عليه أفضل الصلاة وعلى آله جعل غاية ذلك ورود
الحوض فأوجب عند كل عاقل متأمل اتباعهم
إلى انقطاع التكليف لأن ورود الحوض لا يكون
قبل يوم الحساب فأمر للناس باتباعنا والاقتداء
بنا لأقوى الأدلة من السنة والكتاب فتأملوا
رحمكم الله كلامنا بأعيان البصائر تجدوه ظاهراً
جلياً وكذلك الكلام في مسائل قول بعض شيوخ
المسلمين أنا ومن كان على مثل حالنا من المخالفين إنما
كان لأنا سمعنا عن آبائنا الطاهرين سلام الله عليهم
عن جدهم خاتم النبيين الشفيع المشفع يوم الدين
صلى الله عليه وعلى آله الأكرمين أنه قال
قدموهم ولا تقدموهم وتعلموا منهم ولا تعلموهم

ولا تخالفوهم فتضلوا ولا تشتموهم فتكفروا
فهذا تصريح منه صلى الله عليه وآله بما قلنا وفوق
ما قلنا من وجوب اتباعهم والاقتداء بهم وأخذ
العلم عنهم وقبح المخالفة لهم وتحريم الطعن عليهم
فكيف يسوغ لمسلم التخلف عنهم فضلاً عن نسبته
نفسه إلى الصواب والوفاق ونسبتهم بزعمه إلى
الخلاف والشقاق لولا اتباع الهوى وتغليب
جنبة الضلال على جنبة الهدى

دل على حدوث قرن الأحوال
خروجه من حالة إلى حال
لو كان للذات عدم الترحال
ولم يسلمن الحكم إلا بطال
فانظر بعين الفكر غير الكال

دل معناه أرشدك وهداك والحدوث هو الكون بعد
العدم وقرن الأحوال هو الجسم والجوهر ويسمى قرناً

لها لمقارنة وجوده لوجودها ولا توجد أبدا إلا
فيه والخروج نقيض الدخول والجسم إذا كان
مجتمعا ثم افترق خرج من الاجتماع إلى الافتراق
لغة وعرفا والمعنى على التحقيق إذا عدم عنه
الاجتماع لحصول ضده الذي هو الافتراق ولا شك
أن الجسم لا يخلو عن هذه الأحوال التي هي إما
الاجتماع أو الافتراق أو الحركة أو السكون
ولو رفعنا وجوده لا على أحدها انتفى وجوده
عن الذهن جملة وهي متضادة فالحركة ضد السكون
والاجتماع ضد الافتراق وكونهن للذات هو
حصولهن لغير مؤثر من فاعل ولا علة على ما
تقدم من قول لو كن للذات لم يخرج الجسم عن إحداهن
مع بقاء ذاته وكان يلزم أيضا من كونهن للذات
أمر مستحيل وهو وجوب استحقاقهن جميعهن
للجسم في حالة واحدة مع المضادة وذلك

محال فما أدى إليه يجب أن يكون محالا وإنما
يستحيل خروج الموصوف عن صفة الذات
لأن صفة الذات يجب بقاء الذات عليها ما دامت ذاتا
وهي لا تخرج عن كونها ذاتا لأنه يستحيل عدم
الموجَب مع بقاء الموجِب وذلك ظاهر يؤيده
أنها مع الأوقات والجهات على سواء قوله ولم
يسلم حكم الإبطال منه ولم يبطل وقوله الشك
نقيض مشعر والجميع مجاز وهو سائغ لا مانع منه
لغة ولا شرعا والإبطال هو الإذهاب وعدم
الذات وانتفاء وجودها عن الذهن فانظر بعين
الفكر معناه تفكر وعين الفكر هي القلب والنظر
ها هنا نظر القلب والنظر هو الذي يوصل إلى
المعرفة فيلحق الأمور اضطرارا سمعه للعباد
إلى ذلك عند انقطاع التكليف وقوله عين أل
يزيد غير مقصر في النظر وقد تقدم الكلام على

معنى هذا البيت فيما تقدم من ذكر الأعراض
وأنها تحيز الأجسام وأنها محدثة وأنه لا يعقل
وجود الجسم إلا عليها على سبيل البدل وفي ذلك
كفاية عن الإطالة وزاجة عن الملالة

ما انفك عنها الجسم أينما كان
في داني الأرض وقاصي البلدان
وغابر الدهر وما في الأزمان
كلا ولا يدخل تحت الإمكان
خروجه عنها من المحال

هذا زيادة إيضاح وإلا ففيما تقدم كفاية قوله ما
انفك معناه ما انفصل عنها والجسم المراد به
الأجسام أينما كان ظاهر زاده كشفا قوله في
داني الأرض وقاصي البلدان يقول في قريب الأرض
وبعيدها والداني نقيض القاصي وغابر الدهر
ماضي الدهر وهو هاهنا نقيض الباقي وقد يكون الغابر

هو المستقبل الداخل فهذا الحرف من الأضداد
كلا حرف نفي يتضمن معنى القسم وقد يقع للردع
والتهديد إذا اتعقبه حرف النفي نحو قوله تعالى كلا
لا وزر وقوله ولا يدخل تحت الإمكان الإمكان
استعارة لأنه من ظروف الزمان فمعناه
لا يمكن ذلك خروجه عن هذه الأحوال المحال
ومعنى ذلك أن الجسم لا يخلو من هذه الحوادث
التي تقدم ذكرها وهي الاجتماع والافتراق
والحركة والسكون وقد تقدمت الدلالة على
أنها حوادث والدليل على أن الجسم لا يخلو منها
أنا لا نعقلها موجودة إلا وهي إما مجتمعة
أو مفترقة أو متحركة أو ساكنة وما حضر
منها أو غاب فلا فرق في ذلك بدلالة أن
من أخبرنا أنه شاهد في بعض البلدان القاصية
أجساما غير متحركة ولا ساكنة ولا مجتمعة ولا

مفترقة لنا اذ كان العقلا لا يتحرسه من غير توقف
امره اذ لا يعقل وجودها الا في جهة ولا
يوجد في الجهة معقول الا على احد هذه الاحوال
وما لا ينافيه حركة واجتماع او سكون وافتراق

دل على صحة ما اقول
الفكر والتدبر والعقول
والسمع اذ جا به التنزيل
وما اتى بشرعه الرسول
منبها عن سنة الاغفال

قد يعقد لفساد الدلالة والصحة لقيض الاستحالة
تقول هذا الامر يصح وهذا يستحيل والمراد
بالصحة هاهنا الصدق ماخوذ من صحة الخبر
والفكر معروف يعلمه الانسان من نفسه وهو
نظر القلب والتدبر هو التمييز وقياس بعض
الامور ببعض والعقول هي علوم يخلقها الله

سبحانه في القلوب فالقلوب محل لها
واوعيتها وليست القلوب التي هي البضع عقولا لانها
ماسة للنائم والعقل زايل وقد يعبر بالكلام
فيها بما فيه كفاية لكل منصف قوله والسمع
اذ جا به التنزيل يريد بالسمع دلالة السمع وهو
القران الكريم الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ولا شك ان
القران الكريم شاهد لكل مسائلنا مما ذهبنا
اليه من التوحيد والعدل ومسائل الوعد والوعيد
وما يتبعهما ويتعلق بهما ويبتني عليهما من النبوة والامامة
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والولا والبرا
ونحن نذكر في كل مسالة على وجه الاختصار
شاهدا من السمع ونحذف التطويل لئلا نعرضنا
بالكتاب ونفي بشرطنا ونصدق وعدنا في
الايجاز الا ان المسايل التي تقدم ذكرها نقتصر الي

ما يصح الاستدلال عليها بالسمع ابتداءً والى ما لا
يصح الا بعد الادلة العقلية فلنبدأ من ذلك
بالشاهد على وجوب النظر ثم على اثبات الصانع
ثم نتبع ذلك ما يليق به من المسائل على ما نبه
اباؤنا الائمة عليهم السلام والصالحون من علماء
الامة رضي الله عنهم قال الله تعالى أفلا
ينظرون الى الابل كيف خلقت الى آخر الآيات
ثم عقبها بالاستخفاف بهم والوعيد لهم ووجه
الاستدلال بهذه الآية ان الله تعالى عقب الامر
لهم بالنظر على ابلغ الوجوه بذكر اطراحه جحدهم
والاستخفاف بهم والوعيد بعد ذلك لمن تولى
منهم وهو سبحانه لحكمته لا يأمر بشيء ويطرح
احدا الا ان يترك واجبا وكذلك لا يتهدد احدا
بالعقاب على ترك شيء من انواع الافعال الا الواجب
والدليل على ان ذلك امر ان قول القائل افعل

فلان ثم يعقبها باطراحه ان لم يفعل ثم يتهدده
بالعذاب عند التولي ابلغ من قوله افعل او لا تفعل
وذلك ظاهر لكل عاقل متأمل والدليل على
اثبات الصانع تعالى اكثر من ان يحصى في آيات
القرآن الكريم فمن ذلك قوله تعالى وضرب لنا
مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم
فاثبت سبحانه ذاته بالاستدلال على وجود ذاته سبحانه
بالنشأة الاولى على النشأة الاخرى وان ذلك
لا يصح الا من فاعل مختار موجود واجب الوجود
وقال في مسألة قادر وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم الخبير
وقال تعالى وهو العليم القدير وفي مسألة عالم
والله بكل شيء عليم وفي مسألة حي الله لا اله
الا هو الحي القيوم وفي مسألة سميع بصير انني
معكما اسمع وارى وفي مسألة قديم هو الاول

والآخر [illegible] ذلك يفيد معنى القديم وفي مسألة
نفي التشبيه قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع
البصير وان الرحمن مثله شيء فليس بمشبه للاشياء
وفي مسالة غني والله الغني وانتم الفقراء وقوله
تعالى وهو يطعم ولا يطعم وفي ذلك معنى الغني وزياده
وفي مسئلة نفي الرؤية لا تدركه الابصار وهو
يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير وفي مسئلة
نفي الثاني وما من اله الا الله واحد فهذه جمل
مسايل التوحيد ثم يتبع ذلك مسايل العدل على
الترتيب قال الله تعالى في مسالة نفي الظلم ان
الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس انفسهم يظلمون
وما تقدم من الكلام في مسئلة غني وما تقدم
من الكلام في مسئلة عالم وقوله تعالى وهو العليم
الحكيم واذا كان عليما حكيما غنيا فقد ذاعيه
الى القبيح وقام الصارف عن القبيح على ابلغ الوجوه

فلم يقع اصلا [illegible] مع [illegible] ان الله لا يظلم
الناس شيئا [illegible] وفي انه لا يقضي بالمعاصي قوله
تعالى والله يقضي بالحق والمعاصي باطل وقوله ما
خلقنا السموات والارض وما بينهما باطلا معناه
للباطل والله اعلم وفي مسئلة انه تعالى لا يكلف
ما لا يطاق قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
ولا يكلف الله نفسا الا ما آتاها واتقوا الله ما
استطعتم وفي مسئلة انه تعالى لا يريد الظلم ولا
يرضى الكفر ولا يحب الفساد قوله تعالى وما الله
يريد ظلما للعباد والرضى والمحبة راجعان الى الارادة
وفي مسئلة الامتحان بالامراض قوله تعالى ونبلوكم
بالشر والخير فتنة وقوله تعالى او لا يرون انهم
يفتنون في كل عام مرة او مرتين ثم لا هم يتوبون
ولا هم يذكرون معناه يمتحنون بالامراض وساير
الامتحان فسره الائمة عليهم السلام وفي مسئلة

ان القران منزل من عنده على رسوله وعبده صلى الله
عليه وآله قوله تعالى فيه تنزيل من رب العالمين
وقوله تعالى تنزيل من حكيم حميد وقوله تعالى الله
نزل احسن الحديث كتابا متشابها معنى متشابها
يشبه بعضه بعضا في جزالة الالفاظ وجودة
المعاني وصحة المباني لا ما توهمه المبطلون في مطلقه
الجاهلون والله بعد ذلك اعلم وفي مسئلة
ان محمدا صلى الله عليه وآله نبي مرسل قوله تعالى
فلياتوا بسورة من مثله وقوله تعالى فلياتوا بحديث
مثله ان كانوا صادقين فلما لم يقدروا على
الاتيان بمثله علم انه من عند الله تعالى فهذا هو
الذكر في مسائل العدل ثم يتبع ذلك الذكر
في مسائل الوعد والوعيد قال الله تعالى
في ان من توعده بالنار صائر اليها لا محالة ومن
وعده بالجنة صائر اليها لا محالة قوله تعالى ان

الله لا يخلف الميعاد وقوله تعالى قوله الحق ولو خلف
الوعيد كذب والكذب قبيح والقبيح لا يكون حقا
وفي مسئلة نفي الشفاعة لمن يستحق النار من الفساق
والكفار قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا
شفيع يطاع فلو شفع صلى الله عليه لم يخل
الحال من احد امرين اما ان يطاع فيبطل معنى
الآية واما ان لا يطاع فتسقط منزلته وكلا
الامرين باطل وفي ان الفاسق لا يسمى مومنا قوله
تعالى افمن كان مومنا كمن كان فاسقا لا يستوون
ففرق بينهما ولا نجمع بين ما فرق الله بينه لان ذلك
لا يجوز وبقوله انما المومنون الذين اذا ذكر الله
وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى
ربهم يتوكلون والفاسق بخلاف هذا كله والدليل
على انه لا يسمى كافرا قوله تعالى يا ايها النبي جاهد الكفار
والمنافقين واغلظ عليهم وماواهم جهنم وبئس المصير

وقوله تعالى إن جاءكم فاسق بنبإ [illegible] على خروجهم من
القسمين الأولين لأنه لا يأتيهم حتى أقام فيهم الحرب
عليه فإن قيل فلم نعلم منه صلى الله عليه وآله
جهاد المنافقين قلنا بعد نزول هذه الآية لم
يدع أحداً من أهل النفاق وعلى نفاقه إلا جاهده
وغلظ عليه لأنه صلى الله عليه وآله أتبع الخلق
لأمر ربه وأطوعهم لخالقه فإن قيل إنهم
ستروا عنه حتى لم يظهر على شيء من أمرهم وذلك
جائز فأكثر ما كان يعمل مع الفساق يقيم عليهم
الحدود فيما يوجب الحدود لأنه لم تكن لهم شوكة
يجب قتالهم كما كانوا في وقت أمير المؤمنين علي
بن أبي طالب عليه السلام ومن تمرد بعدهما هذا
لقوة شوكتهم فالله المستعان وإقامة الحد لا
تكون مجاهدة لأن المجاهدة مفاعلة فلا تكون إلا
من اثنين وفيها مشقة تلحق كل واحد منهما هذا

في أهل [illegible] أمثال العرف ولا أن [illegible]
الإمام إذا أقام الحد على إنسان لم يقل إنه
قد جاهده الإمام وإنما يقال أقام الحد
عليه والفاسق على وجهين من جهة التأويل ومن
جهة التصريح ولا وجه لتفصيل ذكره هاهنا
وفي مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون
وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب وفي مسألة
الدلالة على أن الإمام بعد رسول الله صلى الله
عليه وآله بلا فصل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
عليه السلام قوله تعالى إنما وليكم الله ورسوله والذين
آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون
فهذه الآية توجب الولاية في جميع الأوقات إلا
ما خصه الدليل وهي أوقات رسول الله صلى الله عليه

والمثبت انه الامام بعده دون جميع البشر وفي
مسئلة ابن الامام بعده ولد الحسن والحسين عليهما
السلام قوله تعالى والذين امنوا واتبعتهم ذريتهم
بايمان الحقنا بهم ذريتهم وما التناهم من عملهم
من شيء كل امرئ بما كسب رهين ووجه الاستدلال
بهذه الاية ان الله تعالى قد اخبر فيها ان الذرية
اذا اتبعت الاباء الحقهم بهم وهو سبحانه لعناه وعلمه لا
يخبر الا بالحق وتحرير ذلك بطريقة التقسيم انا نقول
لا يخلو اما ان الحقهم تعالى بهم كما قال او لا الحقهم
وان الحقهم بهم فلا يخلو اما ان الحقهم بهم في احكام
الدنيا دون احكام الاخرة او في حكم الاخرة
دون احكام الدنيا او في مجموع احكام الدارين
وهذه القسمة كما ترى دائرة بين النفي والاثبات
وذلك دلالة الصحة بالاضطرار باطل ان لا
الحقهم بهم في شيء من ذلك لانه قد اخبر بالحاقه

لهم بهم وخبره [illegible] لما بيناه في ابواب
العدل فثبت انه تعالى الحقهم بهم ثم لا يخلو اما ان
الحقهم بهم في احكام الاخرة او في احكام
الدنيا ولا واسطة بين الحكمين فلو كان الا مع احدهما
قلنا والجواب ان [illegible] سبحانه ذكر الحاقهم
بهم في احكام الاخرة لامرين احدهما القرينة
اللفظية في اخر الاية وهي قوله تعالى كل امرئ
بما كسب رهين فثبت بذلك ان احدا لا يلحقه جرم
ابيه في الاخرة وقد خالفنا في ذلك المجبرة
ولا وجه لذكر خلافهم هاهنا والثاني القرينة
المعنوية في وسط الاية وهي قوله تعالى وما
التناهم من عملهم من شيء فنبه سبحانه بذلك على
انه تريد الالحاق في احكام الدنيا لان الالت في
اصل اللغة هو النقص والنقص من عمل العامل
لا يجوز عليه سبحانه فلزم من ذلك ان او لا [illegible] البشر و

ف

في احكامهم الأخروية لان التبعيض يوجب البعض
بالاتفاق ولان ثواب العمل لا يستحقه الا عامله
خلافا للمجبرة على ما ذلك مقرر في مواضعه من
كتب العدل ولا يجوز ان تلحقهم بهم تبعيتهم في مجموع
الأمرين من احكام الدنيا والآخرة لما بينا من
الموانع ان يراد بذلك احكام الآخرة فلم يبق الا
ان المراد بذلك الحاقهم بهم في احكام الدنيا
والا تعرت الآية الشريفة من الفائدة رأسا وذلك
لا يجوز فلم يبق الا ان المراد بذلك الحاقهم تبعيتهم لهم
بآبائهم في احكام الدنيا فيما عليهم ولهم فبذلك قضى
الله تعالى لاولاد الأرقاء بالرق في هذه الدنيا وهو
حكم آبائهم ليصبروا وقضى لاولاد الانبياء عليهم
السلام بالامامة والزعامة الحاقا لهم بحكم آبائهم
ليشكروا فمن شكر من هولآ اجر ومن صبر من اولئك
اجر ومن كفر من هولآ اثم ومن جزع من

اولئك [illegible] وجه لنا ثبات [illegible] بما ذكرنا
من وجوه الاستدلال [illegible] اذا كان ذلك
كذلك وقد ثبت للاب الذي هو امير المؤمنين صلوات
الله عليه [illegible] على [illegible] الكافة في امور
مخصوصة [illegible] احكام مخصوصة ثبت مثل
ذلك لولديه الحسن والحسين صلوات الله عليهما ولاولادهما
من بعدهما عليهم السلام على ما يأتي بيانه ان شاء الله
ومما يؤيد ما قلنا قول الله تعالى في خليله ابرهيم
صلى الله عليه وآله الطيبين واذ ابتلى ابرهيم ربه
بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس اماما
قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ووجه
الاستدلال بهذه الآية انا نعلم وكل عاقل من اهل
الاسلام ان الله تعالى استجاب دعوة خليله عليه السلام
في ان الامامة بالاجماع لكافة اهل الشرائع لم
تخرج عن ذرية ابرهيم عليه السلام من يوم دعوته

صلوات الله عليه الى يوم الدين ولما كانت في اسمعيل
واسحق عليهما السلام استقرت مدة في اولاد اسحق ثم ردها
سبحانه الى اولاد اسمعيل والكل بالاتفاق ذريته
ابرهيم وذلك باقٍ لان حجة الله به من ولد اسمعيل
الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين
وبهذا بطل قول الامامية والباطنية بان الامامة
مستقرة في ولد الحسين ولا يجوز رجوعها بعد
ذلك الى ولد الحسن لان رجوعها الى ولد اسمعيل
ثابت باجماع كافة المسلمين وكان يلزمهم على هذا
الوجه ان تستقر في ولد الحسن ولا ترجع الى ولد
الحسين عليهما وعليهم افضل السلام وان كنا لا
نقول بذلك وانما الزمناهم على قولهم كما ثبت مثل ذلك
في ولد اسمعيل ولا سبيل لهم الى نقض هذا الاصل
الا بالانسلاخ ظاهرا عن الدين وانما نبه الله تعالى
بقوله لا ينال عهدي الظالمين على انه لا حق للظالمين

فيها لانهم يطلبون لانفسهم ما يعجزون من اقامة الشريعة
اجارة المؤمنين من سهام الجاحدين وحفظ شريعة
العالمين فلمن يطلق لهم ما فوق ذلك من التصرف
العام في جميع العالمين ذلك مما تاباه العقول
ويمنع منه الدليل وهذا بحمد الله ظاهر للمتوسمين
فوجب ثبوتها للمومنين والحاقه سبحانه اياهم بهم
في احكام الدنيا الا من خصه الدليل الى يوم الدين
ومما يدل على وجوب استجابة دعوة الانبياء على
رب العالمين بدلالة العقل ان من مراده تعالى في بعثتهم
ان يتبعهم العالمون ولا ينكر ذلك احد من المسلمين
فلو لم يستجب دعوتهم لنفر ذلك عنهم الراغبين والمعتقدين
اليهم من المسترشدين وذلك يعود على مراده في
بعثتهم بالنقض والابطال وذلك لا يجوز لانه يكون
عبثا والعبث قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح على ما ذلك
مقرر في كتب علم الكلام ومثاله في الشاهد ان رجلا

لرأى الناس وادعى انه خاصة الملك واتى على ذلك
بالشهود ثم ان انسانا سأل الملك أمرًا هو عليه هين
ولا مانع له منه ثم لم يعطه اياه ولا اقبل عليه فيه
فانه يسقط من اعيان الناس ويصغر منزلته لدينا وان
كان الملك قد صدقه في دعواه الاولة بحضرتنا
علمنا انه قد بدا له منه ما يوجب الاستخفاف به
فيكون ذلك اقوى الصرف عن الاستماع له والاصغاء
اليه ومثل ذلك لا يجوز عليه تعالى فان قيل اليس
قد دعا ابرهيم عليه السلام لابيه فلم يستجب دعوته
قلنا انما دعا لابيه مشروطا بسلامة الحال
والاستمرار على الانابة الى ذي الجلال وذلك
ظاهر لان الله سبحانه اخبر ان دعاه كان لموعده له
انه ان دعا له الى الله تعالى بغفران ذنبه وقبول
توبته تاب فدعا له على ذلك فاخبر الله تعالى خليله
ان وعده مدخول وعزمه مغشوش وانه لا يحب

فيما هو أسهل عنده ذلك ولهذا لما ابتغى الوصل
الى عليه السلام ما امكنه من منافع الدنيا الا
المشروط بها بل لا يصح الا باتيان الشرط فافهم
ما سألت عنه موفقا فان قيل كيف يقف ما ذكرتم
من الحاق الله سبحانه الابنا بالاباء كما ذكرتم في احكام
الدنيا على شرط وهل يقف افعاله تعالى على شروط
تحصل من قبلنا قلنا نعم وذلك ظاهر لان الامر
فيما علمتم لان اكثر احكامه سبحانه فينا وعلينا في الاخرة
والدنيا موقوف على افعالنا الا تسمع الى قوله تعالى
والذين اهتدوا زادهم هدى فشرط سبحانه شرطا
معلوما زيادة الهدى الذي هو من فعله بوقوع الاهتداء
الذي هو من فعلنا ولان حكمه علينا بالايمان تابع للايمان
الذي هو فعلنا وهذا ظاهر فلا وجه للاطالة فيه
فان قيل فان سلم لكم ما استدلالكم فيما تقدم بما قدمتم
من البراهين فها هنا امر تاوه تهدم ما عقدتم بنيانكم

وهو ان المستدل الكريم في هذه الاية يوجب ثبوت الامر
لجميع اولاد علي عليه وعليهم افضل السلام فاما
ان يستووا في الامامة للجميع واما ان يبطل ما
قدمتم قلنا عن هذا السؤال جوابان جدلي وعلمي
اما الجدلي فهو ان احدا من اولاد علي عليه
وعليهم السلام سوى ولد الحسن والحسين عليهم السلام
لم يدعها لنفسه من لدن علي عليه السلام مع سلامة
الاحوال وتراخي الاعصار وقد كان فيهم رضي الله
عنهم من بلغ الغاية القصوى في الفضل والعلم
وجميع الخصال فلولا علمهم بان الامامة في غيرهم
لم يدعوها كما ادعاها غيرهم لجهله فابطلت الادلة
دعواه ودعوى من يدعي اباه فاطمة عليهم السلام و[illegible]
باعتقادهم لهم العقل لو كان في عرض يساوي ربع
درهم فكيف الا في استحقاق الخلافة ووراثة
النبوة لان الدعوى للغير في الشرع لا تسمع اذا

كانت عن غير ولاية ولا وكالة فكيف بطالب نقضها
فان قيل فان ادعاها مدع منهم الان فما بطلان
دعواه ما اجماع السلف السابق من العترة عليهم
السلام على ان الامامة مقصورة على ولد
الحسن والحسين عليهم السلام بعد بطلان قول
اصحاب النص وسنذكر بطلانه فيما بعد ان شاء الله تعالى
والاجماع اكبر الدلالة فان قال وما الطريق
الى الاجماع على ذلك قلنا تراخي الاعصار
مع سلامة الحال وكون ذلك مما على الجميع فيه
التكليف ولم يظهر دعوى الجواز فضلا عن الوقوع
وبهذه الطريقة يعلم الاجماع في سائر الامور
بل هي اقوى طرق الاجماع على ما ذلك مقرر في
كتابنا الموسوم بصفوة الاختيار في اصول الفقه
وغيره فمن ادعى ذلك الان منهم لم يتبع سلفه الصالح
رضي الله عنهم باحسان وقد بينا ان الالحاق مشروط بالا
بيان

وأما الطريقة العلمية فهو أن الاستدلال
بالآية عام كما ذكرتم وكان يقتضي دخول الكافة
فيه ولكن ها هنا دليلاً أوجب تخصيص العموم
وتخصيص العموم بالأدلة جائز فإن قيل وما
ذلك الدليل قلنا إجماع العترة الطاهرة عليهم
السلام على أن الإمامة مقصورة عليهم دون
غيرهم من سائر الناس وإجماعهم حجة لما في بيانه
والإجماع أكبر الدلالة فإن قيل إن إجماعهم حجة
فيما يرجع إلى غيرهم قلنا هذا تخصيص لغير دليل
وذلك لا يجوز ولأن الشاهد لهم أيضاً بدعواهم
لأنفسهم عندهم وهو النبي صلى الله عليه وآله ألا
ترى أنه صلى الله عليه وآله لو قال فلان صادق في
جميع القول لصدقناه وإن ادعى لنفسه على غيره بقول
النبي صلى الله عليه وآله لصدق المدعي لنفسه إذا
أن شاهد من عدله ويعطيه لنفسه ما قال وهو

صلى الله عليه وآله عترة الشاهدين بصدق
الصادقين لا ينكر ذلك أحد من العالمين ولأن
أدلة [illegible] والحجر بهذا القول يؤدي إلى
نقضها وذلك لا يجوز لأن رسول الله صلى الله عليه
وآله أمرنا باتباعهم عموماً في الأقوال والأفعال ولم
يحجر [illegible] أمراً من حال وأمن في اتباعهم من موافقة
الضلال والله [illegible] واشد
طريقة الإجماع وذلك باطل لأن أكثر ما أجمعت عليه
الأمة إنما وقع في أمور ترجع إليها فكان يجوز
الاعتراض بذلك على الإمامة المجمع عليها في العترة
عليهم السلام وفيما تقدم كفاية لمن تأمله
وفي مسألة أن الإمامة محصورة في أولادهما
قوله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم
وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم
هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول

شهيدًا عليكم وتكونوا شهداء على الناس وقد وجه
الاستدلال بهذه الآية أن الله تعالى أمر أولاد ابراهيم
عليه السلام أمرًا ظاهرًا بالجهاد في الله تعالى حق
الجهاد ولا يكون ذلك كذلك الا بتجييش الجيوش وعقد
المواكب وشن الغارات وحمل من عصى الله تعالى على
طاعته حتى يمحض الجهاد فيه عز وجل وتفرغا عن
غرض آخر بجميع وجوه الامكان من شدة ولين
واقامة الحدود وحفظ البيضة وسد الثغور وسياسة
الجمهور وقتل المحاربين وسوق الفاسقين واخذ
اموال الله تعالى ممن وجبت عليه طوعًا او كرهًا
وصرفها في مستحقها الى غير ذلك من سائر
انواع اعمال الامامة وانما قلنا ذلك لانه لا
يعقل من اطلاق الجهاد في الله تعالى حق الجهاد
الا ما قدمنا دليله انه لا يجوز ان يقول القائل ان
فلانا حارب اعداء الله تعالى فشن عليهم الغارات

وقاد اليهم المقانب ونصب لهم المكايد واهلك
في حربهم انواع الحيل وهزلها النوم وجمع
العدة ورتب الامر فيه على مقتضى حكم السياسة
ولم يجاهدهم مع ذلك حق الجهاد بل العذر من قبل
ذلك منا قضا جانا امرى من يقول جاهد
ولم يجاهد ولا يجوز ان يعني ما قدمنا ويقول القائل
انه جاهدهم حق الجهاد فثبت ان المجاهدة في الله
تعالى حق جهاده الواجب فيه لا يكون الا بما قدمنا ذكره
وبمثل ذلك تعرف الحقائق في كل امر وكما ان
هذا يدل على ما ذكرنا هو ايضًا يدل على بطلان
دعوى من يدعي الامامة لمغلق الباب مرخي الستر لان
اقل احوال من يستحق الامامة ان يشهر نفسه ويظهر
للخاص والعام امره حتى تسقط الحجة عنه ويتعلق
الفرض بغيره فاذا كان ما ذكرنا على ما ذكرنا
وكان سبحانه وتعالى قد امر بذلك والامر يقتضي الوجوب

لأنّ ترك مقتضى الأمر معصية ومعصية الحكيم
تعالى لا تجوز فلا يخلو إمّا أن يريد سبحانه ذلك من
كلّ ولد إبراهيم عليه السلام أو من بعضهم وباطل
أن يريد ذلك سبحانه من كلّهم لأنّ اليهود والنصارى
والكفّار والفسّاق منهم يجب أن نجاهدهم وإبطال
إيمانهم بالكتاب الكريم وإجماع الأمّة والعترة
عليهم السلام على ذلك فكيف يجاهدون في الله من
يجب جهاده لله ولا يخفى هذا على عاقل فعلم أنّ المراد
مقتضى الآية بعضهم دون كلّهم وأنّ الآية مخصوصة
قلنا وباطل أن يراد بذلك سائر القبائل من
مسلمي ولد إبراهيم عليه السلام لأنّ جميع ما ذكرنا من
الجهاد في الله سبحانه حقّ الجهاد لا يكون إلّا للأئمّة
بالإجماع من العترة الطاهرة عليهم السلام
والأمّة لأنّ الأمّة وإن خالف بعضها العترة
الطاهرة في منصب الإمامة فالكلّ مجمع

على أنّ إقامة الحدود وتجييش الجيوش لسائر من
ما ذكرنا لا يجوز إلّا للأئمّة دون غيرهم فثبت
أنّ مقتضى الاستشهاد معنى الإمامة ولا يجوز
ثبوت الإمامة لسائر القبائل من ولد إبراهيم
عليه السلام لقول النبي صلى الله عليه وآله الأئمّة
من قريش فخصّهم بالذكر دون قبائل ولد إبراهيم
عليه السلام والكلام في هذا الخبر يقع في
موضعين أحدهما في صحّته والثاني في وجه
الاستدلال به أمّا الكلام في صحّته فلا
خلاف بين أهل العلم من الأئمّة والأمّة أنّه ممّا
احتجّ به أبو بكر يوم السقيفة وأنّه ظهر بين كافّة
الصحابة فلم ينكره أحد مع تضمّنه الأمر بينهم من
أمر الدين فجرى مجرى الأخبار التي يقع الإجماع
على معناها كخبر عبد الرحمن بن عوف في قصّة
المجوس وغيره وأمّا وجه الاستدلال به فظاهر

لانه صلى الله عليه واله خص قريشا بان الائمة منهم
دون سائر القبائل من مسلمي ولد ابراهيم عليه السلام
فخرج من سواهم عن ذلك بدلالة الخبر فان قيل
فهذا الخبر كما يدل على ما ذكرتم هو دليل على
ما ذهبت اليه المعتزلة في صحة الامامة في جميع
قريش دون غيرهم بل هو عمدتهم في الاستدلال
قلنا بل هو بعينه دليل على نفي ما ذهبت اليه المعتزلة
لان قوله عليه السلام الائمة من قريش يدل على
انهم بعض قريش وذلك قولنا لان اولاد الحسن
والحسين عليهم السلام اشرف العامر قريش لان
اكثر ما تقولون فيه ان من هاهنا لبيان الجنس ونحن
لا نأبى ذلك لان ولد الحسن والحسين عليهم السلام من
صميم جنس قريش فسقط من ايديهم ظاهر الخبر ثم
نقول مع ذلك كما انها تدل على الجنس فهي تدل على
التبعيض ولانا في نفي المعينين فوجب حملها على

مجموعها لان اطراح احد المعنيين كاطراحها
لمعنى كلام النبي صلى الله عليه واله لغير مانع
وذلك لا يجوز فبطل ما قالوه الا ترى ان سائر
القبائل من ولد ابراهيم عليه السلام وغيرهم من الانصار
وسائر العرب لما انقطع طمعهم في الامامة لدلالة
الخبر بقي اهل الامر من اهل البيت عليهم السلام
واشياعهم على دعواهم ان الامر لهم دون سواهم
من سائر ابناء قريش حتى وقع النهي الذي لا بد
على صحة صحيح ولا بطلان باطل وقولنا لا بد فيه
عاقل منا مثل لان ولد الحسن والحسين عليهم السلام
من قريش فثبت الحسنية وهم بعض قريش فوجب
التخصيص الا ترى ان قول القائل هذا الخاتم من
فضة كما يدل على ان جنس الخاتم الغير المخصوصة
المشار فضة يدل بعينه على انه بعض الفضة بل
نستحيل خلافه ومثل ذلك يلزم فيما قدمنا

لا سبيل الى صحة الامامة في جميع قريش لانه
اكثرهم لا يجوز امامته باجماع الامة [illegible]
وفساق المتاولين فصح ان المراد بمستقر الامامة على
الترتيب الذي ذكرناه ولد الحسن والحسين عليهم السلام
دون غيرهم فان قيل فما تنكرون على من يحتج بحكم
هذه الامامة لبعض من قريش دون ولد الحسن
والحسين عليهما السلام ويقصرها عليهم وباى ما تفسد لكم
في سبقه قلنا ذلك باطل لوجهين احدهما انه
لا قايل بهذا القول من الامة فاجل انه يجوز اتباعها
لغير سبيلهم وذلك لا يجوز والثاني اجماع
الامة على صحتها فيهم واختلافهم فيمن سواهم والاجماع
اكبر الدلالة فثبت ان الامامة مقصورة بامر منا
من الاسباب على ولد الحسن والحسين عليهم السلام فتامل
رحمك الله معاني كتاب الله ما ادقها والطفها
ما اجلها وبراهينها ما اظهرها ولو استقصينا ما

فيها من غرايب صحة الامة وما اشتملت عليه من
الادلة وما يتعلق بها من الغوامض الشريفة لما اتينا
على جميع ذلك الا في مدة طويلة لانها تغني الاية
المشرفة كما يدل على صحة امامة اهل البيت
عليهم السلام في بعضها ما يدل على ان اجماعهم حجة لان
الله تعالى اخبر في الاية انه اجتباهم واجتبا
هو الاجتباء وجعلهم ليشهدوا على الناس وهو سبحانه
لحكمته لا يجعل الشهدا على عباده الا العدول
والعدول لا يقولون الا الحق والحق الجحود خلافه
ونحن لا نريد بالحجة الا ما يجب اتباعه ويحرم خلافه
فثبت بذلك ان اجماعهم حجة وسنبسط الكلام
فيه فيما بعد ان شا الله تعالى وهذا كما ترى اشارة الى ما
ذكرنا من سعة معاني كتاب الله تعالى فالحمد
لله الذي جعلنا من ورثة كتابه وفقهنا
وفقهنا به حمدا كثيرا وفي وجوب الولاء والبرا قوله

لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناءهم او اخوانهم
او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح
منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين
فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه اولئك حزب الله الا
ان حزب الله هم المفلحون ووجه الاستدلال
بهذه الآية ان الله تعالى نفى الايمان عمن واد من حاد
الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه واله من قريب
وبعيد على سبيل العموم بل قد زاد سبحانه ذلك
بيانا بذكر الآباء ولا اخص منهم والابناء ولا اقرب
منهم والاخوان ولا اولى منهم والعشيرة ولا
ادنى منهم فكيف بمن سواهم

فصل

واذ قد ذكرنا الولاء والبراء فلنذكر طرفا من
معناهما لان اكثر الناس انما اتي من الجهل
بمعاني كتاب الله سبحانه وقلة الرجوع الى غيره

نبيه صلى الله عليه واله الذين هم تراجمة الكتاب
واولى الناس بالهدى والصواب واسعفنا بهم نفسه
من عمي عن علم اهل ذلك النصاب الذين جعلهم الله سبحانه
لب اللباب وقرنهم بالكتاب اعلم وفقنا
الله واياك ان الولاء والبراء يعودان في التحقيق الى
المحبة بالقلب والقصد والارادة والرضا ومعنى
ذلك ان تحب للولي ما تحب لنفسك من انواع الخير
في الدنيا والآخرة وتكره له ما تكره لنفسك من
شرور الدنيا والآخرة بمجرد ايمانه وان لم يصل اليك
نفع من قبله والعاصي بالعكس من ذلك لا تحب له من
الدنيا فلا تكره ما وصل اليه من نعم الله تعالى لانك
لو كرهتها كرهت ما اراد الله تعالى ولا يجوز لاحد
ان يكره مراد الحكيم لانه سبحانه يكمل عليهم
النعمة في الدنيا لتلزمهم الحجة في الآخرة كما قدمنا
في مسألة الارزاق وتكره له جميع خيرات الآخرة

بشرط ... [illegible] ... الله تعالى لمكن أن
يوصل إليه خير الآخرة [illegible] في الجاليين
مطابقاً المراد من الحكيم سبحانه ويجب له التوبة
والرجوع إلى الله تعالى وهي من أجل خير الدنيا ليبذل
الجهد ويستفرغ الوسع في حصولها لكل الحالات
لله سبحانه من ذلك وهو لا يأمر إلا بما يريد و[illegible] ذلك
يتضح لك أن الإحسان إلى العاصي لا يكون [illegible] عند
أهل العلم عندنا من أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم
من العلماء رضي الله عنهم لأن الله تعالى يحسن إلى الكفار
والفساق بأنواع الجليلة الواصلة المستمرة في الدنيا
نحو الحياة والصحة اللتين ترجحان الدنيا وما فيها ونحوها
والأموال والأولاد والإمهال لعل الاستحقاق للنقمة
الذي يمكن معه من أراد الرجوع من المعصية التوبة
ولهذا يجب عليهم شكره تعالى في جميع الأوقات ولا
يجوز إطلاق القول بأنه تعالى مواليهم بل إنما يقرب هذا

القول من الكلام [illegible] لظواهر
الكتاب والسنة التي لا تحتمل التأويل فيجب الفرق
بين الأمرين لأجل البرهان ولأن المعلوم من حال
النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يحسن إلى الكافة
ممن أمكنه الإحسان إليه من مؤمن وكافر وبر وفاجر
بل كان ذلك خلقه وسجيته مذكراً أولياءه ولا مستكره
أعداءه و[illegible] إطلاق القول أن رسول الله صلى
الله عليه وآله كان موالياً لهم وقوله تعالى ويطعمون
الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً إنما نطعمكم
لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً روي أن هذه
الآيات نزلت في السباق إلى الخيرات علي بن أبي طالب
عليه السلام ولا شك أن الأسير في تلك الحال لا يكون
إلا مشركاً وعلي عليه السلام غير موال للمشركين
بل هو أشد الناس لهم عداوة بعد الرسول الأمين
صلى الله عليه وعلى آله الطيبين فصح أن الموالاة

والمعاداة لا ترجعان الى البغضة والمحبة لا اشيا ومن ادلة
الله تعالى ذلك قوله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في
الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم
ان الله يحب المقسطين. فهذا كما ترى تصريح منه سبحانه
بان برهم وهو الاحسان اليهم والاقساط وهو العدل
فيهم مما يحب الله فاعله وهم لا شك في ذلك عند اهل
العلم في تلك الحال كافرون وان الله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وآله كان قبل الهاجرة غير محارب
لهم وانما كان داعيا كما امره الله تعالى الى سبيله بالحكمة
والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي احسن ولا
يجوز وصفه صلوات الله عليه وآله بانه والى احدا من
المشركين طرفة عين فقد صح بمجموع هذه الادلة
التي في بعضها كفاية لمن يعقل ان الموالاة والمعاداة
التي هي المبارزة لا يكونان الا بالقلب ولا شك ان البغض
بالشيء لانه مما يبغضه الله سبحانه لا يطلع عليه بحسب

على الفعل قبل ان يحصل منه وان قلبه الخالي من حب
المؤمنين لهم داخل ايمانهم وان لم يصل اليه منهم نفع
وفي بعض الحالين الخاصين لمجرد بغضهم وان لم
يصله منهم ضرر بل وان وصل اليه منهم نفع لان
نفع الله له اجل وحقه عليه اوجب وان لم يطلبه
شيئا من ذلك الاعراض صحيحة دنيوية اما ان رجا
قربتهم الى الله تعالى واقبالهم ولما استحقاقهم نصرتهم
لا غير ذلك هذا كله في غير وقت الامام فاما
في وقت الامام ففرض كل مؤمن الايثار والتسليم في
المحبوب والمكروه فقد رأيت كيف دل الشرع على
جميع مسائل اصول الدين وفروعه وكان كما قال
الله سبحانه فيه تبيان كل شيء وكل مسئلة مما
قدمنا عليها ادلة كثيرة موجودة ظاهرة من الكتاب
الكريم والسنة الشريفة الماضية ولم نذكر معاني
ما قدمنا للاحتجاج به من الآي الا ان اكثر مواضعها

متأخرة في الترتيب وأكثره البحث الاحتجاج
استدلالًا بعد الدلالة العقلية وكان مقصودنا بما
ذكرنا من الآيات البينة والإشارة إلى التي
الاستدلال على إمامة الحسن والحسين عليهما السلام
وأن الإمامة مقصورة على أولادهما فقد ذكرنا
في معانيها وجوهًا كافية لمن طلب الهداية فإن قال
قايل وكم حجج الله تعالى على خلقه التي جعل بعضها
أصلًا وبعضها فرعًا وجعل جملتها مع ذلك في
وجوب الاتباع واحدة قلنا حجج الله تعالى على
خلقه أربع أولها العقل وثانيها الكتاب
وثالثها السنة ورابعها الإجماع فإن قيل وما
الإجماع وإلى كم ينقسم قلنا الإجماع هو الاتفاق
على قول أو فعل أو ترك أو تقرير ومعناه ظاهر في
اللغة والشرع وهو ينقسم إلى إجماع الأمة وإجماع
العترة وإجماع الأمة يبتني على إجماع العترة

والصحيح بل وفيه أن إجماع العترة عليهم السلام لا
يفتقر إلى إجماع الأمة بل يصح بدونه لأنهم
عليهم السلام أصل لكل حق وقرناء كل صدق
ولا شك عند أهل البصائر أن من فضّلهم الله تعالى على الأقران
فضلهم أنهم أهل البيت وقرابته وعترته وذريته
وشرفه وسلالته ووراثه وحامته ولكل
واحد من الإجماعين حكم يخصه والتبصر في موضع
تفصيل الكلام فيه والتطويل لذكره لأن موضع ذلك
أصول الفقه وقد أودعنا الكتاب الذي وسمناه
بصفوة الاختيار في أصول الفقه ما يقنع كل
طالب ويشفي كل راغب فلا حاجة بنا هاهنا إلا
إلى ذكر إجماع العترة عليهم السلام لأنا قد قدمنا
الوعد بذلك وبعض ما تقدم من المسائل في هذا الكتاب
وآخر مستعليه فوجب لذلك ذكره هاهنا فمذهبنا
أن إجماع العترة عليهم السلام حجة وهو مذهب أتباعنا

الزيدية ومذهب الشيخين ابي علي وابي عبد الله
واتباعهما من المعتزلة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه
من ان اجماعهم عليهم السلام حجة الكتاب والسنة
اما دلالة الكتاب فقوله تعالى انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وانا من
تقدير الدلالة على انهم المراد دون بقوله تعالى اهل البيت
دون غيرهم لينبني الاستدلال على اصل مسلم فالذي
يدل على صحة ما ذهب اليه من ان المراد بقوله تعالى اهل
البيت الحسن والحسين عليهما السلام واولادهما دون
غيرهم وجهان احدهما انا نعلم ان هذه اللفظة اذا
اطلقت لم يسبق الى افهام السامعين سواهم عليهم السلام
فقيل قال اهل البيت او فعل اهل البيت لا من ذكرنا من
اولاد الحسن والحسين عليهم السلام دون غيرهم وكل
لفظة يسبق الى افهام السامعين معنى فهي حقيقة
فيه سواء كانت شرعية او لغوية او عرفية الا

ترى انه اذا اطلق لا يفهم الا سبق الى افهام السامعين
من اهل الشرع انه يفعل الافعال المخصوصة ويذكر
الاذكار المخصوصة فنعلم ان لفظ الصلاة انما
حقيقة في ذلك دون غيره وهذا اجل شيء في
الحقايق وبذلك يقع الفرق بين الحقيقة والمجاز لان
المجاز لا يسبق معناه الى الفهم ولا يعلم الا بقرينة فثبت
ان هذه اللفظة حقيقة فيهم عليهم السلام مجاز في
غيرهم من نسائه وسائر اقاربه وخطاب الحكيم
يجب حمله على الحقيقة دون المجاز قولا واحدا
وثانيها اجماع اهل النقل على اختلاف مذاهبهم
واهوائهم من العلماء انهم المراد دون بهذه الاية
دون غيرهم ممن ذكرنا حتى رووا ان النبي صلى الله
عليه واله اقام مدة يقف على باب علي عليه السلام
فيقول السلام عليكم اهل البيت انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا فهذا الصريح

كما ترى لانهم المرادون بذلك دون غيرهم فيحتج بما قلناه
فان قيل اما انكرتم ان يكون المراد بذلك علي وولداه
عليهم السلام دون اولاده واتباعه عليهما السلام الى انقضى
الاعصار قلنا انكرنا ذلك لوجهين احدهما ما قدمنا
من الدلالة ان هذا اللفظ حقيقة فيهم في جميع الاعصار
لسبقه الى الافهام عند الاطلاق وكلام الحكيم يجب
حمله على الحقائق لان القول بغير ذلك يودي الى اخراجه
وذلك لا يجوز وثانيهما ان هذا القول خارج عن
اقوال الامة فلا يجوز احداثه لانه يكون بدعة وكل
بدعة ضلالة الا ترى ان الناس في هذه الاية بين
قائلين قائل يقول هم المرادون بذلك ويشرك معهم
ازواجه واقاربه وقائل يقول المراد بذلك علي وولداه
واولادهما الى انقطاع التكليف فقد ادخلهم الفريقان
كما ترى فمن اخرج اولادهما من ذلك اتى بقول خارج
من اقوال الامة وذلك لا يجوز بالاتفاق واما

الكلام في وجه الاستدلال بهذه الاية فان الله تعالى
اخبرنا انه يريد ان يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا
فلا يخلو اما ان يريد تطهيرهم من النجاسات الظاهرة
كالبول والغائط والمني والدم او تطهيرهم من
المعاصي ونجاسات الذنوب او لا يريد تطهيرهم من
واحد من الامرين [illegible] باطل ان لا يريد تطهيرهم من واحد
من الامرين لانه تعالى قد اخبرنا انه قد اراد ذلك ومراده
من فعله واقع لا محالة [illegible] القول الخلاف لا يجوز وباطل
ان يريد التطهير من النجاسات الظاهرة لان اجتنابها
المباشرة لانهم وغيرهم في ذلك سوا وحكمهم وحكم
الامة فيه واحد بالاتفاق فثبت ان المراد بالاية
التطهير من الاقدام على المقبحات وترك الواجبات
وذلك لا يكون الا بالعصمة من فعله تعالى عند الاتفاق
فثبت من ذلك ان اجماعهم حجة واما دلالة السنة
فقوله صلى الله عليه وآله اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به

لن تضلوا من بعدي ابدا كتاب الله وعترتي اهل بيتي ان
اللطيف الخبير نبأني انهما لن يفترقا حتى يردا علي
الحوض والكلام في هذا الخبر يقع في موضعين
احدهما في صحته والثاني في وجه الاستدلال به
اما الكلام في صحته فالذي يدل عليه انه مما ظهر بين الامة ظهورا
عاما بحيث لم ينكره احد فصار وان كان من الاحاد متداولا
له جرى مجرى اخبار الاصول من نحو النبي صلى الله
عليه واله وصحابته الى غير ذلك واما وجه الاستدلال
به فلانه صلى الله عليه واله صرح بان التمسك بالعترة
اهل بيته بمنزلة التمسك بالكتاب ولا شك في
وجوب التمسك بالكتاب وانه حجة فكذلك يجب
التمسك باجماع العترة والقول بانه حجة لانا لا نعني
بقولنا حجة الا ما يجب الرجوع اليه ويلزم التمسك به
وقد زاد ذلك صلى الله عليه واله تاكيدا باخباره
انهما لا يفترقان حتى يردا الحوض والتكليف عنده

منقطع ولا واجب بموته وقد بين ذلك ما قاله عليه
السلام لو قال تمسكوا بزيد وعمرو وتسلموا من الضلال
واعلموا انهما لا يفترقان علمنا بذلك انه لا بد في هذا الكلام من
ان وجوب الرجوع الى احدهما كوجوب الرجوع الى
الاخر وان الرجوع الى كل واحد منهما نجاة من
الضلال فثبت بذلك ان اجماعهم عليهم السلام حجة
والحمد لله رب العالمين عدنا الى التفسير بالقافية
قوله منتبها عن وسنتها الاغفال تردد بين سقط والافرق
بين العظة والانتباه والسنة هي مبتدأ نوم النائم
ومعناها ومعنى السنة واحد وقوله الاغفال
تريد اغفال العقل عن تمييز صحيح الاقوال عن سقيمها
وموتشبها عن ضميمها فنسأل الله تعالى ان يجعلنا
ممن يفزع الى الادلة ويسلم الامر كله لله ولا
يجعلنا من الاستعداد غافلين ولما يجب علينا من
المعرفة به سبحانه جاهلين بحقه العظيم وانبيه الكريم وعلى الصلوة

وهي إلى صانعها محتاجه
في مقتضى العقل أشد حاجه
إذ صار من حاجتها إخراجه
قلب سليم القلب كالزجاجه
مضيئة من قبس الذبال

قوله وهي إلى صانعها محتاجه يريد الأجسام والأعراض
التي من فعله سبحانه في الأجسام وصانعها
فاعلها لا فرق بين الصانع والفاعل في أصل اللغه
ومعنى الحاجة والافتقار واحد وتسميتها
محتاجة شائع في اللغه لأنهم إذا ذكروا فعلا
قالوا هو محتاج إلى فاعل وللحاجة معان كثيرة
ولا وجه لتطويل الكلام بها هاهنا وقوله في
مقتضى العقل يريد في قضية العقل وحكمه وقوله
أشد حاجه وذلك ظاهر لأن حاجتك إلى من
يوجد ذاتك وحياتك وعافيتك وقدرتك أشد
من حاجتك إلى من ينفعك في أمر من سائر الأمور

وقوله إذ صار من حاجتها إخراجه يريد أن كانت
حاجتها إليه ليخرجها من العدم إلى الوجود ومن
زائدة لتحسين الكلام وصلته كما قال الله تعالى قل
للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وهو يريد سبحانه يغضوا
أبصارهم وقال إخراجه ولم يقل من العدم
إلى الوجود اكتفاء بدلالة اللفظ وذلك شائع في
اللغه قال الشاعر
فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما
يريد أينما توجه أو أينما كان فحذفه لدلالة اللفظ عليه
وتعلق المعنى به فالحاجة وإن كانت خاصة في عرف
المتكلمين في الدواعي الداعية إلى جلب نفع أو دفع
ضرر فهي عامة في أصل اللغه في كل أمر مفتقر
في ثبوته إلى أمر آخر يقول قائلهم هذا الثوب
محتاج إلى كذا وكذا من القطن وهذا البيت يحتاج
إلى كذا وكذا من الخشب وقوله قلب سليم القلب

كالزجاجة مضيئة من قبل ان تمسه النار يريد به السليم
القلب صحيح القلب من ادواء الحيرة وعاهات الضلالة
وقوله كالزجاجة يريد من صفائه ونوره وقوله
مضيئة يريد به ان الزجاجة اضاءت من قبل ان تمسه النار يريد من
نار الدلالة وهو في اصل اللغة التي هي مشتق من
الزجاجة نور التبيين الذي في الدلالة وذلك في
المبالغة في تعظيم صفة المؤمن ان يكون في الزجاجة
نارًا والجميع من ذلك صفة القلب المؤمن والتشبيه له
لان قلب المؤمن سليم من آفات الجهل كما قد مثل
فنسأل الله تعالى ان يجعلنا من اهل القلوب السليمة
كما جعلنا من اهل الاصول الكلامية والمعارف
الشريفة الصميمة ومعنى ما ذكر في القافية من بعد
اصناف ان الافعال محتاجة الى فاعلها لاجل
حدوثها وتلك العلة قائمة في الاجسام والاعراض
فيجب ان تحتاج الى فاعلها القديم تعالى والا انتقض التعليل

وذلك لا يجوز وجد ونبه على ما شاهده من الترجيح
والتراخي يقضي بان فاعله مختار ويبطل القول بالعلة
الموجبة كما تقوله الفلاسفة ومن طابقهم على ذلك
وتحرير الدلالة على ذلك انا نقول قد تقدمت الدلالة
على حدوث الاجسام والمحدث موجود على سبيل
الجواز اذ لو كان موجودا على سبيل الوجوب ولم يكن
بوجوب الوجود في حال اولى مما بعدها من الاحوال
وذلك يوجب وجوبه ازلا وابدا وقد ثبت حدوثه واذا
كان موجودا على سبيل الجواز لم يخرج من مؤثر اوجب
خروجه الى الوجوب من الجواز لانه كان جائزا في
الاصل ثم وجب فلا بد من مؤثر اوجب خروجه من
الجواز الى الوجوب اذ لو لم يكن مؤثر لبقي على الجواز
والعدم الاصلي فلما وجد علمنا المؤثر لا محالة
وذلك المؤثر لا يكون الا فاعلا مختارا كما قدمنا من بعد
ذلك ظهورا ان خروجه من العدم الى الوجود لو كان

لعلة لكانت تلك العلة لا تخلو اما ان تكون موجودة
او معدومة باطل ان تكون هذه الحوادث حدثت
لعلة معدومة لان العدم لا اول له فكان يجب قدمها
وقد ثبت حدوثها وباطل ان تكون لعلة موجودة
لانها كانت لا تخلو اما ان تكون قديمة او محدثة فان
كانت العلة قديمة وجب قدم الحوادث لقدم علتها
واستحالة تراخي المعلول عن العلة وقد ثبت حدوثها
وباطل ان تكون هذه الحوادث لعلة محدثة لان
الكلام كان ينتقل اليها فيقال لماذا احدثت فان
كان لعلة قديمة لزم ما قدمنا اولا وقد ثبت بطلانه وان
كان لعلة محدثة ايضا ادى الى التسلسل ووقوف
حدوث الحوادث التي قد صح حدوثها على حدوث
ما لا نهاية له وذلك محال فلم يبق الا القول بحاجتها
الى مؤثر هو فاعل مختار يوجدها متى اراد فقد
حال العبد حالا على مقدار ما يعلم من المصلحة ولم يبق الا الله سبحانه

مسألة قادر

وهو تعالى ذو الجلال قادر
اذ فعله عن الجواز صادر
اعراض مما ركب والجواهر
وذاك في اهل اللسان ظاهر
عند ذوي الفطنة والجهال

لما فرغ من الكلام على اثبات الصانع تعالى بما تقدم
من دلالة تجدد الاجسام وانه لا بد لها من محدث
فاعل مختار عقبه بالكلام على انه تعالى قادر
لاستحالة صحة الكلام منه هل هو قادر او ليس
بقادر ولما صح العلم بثبوت ذاته وذلك ظاهر
فقال وهو تعالى ذو الجلال قادر من بعد ذي الجلال
لله سبحانه والجلال هو عظم الشان وارتفاع الحال
ولا اعظم منه سبحانه شانا واظهر سلطانا والقادر
نقيض العاجز لان القادر هو المختص بصفة لاختصاصه بها

يصح منه الفعل اذا لم يكن ثم منع ولا ما يجري مجرى
المنع ومن اصحابنا من زاد في الحقيقة اذا كان مقدورًا
له ونحن لا نوجب هذه الزيادة لان العاجز كان
يدخل في هذه الحقيقة لان الفعل يصح منه اذا كان
مقدورًا له اذ يستحيل كونه مقدورًا له وليس بقادر
عليه وذلك ظاهر والعاجز هو المختص بصفة
لاختصاصه بها يتعذر منه الفعل وان لم يكن ثم
منع ولا ما يجري مجراه فصفته بالعكس من صفة
القادر وفعله تعالى الصادر عن الجواز هو ما
تقدم ذكره من الاجسام والاعراض ومعنى قولنا
عن الجواز هو ان فعله تعالى قبل وجوده كان يجوز ان
يوجد بان يختار تعالى ايجاده ويجوز ان لا يوجد بان
لا يختار تعالى ايجاده وهذا حكم افعال الفاعلين
قوله وذلك في اهل اللسان ظاهر يريد اهل
اللغة العربية فانهم يسمون من وجد منه الفعل على

هذا الوجه قادرًا وقد يصفون به الجهال جملة
فلا يسمونها قادرة الا ترى انهم يسمون من وجد منه
الفعل على هذا الوجه قادرًا ومن لا يوجد منه عاجزًا
ويفرقون بينهما لمعنى عقلوه جملة لولا علمهم به لما
فرقوا بينهما قوله عند ذوي الفطنة والجهال يريد عند
اهل التدقيق والتحقيق وغيرهم من اهل اللغة من
اهل اللغة يسمون من صح منه الفعل قادرًا وذلك
معلوم بينهم وقد صحت الافعال منه سبحانه مع الجواز
فوجب وصفه بانه قادر وتسميته لاجل ذلك قادرًا
فان قيل فما يجب على العجم مع اختلاف لغاتهم اذا
ترجموا في الاحتجاج على انه سمي قادرًا ووصفه
بذلك بما عليه اهل اللسان العربي قلنا يجب عليهم
اعتقاد معنى هذا الاسم وثبوت الصفة المقتضية
لذلك وهو انه تعالى مفارق لمن لا يصح منه الافعال
بمعنى لاجله لما صح منه ما تعذر على غيره وان

تلك المعاني تتضمن معنى كونه قادرًا وجرى العبر
المعبّر عن هذا المعنى بما دل عليه من الألفاظ وكذلك
الكلام في سائر صفاته تعالى لعبده منها أن
يصفوا الله تعالى ما يجب إضافته إليه وينفوا عنه
ما يجب نفيه عنه من الصفات والأفعال بأي عبارة
تكون عندهم معتدة عندهم لتلك المعاني فإذا أردت
جمع معاني جملة هذه الألفاظ للتحقيق قلت الباري
قد صح منه الفعل بما تقدم ومن صح منه الفعل فهو
قادر أما أن الفعل قد صح منه تعالى فقد تقدم
بيانه وأما أن من صح منه الفعل فهو قادر
فقد تقدم أيضًا بما قررناه من الاستدلال على أهل
اللغة من تسميتهم من صح منه الفعل قادرًا فوجب
أن يسمى قادرًا وأن يوصف به لأجله

مسئلة عالم

وكلما بان من الترتيب
بما ظهر من البنية والتركيب
وكل فن متقن عجيب
دل على العالم لا التكذيب
في معرض الجواب والسؤال

لما فرغ من الكلام في أنه تعالى قادر عقبه بالكلام
في أنه سبحانه عالم لأن أول ما استدللنا به على أنه
تعالى قادر وهو وجود الأفعال من قبله دليل على
أنه تعالى عالم لأنه وقع على وجه يكشف عن أنه تعالى
عالم على أبلغ الوجوه لأنك إذا نظرت إلى الأجسام
التي دللنا على أنه تعالى أوجدها دون غيره وما
فيها من المقادير العجيبة والتراتيب الفائقة والمنافع
الجليلة الكاملة التي لا يشك كل عاقل في كونها
أبلغ في باب الإحكام من الكتابة الحسنة والصنعة
البديعة الرائقة وقد صحت مفارقة العالم الكتابة
والصنعة الحسنة لعالم وأن من لا يحسن الأفعال المحكمة

لا يسمى عالمًا ومن احسنها يسمى عالمًا وقد صح من الله
تعالى من الافعال المحكمة ابتدا ما يعجز عنه كل عالم
موجب تسميته بذلك عالمًا او بما يكشف عن معنى العالم
عند من احسن اللغة العربية وقولنا كلما بان
تزيد كلما ظهر من التراكيب تزيد تركيب الحيوانات
اعضا واجزا الجمادات بعضها فوق بعض على [illegible]
ما تعلمه الله سبحنه من المصلحة فقد ظهر لنا من الله
ولكل عاقل متامل ما بهر العقول ويشهد بصحته
على الاصول من كل وقت مستوفي بحسب تزيد اجناس
الحيوانات والجمادات لانك اذا انفكرت في نوع
منها ومن حيث اجزائه وما فيه من التوصيل والتفصيل
والمخارق والمخارج الاغذية ومداخلها والحواس
المحسوسات من المطعومات والمشمومات والملموسات
وكذلك سائر انواع الحيوان وكذلك اذا انفكرت في
هذه النباتات وما فيها من التراكيب والاوراق

والاعمدة التي تقوم عليها والعروق التي [illegible]
اليها الاغذية من الما والطين وما يخرج منها من
الثمار الحسنة والازهار البديعة التي لو اجتمع
الخلق على ان يخرجوا بلطف حيلهم ثمرة او يبدعوا
ذلك الوجه اللائق بحبة او بشئ وازهره ما وجدوا
الى ذلك سبيلًا علمت ان ذلك ابلغ في العقل
من كتابة الكاتب وبنا البانى ولو علمنا وجود
الكتابة على ذلك الوجه مفيده والبنا حسنًا لم
صح منها ذلك وكذلك لو لا علم الله سبحنه بحاجة
العباد الى ما خلق لهم من الالات والجوارح والمنافع حتى
قبل خلقهم لما تاتى منه على ذلك ملتا فعل ذلك
قبل الحاجة مطابقًا لها في امور كثيرة لا يصح
حصولها بالاتفاق علمنا انه سبحنه اعلم العلما
واحكم الحكما وذلك يوجب علمه بجميع المعلومات
لان علمه ببعض المعلومات ولا مخصص لكونه بهذه الصفة

واجبة له تعالى للذات وجب علمه بجميع المعلومات
وفي جميع الأوقات واستحالة خروجه عنها في
جميع الحالات وسيأتي ما يؤيد هذا فيما بعد إن شاء الله

الكلام في مسألة حي

وكل من كان عليما قادرا
لذاته وناهيا وآمرا
وباطنا لخلقه وظاهرا
وقابلا لتوبة وغافرا
فذاك حي عند ذي اعتبار

لما فرغ من الكلام على أنه تعالى عالم قادر عقب
بالكلام في أنه تعالى حي وإنما وجب تأخير هذه
المسألة عن كونه تعالى قادرا وعالما لأن الذي
علمناه من ذات الباري تعالى وقوع الفعل من
جهته ووقوع الفعل من جهته دلالة على قدرته
وترتيبه دلالة على علمه وذلك واقع لنا بالمشاهدة

والاعتبار [illegible] خطورهما بين هذه المسائل
بالبال فلذلك أخرنا مسألة حي عن مسألة عالم وقادر
وإن كنا نستدل بهما في العلم عليها لاستحالة كون من
ليس بحي عالما وقادرا قوله وكل من كان عليما قادرا
يريد كل من كان عالما ومعنى عليم وعالم واحد
إلا أن في عليم معنى المبالغة ومعنى قادر وقدير ما ذكرناه
في مسألة قادر قوله لذاته يريد أن ذاته كافية في
حصول هذه الصفة له تعالى من دون مؤثر من فاعل
ولا علة لأن الفاعل والعلة لا يؤثران إلا بشرط
التقدم على المفعول والمعلول وقد تقدم في دلالة
حدوث الأجسام وأنه تعالى محدثها ما يدل على
أنه تعالى قديم لاستحالة وجود الأجسام من المحدث
موجب ثبوت صفاته تعالى للذات فإذا ثبت أنه عالم
قادر وجب كونه حيا لاستحالة صحة معنى العلم
والقدرة لمن [illegible] عن ادعائنا كونه حيا كالميت والجماد

وسيأتي فيما بعد بيانها [illegible] ولو ناهيا
لحلفه وأمرًا والنهي من قول القائل لغيره لا تفعل على
وجه الاستعلا بشرط الكراهة وهو نقيض الأمر
إذ الأمر قول القائل لغيره افعل أو ليفعل على جهة
الاستعلا بشرط الإرادة وذكر الأمر والنهي
وقبول التوبة والمغفرة له وجه صحيح في
الاستدلال على أنه تعالى حي وإن كان إثبات الإرادة
والكراهة مترتب على العلم بالحياة من حيث أن دليلنا
على إرادته تعالى وكراهته لا يوجد الآن وقوع
أفعاله على وجوه مختلفة فذلك ما لا تتم الدلالة
كونه تعالى عالمًا قادرًا وإذا كان الأمر كذلك فهو
تعالى لا يأمر إلا بما يريد ولا ينهى إلا عما يكره ويستحيل
كونه مريدًا أو كارهًا بالإرادة لأن ذلك يؤدي إلى أن لا
يقع أكثر أفعاله وقد وقعت مسألة أنه مريد بإرادة
وكذلك كاره بكراهة والإرادة والكراهة

يسمع ما دق من الأصوات
ويعلم المقصود باللغات
ليس بذي داء ولا آفات
وينظر الذرة في الصفاة
سودا في سودا من الليالي

الكلام في هذه المسألة متعلق بالاحتجاج على
أنه تعالى مدرك لجميع المدركات من المسموعات
والمشمومات والمذوقات والملموسات
والمبصرات وقد وقع الإجماع على أن الله تعالى موصوف
بذلك وإنما وقع الخلاف بين أهل العلم في كيفية
وصفه تعالى بذلك فمنهم من أثبت له سبحانه كونه
مدركًا حالًا زائدة على كونه عالمًا ومنهم من منع
من ذلك ورجع بالإدراك إلى العلم ولنا في هذه
المسألة نظر نسأل الله تعالى فيه التوفيق قوله
يسمع ما دق من الأصوات على قول من جعل الإدراك

بمعنى العلم بقول نعلم سبحانه لطيف الاصوات
وغامضها لان ذاته تعالى مع اللطيف من الاصوات
والعظيم على سوا فلا فرق عنده سبحانه بين
لطيفها وعظيمها اذ كان عالما لذاته وذاته مع
المعلومات على سوا فاللطيف معلوم كالعظيم ومن
قال كونه مدركا زايد على كونه عالما فقوله انه
يدرك الصوت كما يدركه الواحد منا الا انه يدركه
بغير جارحة ولا حاسة لاستحالة الحواس في حقه
تعالى ويقول ان الادراك زايد على العلم لان الواحد
منا قد يعلم ما لا يدرك كان يخبره نبي صادق ان
زيدا في المسجد وكخبر الاخبار المتواترة فانا نعلم
ذلك ولا ندركه كالبلدان القاصية نعلمها بالاخبار
ولا ندركها وكالباري تعالى فانا نعلمه ولا ندركه
وندرك ما لا نعلم كالنايم يدرك الامر الذي ربما
ايقظه ولا يعلمه وربما ابسالك من كان بجنبه بعضا ما

ما دهاه وهذا ظاهر مشكل من الامر فهما
قالوا ويؤيد ذلك ان الانسان منا قد يعلم بالاخبار
المتواترة امرا ثم يشاهده بعد ذلك بالحاسة
فيجد مزية وحالا غير ما تقدم وهذا كما نرى
يوجب كونه تعالى عالما بالمدركات من المسموعات
والمشمومات والملموسات والمدركات عن مدرك
لها بالادراك وانه مدرك لها بشرط المقابل بعد
وجودها فيما لا يزال وترتيب الاستدلال في هذه
المسالة ان نعلم انه تعالى حي بما تقدم ثم نعلم انه
لا افة به لاستحالة الجوارح والالات التي لا
تكون الا في الاجسام عليه تعالى لان المعقول من
الافات فساد الجوارح والالات فاذا تقرر ذلك
ثبت العلم بانه تعالى سميع بصير مدرك للمدركات
دليله في الشاهد ان من كان حيا لا افة به تمنعه من
السمع والبصر يجب ان يدرك المدركات ولو لم يكن حيا

او كان حيا الا ان به بعض الآفات في السمع او البصر
او محل الحياة لم يعلمه مدركا فقد صح بهذه الادلة
المتقدمة ان الله سبحانه سميع بصير مدرك للمدركات
والذرة دويبة لطيفة وربما كانت سوداء والصفاة
هي الصخرة الملساء قال الحطيئة يخاطب الزبرقان
وقومه

ماذا على اذا ادلت معا ولكم من الراي صيقلة اصلها راسي

وقوله سوداء في سوداء من الليالي فعلى قول من يقول
الادراك بمعنى العلم يقول انه سبحانه يعلم النملة
السوداء في الليلة الظلماء على الصفاة السوداء لانه
سبحانه عالم لذاته [illegible] مع المعلومات على سواء
فيجب ان يعلم الجميع من دقيق المعلومات وجليلها
لفقد الاختصاص والنملة ودبيبها في الليلة الظلماء
على الصخرة السوداء من جملة المعلومات وعند من يقول
ان الادراك زائد على العلم يقول انه سبحانه يرى شخصها

في هيئة الافلاك وتسمع همستها وكل الغوابر دال
على عظم حاله سبحانه

الكلام في مسألة قديم

وربنا سبحانه قديم
لم يختلجنا دونه الوهوم
وهو بأوصاف العلى معلوم
حي على عباده قيوم
ممتنع عن حالة الزوال

هذا الكلام على ان الله تعالى قديم ومعنى القديم
هو الموجود الذي لا اول لوجوده والسائل هاهنا
مطلبان احدهما في ان الله سبحانه موجود
والثاني في انه لا اول لوجوده اما انه سبحانه
موجود فقد تقدم الدليل عليه في احتجاجنا على
ان العالم محتاج في وجوده الى مؤثر وان المؤثر
لا يجوز ان يكون معدوما وانهما مشتركان في العدم

فلا يكون احدهما ان يوثر في صاحبه اولى من العكس
وكل قول ادى الى ان لا يفرق بين الفعل والفاعل
فهو باطل ولانا ايضا نعلم بتعذر الفعل من الفاعل
لعدم حياته وقدرته فبان يكون بعدم ذاته في
تعذر الفعل من قبله اولى واحرى فوجب لذلك
كونه تعالى موجودا واما الذي يدل على انه لا
اول لوجوده فلانه لو كان لوجوده اول لكان محدثا
ولو كان محدثا لاحتاج الى محدث حتى يتصل ما
لا يتناهى وذلك محال فوجب الاقتصار على موجود
لا اول لوجوده وذلك المراد بقولنا انه تعالى قديم
لانا لا نريد بالقديم الا الموجود الذي لا اول لوجوده
فاذا ثبت لله تعالى انه موجود لا بعدم وثبت انه لا
اول لوجوده لمثل ما ذكرنا وبطلنا من استحالة حدوثه
ثبت انه تعالى قديم وقوله لم تحتلها دونه الوهوم
يقول اوصلنا نظرنا الى معرفة حقيقة ذاته سبحانه

ولم تصرفنا الوهوم وهي الظنون عن ذلك حتى غيرها
من الفرق بل اخذنا معرفة سبحانه معرفة صفاته
وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه بالادلة الموصلة
الى العلم وقوله قيوم مزيد قائم على عباده بحفظهم
والانعام عليهم وهذه حاله مع كل مكلف
فمن هناك وجبت طاعته على الجميع وقوله وهو
باوصاف العلى معلوم يقول انه تعالى يعلم على هذه
الصفات العلى التي لا تكون الا له تبارك وتعالى من علمه
بجميع المعلومات وقدرته على جميع اجناس
المقدورات وادراكه لجميع المدركات ووجوده
قبل كل الموجودات فهذه صفات لا تثبت على هذه
الوجوه الا في حقه تعالى

مسألة في نفي التشبيه

وهو تعالى غير ذي تفصيل
قد شاع عن مقالة ابن حنبل

والأشعري وضرار الأحول
فما أن أشبهت ليلى النص الجلي
ولا بذي ند ولا مثال

هذا أن الله سبحانه لا يشبه كل الأشيا من الأجسام
والأعراض لأن الشيء لا يخلو إما أن يكون موجودا
أو معدوما والموجود لا يخلو إما أن يكون محدثا
أو قديما والمحدث لا يخلو إما أن يكون متحيزا أو غير
متحيز فالمتحيز هو الجسم وغير المتحيز هو العرض وباطل
أن يشبه المعدوم لما بينا من وجوب وجوده تعالى
والمشبه للشيء هو المماثل له في ذاته وصفاته وباطل
أن يكون سبحانه مشبها للأجسام كما قالت المجسمة من
الحنابلة والكرامية لأنه لو كان جسما لكان محدثا
لما قدمنا من الدلالة على حدوث الأجسام وقد
ثبت قدمه تعالى بما تقدم في مسئلة قدم ولو كان
مشبها لما ليس بمتحيز لكان لا يخلو إما أن يشبه البعض
أو الكل باطل أن يشبه البعض لعقد المخصص وباطل
أن يشبه الجميع من الأعراض لأنه واحد غير متضاد
ولا مختلف ومن متضادة مختلفة ولأنها لا تعقل
وجودها إلا حالة والحلول عليه سبحانه مستحيل
ولو أشبهها جاز عليه ما جاز عليها من الاتصاف
بالأضداد وقد سبق ما تقدم وجوب استمرار وجوده
في جميع الأوقات لنفس الذات وما به عرض
منها الأول فلما نافيه يستحيل من الأضداد ما ينافيه
ولا مثل بكافيه قوله العدس بن [illegible] و المعتمر
هو الطهارة والتنزيه وابن حنبل يقول إنه جسم
والأشعري يقول إنه يرى يوم القيامة وهو غير معقول
وكذلك ضرار بن عمرو يقول بالإدراك إلا أنه
يقول إنه يقع بحاسة سادسة وسيأتي ذكر
خلافهم في باب الرؤية والأشعري أنه يلزم من إثبات رؤيته
تشبيهه وإن كره ذلك لأنه تعالى يشبه المرئيات
وقوله كضرار الأحول مثله المائل عن الحق لأن الحول

في أصل اللغة هو الحبل ومن ذلك سميت العير المبايلة
حبلا فما سعته للتعلم أي حاليه كانت

مسألة غني

وهو غني ليس بالمحتاج
إلى سداد البطن والأزواج
إذ هو عن نيل الملاذ ناج
ومقتضى المحنة والإحراج
قد عم كل الخلق بالإفضال

قوله وهو غني تريد بذلك الله سبحانه وقوله ليس
بالمحتاج كشف لمعنى قوله فيه سبحانه غني
لأن الغني هو الحي الذي ليس بمحتاج وقوله إلى سداد
البطن لأن الحاجة بما تتعلق بعض المأكول والمشروب
متعلقها بها أكثر وقوله الأزواج لأن النكاح
نوع من أنواع اللذة التي توجبها الحاجة المستحيلة
في حقه تعالى قوله ومقتضى المحنة والإحراج

مزيد أن المخلوق المحنة التي هي الألم والغم وما أدى
إليهما أو إلى أحدهما والإحراج الذي هو الضيق
المنفي عليها لا تجوز عليه تعالى كما لا تجوز عليه المنفعة
قوله قد عم كل الخلق بالإفضال تقول مع أنه
غني سبحانه وهذه من صفات الكمال لكل من الخلق
محتاج إليه وهذا الكمال الثاني ثم لحق ذلك تمام لا
ساري وهو عمومه كل الخلق بأفضاله وتعطفه ونواله
سبحانه وتعالى والدلالة على هذه المسألة تجمع
معاني ما قدمنا من الألفاظ أن يقول الله سبحانه غني
لأنه حي ليس بمحتاج وكل حي ليس بمحتاج يجب كونه غنيا
فإن قيل فما الدليل على أنه حي وما الدليل على أنه
ليس بمحتاج وما الدليل على أن من كان حيا غير محتاج
وجب كونه غنيا قلنا الدليل على أنه تعالى حي قد
تقدم في مسألة حي والدليل على أنه ليس بمحتاج أنا
لا نعقل الحاجة ولا يجوز إثبات ما لا يعقل في

حيٌّ الحي الا الدواعي الداعية الى جلب النفع او دفع الضرر
فالنفع هو اللذة والسرور وما ادّى اليها او الى
احدهما والضرر هو الالم والغم وما ادّى اليهما
او الى احدهما لا نعقل النفع والضرر الا ذلك واللذة
والسرور والالم والغم والحزن على الله سبحانه لانّ
ذلك لا يجوز الا على المحدث وهو تعالى قديم بما تقدّم
واما الذي يدل على ان من كان حيًّا غير محتاج
فهو غني فلانّ الغنيّ لا يعقل الا على هذه الصفة
فمن علم عليها علم غناه ومن لم يعلم عليها لم يعلم غناه
فثبت بذلك انّ معنى الغنيّ الحي الذي ليس بمحتاج وهذا
المعنى ثابت لله سبحانه فثبت انه غنيّ

الكلام في نفي الرؤية له سبحانه

وعنه ينفي رؤيته الابصار
في هذه الدار وتلك الدار
اذ هو لا يعلم بالمقدار
ولا بافعال ولا ادوات
في ايما حال من الاحوال

هذه مسئلة نفي الرؤية والخلاف فيها مع
المجبرة من المجسمة الحنبلية والكرامية وسائر
المجبرة على طبقاتهم غير ان الخلاف لا يتحقق
بيننا وبين المجسمة في هذه المسئلة لانهم يسلمون
لنا ان الله تعالى اذا استحال كونه جسمًا استحالت
رؤيته ونحن نسلم لهم انه اذا ثبت كونه تعالى عن ذلك
جسمًا صحت رؤيته وقد ثبت بما تقدم من الادلة
انه تعالى ليس بجسم فانقطع خلاف المجسمة وبقي
الخلاف بيننا وبين سائر طبقات المجبرة فمذهبنا
ان رؤيته تعالى لا تصح في الدنيا ولا في الآخرة
وهذا معنى قوله في هذه الدار وتلك الدار فهو
يريد بهذه الدار الدنيا لكوننا فيها وتلك الدار الآخرة

لمصيرنا اليها قوله اذ قولا بعلم بالمقدار القول
لا يقاس بغيره من الاجسام وقوله ولا باقبال
ولا ادبار الاقبال نقيض الادبار نفى عنه المجي والذهاب
كما تقوله بعض المجبرة في اثباتها حالا من الاحوال المراد
في كل حال من الاحوال وما ها هنا زايدة واي
من الفاظ العموم فلذلك ابدلها منها وجه
الاستدلال بما تقدم من تفصيل هذه الجملة المعتمد ان
الله تعالى لو جازت عليه الرؤية لكانت لا تخلو اما ان
تكون معقولة او غير معقولة فان كانت معقولة كانت
لا تصح الا مقابلة او ما في حكمها ونريد بما في حكمها
الالوان التي هي في حكم المقابل وكما يرى ما لاشعة
المنعكسة عند مقابلة الاجسام الصقيلة باطل
ان يكون تعالى في جهة المقابلة لان ذلك من خصائص
الاجسام وقد دللنا فيما تقدم على انه تعالى ليس بجسم

وباطل ان يكون حالا فيما هو في جهة المقابلة
لان الحلول من خصائص الاعراض وقد بينا فيما تقدم
انه ليس بعرض وان كانت رؤيته غير معقولة
ادى الى فتح باب الجهالات فيقال انه تعالى يشم
شما غير معقول ويلمس لمسا غير معقول ويذاق
ذوقا غير معقول الى غير ذلك من انواع الجهالات
وكل قول ادى الى ذلك فهو باطل وقد ادى
اليه القول بجواز رؤيته تعالى فيجب نفي ذلك القول
والقضا بانه تعالى لا يرى في دنيا ولا آخره

دليل آخر

لو كان ربي مدركا في حاله
ادركته الآن بلا محاله
يا اخوتنا فاطرحوا الجهاله
والشك والحيرة والضلاله
واعترفوا من آخر سلسال

وهذا دليل ثان في نفي الرؤية عن الله تعالى وجهه
ان الله تعالى لو رئي في الآخرة لوجب ان نراه الآن
فلما استحالت رؤيته الآن استحالت رؤيتنا له
في الآخرة وهذا الدليل مبني على اصلين
أحدهما انه لو جاز ان يرى في الآخرة لرأيناه
الآن والثاني انا لا نراه الآن اما انه لو رئي
في الآخرة لرأيناه الآن فلان الواحد منا حاصل
على الحالة التي لو رأى لما رأى الا لكونه عليها من سلامة
الحاسة وارتفاع الموانع والباري تعالى موجود
على الحالة التي لو رئي لما رئي الا لكونه عليها من
وجوده تعالى ولا مانع يعقل بيننا وبينه من بعد
مفرط او قرب مفرط ولا رقة ولا لطافة
ولا هو في خلاف جهة الرائي ولا هو في ظلمة تعالى
عن ذلك لان هذه الامور لا تثبت الا في حق
الاجسام وهو تعالى ليس بجسم ولا هو عرض فيكون

حالا في بعض هذه الموصوفات فلما لم نره
الآن مع حصول شرائط الرؤية فينا وفيه لو كان
مرئيا تعالى عن ذلك علمنا انه لا تجوز رؤيته في
دنيا ولا في آخرة واما الدليل على انا لا
نراه الآن فذلك معلوم ضرورة

مسئلة في نفي الثاني

وهو جل عن قرين ثاني
يمنع منه العقل والمثاني
لو كان ثان وهما ضدان
وظهر المنكر في البلدان
ولم يسلم أول لثاني

هذا هو الكلام في مسئلة الوحدانية والخلاف
فيه مع الثنوية من الديصانية والمانوية والمجوس
على طبقاتهم ومع المثلثة من النصارى والمرقونية
قوله جل عن قرين ثاني يريد تعالى وتعظم وتبجل

ثبوته في حقه قوله يمتنع نسبة العقل يريد دلالة
العقل والمثاني يريد دلالة السمع لان المثاني
القرآن في احدى اثنين ذكر المثاني ودلالة
القرآن هي الدلالة السمعية وقد نبه على الدلالة
العقلية بقوله لو كان ما يريد لو صحت التثنية ظهرا
وبما ضبر ان المضادة اللغوية يريد يتعاديان متنافران
كل واحد منهما يريد ان يكون الملك له قوله وظهر
المنكر في البلدان يريد بالمنكر الفساد وهو املاك
كل واحد منهما ما خلق صاحبه وافساده
لما اصلح قوله ولم يسلم اول الثاني يقول لم يسلم واحد
منهما لصاحبه لان التسليم دلالة العجز والعجز صرف
التسليم الى الحكمة لان ذلك مبني على الوقوع الذي
يقتضي تقديره الجائز استحالته ومعنى ذلك انه
لو كان اثنا معروضا تعالى عن ذلك وقدرنا امرا
ممكنا وهو ان احدهما اراد تحريك جسم في حال

ما اراد الآخر تسكينه كانت الحال لا تخلو من ثلاثة
وجوه اما ان يحصل مراداهما معا فيكون الجسم
متحركا ساكنا دفعة واحدة وذلك محال
واما ان لا يحصل مراد احدهما فيخلو الجسم
من الحركة والسكون معا وذلك محال واما
ان يحصل مراد احدهما دون الآخر وذلك ايضا
محال لكونهما قادرين لذاتيهما لو كان ذلك لقدر من لا
يحصل مراده فيكون احدهما اولى من صاحبه
بصحة الفعل ولا تعدد وقد ادى الى هذه المحال
القول بالثاني فيجب ان يكون محالا واما الدلالة
السمعية فقوله تعالى قل هو الله احد وقوله وما
من اله الا اله واحد وقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا ولا وجه لافراد الكلام في التثليث
لانه فرع على التثنية فاذا بطلت بطل

باب القول في العدل

وهو حكيم ذو الجلال عدل
إذ كل جور حاجة وجهل
ومنه للكل العطا الجزل
والبر منه نعمة او عدل
يجزي على الحسنة بالمثقال

هذا الكلام في ان الباري عز وجل حكيم ليس في افعاله
ظلم ولا عبث ولا سفه ولا شي من القبيح وهذه
المسئلة اعظم مسئلة من مسائل الخلاف بين اهل
الجبر والعدل وهي من اركان الدين القويمة وجهل
اكثر الفرق بمعنى العدل والحكمة خبطوا خبط
العشوا وركبوا الاهوا وسموا العدل جورا والجور
عدلا لفقد معرفتهم بالحقائق فنسال الله التوفيق
قوله وهو حكيم ذو الجلال عدل اراد بيان مذهبه
في هذه المسئلة فمذهبنا ان الله تعالى عدل حكيم
ليس في افعاله ظلم ولا عبث ولا سفه ولا شي من القبيح

وخالف المجبرة في ذلك على اطلاقها وادلة
هذا المذهب تبتني على اصلين احدهما ان
الظلم قبيح والثاني ان الله تعالى لا يفعل القبيح
اما كون الظلم قبيحا فذلك معلوم لكل عاقل
ضرورة ولهذا اشترك في العلم بقبحه المسلمون
والمجبرة لا خلاف في قبحه لكنهم يقولون اذا وقع
من الباري وقع على وجه يخرجه عن كونه ظلما
وذلك باطل لان العلة الموجبة لكونه ظلما
من الواحد منا هي قائمة في الباري تعالى على
ابلغ الوجوه الا ترى ان الظلم عند جميع العقلا
هو الضرر العاري عن نفع يوفي عليه او دفع
ضرر اعظم منه او استحقاق والحسن لان الظلم
وان كان عند غيرنا من المجبرة وضع الشي في غير
موضعه كما تقوله بعضهم او التصرف في ملك الغير
بغير اذنه كما تقوله بعض اخر الى نحو ذلك فلا يلزم

ان كل فعل وقع على الوجه الذي ذكرناه فانه يكون
ظلماً لا محالة ولا سبيل لهم الى دفعه لانه من
علوم العقل الاوائل ومن ذلك ايضاً ان رجلاً
لو مرّ برجل يقطع يد غيره ففتش عن حاله هل ذلك
القطع لدفع ضرر اعظم كان يكون في يده آكلة او اجرى
الله تعالى العادة بانها ان لم يقطع سرت الى سائر
الجسد او كان في ذلك للانسان نفعاً فامر الامام
بقطعه بعد معرفة ذلك الرجل بصحة الامامة
او قطعت يده قصاصاً او رأى رجلاً ضرب صبياً
ضرباً مبرحاً لا لنفع يعود عليه ثم اخبرنا بعد ذلك
بتعري هذا الضرر عن واحد من هذه الوجوه
انه لا يقطع على قبح ذلك الفعل العلم كل عاقل
بطلان قوله بما جرى مجرى الضرورة فثبت ان الظلم
لا يقبح الا لوقوعه على هذا الوجه من اي فاعل كان
بدلالة انا اذا اخطرنا بعقولنا الفعل على هذا

الوجه ولم نخطر الفاعل علمناه قبيحاً بل لو وقع
على ذلك الوجه من الباري تعالى عن ذلك لدخل
في باب القبح لانه اعلم العلماء واحكم الحكماء
واغنى الاغنياء وله الصفات العلى فاذا وقع منه
تعالى ذلك كان قبيحاً على ابلغ الوجوه واما
دلالة الاصل الثاني وهو ان الله تعالى لا يفعل القبيح
فلانه عالم بقبحه وغني عن فعله وعالم بانه غني
عنه ومن كان بهذه الاوصاف فهو لا يفعل
القبيح اما علمه بقبحه فلما تقدم من انه تعالى
عالم بجميع المعلومات وقبح القبائح من جملة المعلو مات
ولولا ذلك لما صح علمنا به واما انه غني عن فعله
فلما تقدم من الدلالة على انه غني وذلك يقتضي الغنى
عن الحسن والقبيح واما انه عالم باستغنائه عنه
فلان اجل المعلومات ذلك وما هو عليه سبحانه من
الصفات فيجب ان يعلم هذه الحال المعينة التي هي اجل

المعلومات لما تقدم من انه تعالى عالم بجميع المعلومات
واما ان من كان بهذه الاوصاف فهو لا يفعل
القبيح فذلك ظاهر لان الحامل لفاعل القبيح على
فعله عند كل عاقل الا جهله بقبحه او حاجته الى
فعله او جهله بانه غني عنه وقد ثبت ان هذه
الوجوه مستحيلة على البارئ تعالى فثبت انه تعالى
لا يفعل القبيح ويدخل تحت هذه اللفظ الظلم
والسفه والعبث والكذب وجميع انواع
القبائح المعلومة بالعقل والسمع فلا وجه لافراد
كل واحد منها بالذكر فاذا ثبت انه تعالى لا يفعل
شيئا من القبائح وقامت الدلالة بان شيئا من
المعجزات لا فاعل له سواه كان جسما او عرضا
ضروريا اذ لا فاعل للاجسام والاعراض الضرورية
الا الله تعالى لخروجها عن مقدور العباد فعلمنا
ان ذلك الفعل حسن اذ لا واسطة بين الحسن والقبيح

وان كانت النفوس تكره هذا لان الحسن اكثر ما
يكون في المكاره والقبح اكثر ما يكون في الملاذ
والمشتهيات وهذا تنبيه لكل عاقل متامل
لم يعمه التعصب عن بصيرته ويمكن اسناد العلم بمعوده
عندنا الى التفسير قوله ومنه للكل العطا
الجزل فكذلك حاله سبحانه لانا نعلم انه منعم
على كل احد من عباده نعمة جليلة نحو الدنيا
وما فيها فاول النعمة على عباده ومجموعها الحى
اخراجهم من العدم الى الوجود واحياؤه لهم بعد
الاخراج وتركيب هذه الجوارح الجليلة القدر
فيهم من الايدي والارجل والالسنة والانوف
والاعيان والاذان التي لو اعطي كل واحد منا
في حاجته منها ما في الدنيا من عين وجوهر وطيب
وملبس وجميع حيوانها وجمادها لما انصف العاقل
ولبذله مستبدل الاستمتاع بها فضلا عن مجموعها

فالحين لنا حيا وخصنا بالشهوة ومكننا من المشتهى
واغنانا بحلال المشتهى عن حرامه لنتحرز عن مواقعة
القبيح وآثامه بل انظر ايها العاقل عطفه الا انا
في مدة الحيوة ما اجل قدرها وبقي فعله لا محالة
فانه لا يوازنها شي من ملك الدنيا بل لا يوازنها ملك
الدنيا لانا نعلم علما ضرورنا ان الموت لو اندفع
لملك الدنيا وخرج عن ملكه لفعل ومن صح ذلك انا
نعلم ان الملوك ينهزمون عن الممالك الخطيرة اذا
خافوا فوت الحيوة او ذهاب بعض الجوارح او الحس
الذي يهون امره لمن فكر في امر حبس الآخرة وعذابها
نعوذ بالله منه فاذا فكر الانسان في عطايا الله
سبحانه وعظمها وان الحكيم سبحانه قصد بها الاحسان
الينا لاستحقاقنا النفع الذي هو فرع الحاجة عليه
تعلما كمال الله سبحانه لما تقدم من النعم بالعقل
الذي هو تمام كل حي واشرف كل شي من عطايا

الحكيم بالاتفاق على تقصيره في حقه مع الاجتهاد
عن تادية الشكر الواجب عليه فالله المستعان
وليس للجاهل ان يعترض ما قدمنا بانا نرى بعض الملوك
يستقبل الموت ويوثره على الانهزام قلنا ذلك
لعلم كل عاقل ان لا فوت للموت وانه حوض لابد من
وروده ونحن قدرنا الوصول الى دفع الموت عاما
فهذا لا يمكن اعتراضه بشي قوله وليس منهي تعمية العدل
من بين نعمة الدنيا ونعمة الآخرة ويحمل على النعمة
الباطنة والنعمة الظاهرة ويحمل ايضا على
نعمة الدنيا ونعمة الدين فهو تعالى منعم في جميع
هذه الوجوه ويحمل اللفظ على الجميع اولى ولاسيما
العدل بان السبب الذي هو في هذا الباب المنع وهو
في حقه تعالى اشنع وجوه القبح لان اليهود قالت
يده مغلولة وقالت هو فقير وهم اغنيا فلم يمنعه
ذلك من الانعام عليهم وقد نطق بذلك القرآن

فقال تعالى يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم
فهذا كما ترى تصريح بما ذكرنا فسبحان من لا تثني نعمه
عذل العاذلين ولا القدح في حكمته تأويل الجاهلين
إذ المعلوم من كل معط سواه ومن ذا الذي يعطي على
الوجه الحسن إلا من أعطاه وأغناه سبحانه وأقناه
تؤثر فيه عذل العاذلين وإن لم يستمر ذلك فلا بد من
وقوعه في حين فكيف بما نعلم من تمرد بني هذه الأمة
بالمشاهدة ومن الأمم الضالة المتقدمة بما في كتاب
الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وآله
بالأخبار المتواترة أنهم سألوا الله تعالى إنزال النقمة
وتعجلوا ما قبل وقتها في الحكمة جهلاً منهم بالله سبحانه
واشتهوا أنها تعظيم ما أعد لمن عصاه فأنزل الله سبحانه
عليهم النعمة عوضاً بما سألوا النقمة جوده وعظيم كرمه
فسبحان من لا يحصي أياديه العادون ولا يأتي على
كنه وصفه الواصفون فالحمد لله رب العالمين

قوله يجري على الحبة المتساقط من السبل لأنه
أخبر أنه يعطي على كل الحبة سبعمائة ضعفا
وذلك دليل على ما قلناه وزيادة وذلك لا يعلم من غيره
سبحانه لأن الحبة المعطاة منه وليس كذلك غيره
فلا يجد في أنواع الشكر أبلغ من الاعتراف
بالتقصير والثناء ونسأل الله العون

في مسألة القضاء

قضاؤه بالحق دون الباطل
كما أتى في السور النوازل
وإذ به تفرج كل عاقل
والظلم يشجي قلب كل فاضل
فانظر إلى منهاج الأقوال

بين في هذا القول بالدلالة أن الله سبحانه لا يقضي إلا
بالحق وقد أشار إلى ذلك بقوله إذ به تفرج بل يد
بقضاء الله سبحانه وهو بين الفرح هاهنا الرضا فلا

كان الرضا بقضا الله وان كان كرهها يودي الى الفرج
سماه باسم ما يودي اليه وامثاله في اللغة كثيرا
وكذلك قوله في الظلم انه شي قلب كل فاضل
يريد يسخطه كل فاضل مرضي
فلو كان قضا الله لم يسخطه ساخطا من الفضلا ومعنى
للتسخط الاعراض لو الشغل واكثر ما يستعمل السخط
في القلب واستعماله في غيره سايغ في اللغة
فمذهبنا ان الله تعلى لا يقضي الا بالحق وان الظلم
والمعاصي باطل والخلاف فيه مع المجبرة والدليل
على صحة ما ذهبنا اليه ما ثبت من اجماع الامة
ان الرضا بقضا الله تعلى واجب وان الرضى بالمعاصي
لا يجوز فلو كانت المعاصي من قضا الله سبحنه لوجب
الرضا بها لما تقدم من اجماع الامة على ما ذكرنا
من الوجهين جميعا فلما كان الامر بالضد من ذلك
علمنا انها ليست من قضايه وقد قال تعلى الله

يقضي بالحق والمعاصي لا تكون حقا وهذه الدلالة
هي التي نبه عليها بقوله فانظر الى مخارج الاقوال
تزيد النظر في وجوب الرضا بقضا الله ووجوب
السخط للمعاصي ولا يجب الرضا بالشي والسخط له في
حال واحده وذلك ظاهر دليل على انها ليست بقضايه سبحنه

القول في تكليف ما لا يطاق

وكلف العبد دون الطاقه
وجل ان كلفه وثاقه
اذ صار لا يجري عليه الفاقه
ولم يرد سبحنه ازهاقه
كلفهما ان جمعه زواله

هذا هو الكلام في انه تعلى لا يكلف احدا من
عباده ما لا يطيق والخلاف فيه مع المجبرة ومذهبنا
في هذه المسئلة ان الله تعلى لا يكلف احدا من
عباده ما لا يطيق بل لا يكلفه الا ما يطيق لانه لو كلف

دون ما استطاع لجوده وكرمه قوله وكلف العبد دون
الطاقة لانا نعلم انا تعبدنا من جميع انواع التعبد بما في
وسعنا اضعافه والطاقة والاستطاعة معناهما
واحد قوله جل اذ كلفه وثاقه نقول انه تعالى مكنه
من فعل ما تعبده به لكون مختارا في فعله فيستحق الثواب
والمدح بفعله والعقاب والذم بتركه ولولا تمكينه
للقدرة عليه لم يستحق شيئا من ذلك اصلا فاما
ما ذهب اليه المجبرة لانهم يقولون ان الله تعالى تعبده
بامر لا يدخل تحت مقدوره ولا يجد الى فعله سبيلا
وقد ابطل الله تعالى قولهم بقوله لا يكلف الله نفسا
الا وسعها ولا يكلف الله نفسا الا ما اتاها وبقوله
تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قوله اذ صار لا يجوز
عليه الفاقة تنبيه على ان الظلم وفعل القبيح لا يجوز
الا ممن تجوز عليه الحاجة ومعنى الفاقة والحاجة
واحد وقد ثبت بما تقدم ان الله تعالى غني عن كل شيء

وقبح وان الحاجة مستحيلة في حقه ولا يحمل على
فعل القبيح الا الحاجة وقبح تكليف ما لا يطاق
معلوم ضرورة لكل عاقل محرر الدلالة في هذه
المسألة ان نقول تكليف ما لا يطاق قبيح والله تعالى
لا يفعل القبيح اما الاول وهو ان تكليف ما لا
يطاق قبيح فذلك معلوم ضرورة الا ترى ان كل
عاقل يستقبح من احدنا ان يقيد عبده ويغله
ويهبطه البير ثم يكلفه الصعود منها بغير آلة ولا فعل
ومن اخبرنا من نفسه انه لا يعلم قبح ذلك من
نفسه قضا جميع العقلا بكذبه او جهله وما قبح
ذلك من احدنا لوجه من الوجوه سوى انه تكليف
لما لا يطاق بدليل انه لو كلفه الصعود واهبط اليه
الرشا وحبلا وثاقه وقيده وعلم انه ممكنه مع
ذلك الصعود لما قبح ذلك عند احد من العقلا بل
يعلم الجميع استحقاق العبد للذم اذا لم يفعل ما امره

مولاه وأمّا الأصل الثاني وهو أن الله تعالى لا
يفعل القبيح فقد تقدم بيانه قوله ولم يرد سبحانه
ارهاقه يقول لم يرد سبحانه تكليفه ما لا يمكنه والإرهاق
هو إلحاق العنت المشقة والإرهاق في أصل اللغة
هو الإلحاق يقول قائلهم رهقك الفارس إذا غشيك قوله
جلّ فما أرحمه من ولي معنى جلّ علا وعظم عن الشبه
لشيء ما أرحمه تعجب من سعة رحمته ومن رحمته سبحانه أن لا
يحيف بالعبد ولا يستقصي فيها إلى الحد لا كرمنا أنه لا
يكلف عبيده ما لا يطيقون بل كلفهم دون ما يطيقون
وعذرهم عند ما فعل بهم من الآفات التي أصابهم بها
ووضع عنهم الفرض فيها فقال سبحانه ليس على الأعمى حرج
ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ومن رحمته
أنه أمهل من عصاه بعد استحقاقه العقوبة لأنه استحقها
من أول المعصية وأنزل إليه الرسل ونبهه بالخواطر ونصب
له الأدلة وجعل باب التوبة مفتوحاً للمرتاب

أكلام في أنه تعالى لا يريد الظلم
ولم يرد ظلماً ولا فسادا
لو شاءه ما عذّب العبادا
ولا أرادنا كلما أرادا
ثمّت والبنا الذي قد عادا
وكان لا ينهى عن الإضلال

هذا هو الكلام في أنه تعالى لا يريد الظلم ولا يرضى
الكفر ولا يحب الفساد والخلاف في هذه المسألة
مع المجبرة ومعاني الألفاظ القافية الإرادة ما
يحصل به كون الحي مريداً وهي ضد الكراهة والظلم
هو الضرر العاري عن جلب نفع للمضرور أعظم منه
أو دفع ضرر يوفي عليه أو استحقاق لذلك والفساد
هو كل فعل قبيح يعتبر الظاهر المعتاد قوله لو
شاه ما عذب العباد المشيئة والإرادة معناهما
واحد لأنك لا تقول شئت هذا الأمر ولم أرده ولا أردته

ولم أشبه بالعبد من فعل ذلك مستقيماً جارياً مجرى
قوله اردت وما اردت ومعنى قوله ما عذب العباد
ظالماً لانه لو اراد للظالم ما عذبهم على فعله لانهم قد
فعلوا مراده فكان اسم الطاعة الزم لهم من اسم المعصية
قوله ولان دنا كلما اراد لان ذلك الواجب علينا فيما للمن
حكم المطيع ان يريد جميع ما اراده سبحانه من المحبوب
والمكروه ونكره ما كره من جميع ما احببنا واشتهينا
قوله ثمت والكبنا الذي قد عادا لانه لو فعل تمحيهما
ما اراد الحكيم سبحانه كما قال مخالفنا وجبت علينا
موالاته لانه لم اراده سبحانه ولم نعصه اذ لم نخالف مراده
قوله وكان الانهي عن الاضلال الزام لمن خالفنا في
ذلك من المجبرة لان شياطين الجن والانس الذين
يضلون الناس لم يامروهم على مذهب من يقول انه سبحانه
مريد الظلم وقبيح افعال العباد الا بما اراد سبحانه فكان
يجب ان لا ينهاهم عن ذلك لانهم لم يامروهم الا بما اراد

منهم على قول المخالف ومثل هذا لا يعمى على اول
منصف وتحرير هذه الدلالة انا نقول ارادة القبيح
قبيحة والله تعالى لا يفعل القبيح اما الذي يدل
على الاول وهو ان ارادة القبيح قبيحة فلانا نعلم ان
الواحد منا لو اخبرنا عن نفسه ان جميع ما يجري
من القبائح والمنكرات واقع بارادته لذمه العقلاء وعظم
وعلى قدر تشرفه وشأنه يكون ذمهم له اكثر والعقلاء
لا يذمونه على فعل الا وهم يعلمون قبحه بالعقول ودلالة
العقل واجبة الاتباع لانها اقوى الادلة بل هي
اصلها وما ذموه الا لمجرد ارادته القبيح وان كان
الفاعل غيره وكيف الحال اذا اراده وفعله على حد ما
يقوله المخالف فاذا اراده سبحانه وتعالى عن ذلك
على قول المخالف القبائح كانت علة استحقاق الذم
فيه سبحانه قائمة على ابلغ الوجوه لانا قد وجدنا ما
لا ينكره عاقل منصف ان القبيح يعظم بعظم فاعله

وشرعه ولا اعظم من الله سبحانه ولا أشرف ولا
أعلى فثبت ان القبائح لا تجوز عليه ارادتها لان ذلك يؤدي
الى انا نطلب اما ان الله لا يقدر على منع وقوع القبيح من قبله تعالى
عنه ومعلوم خلافه واما ان يذم تعالى عن ذلك
وذلك باطل لانه يجب حمده ويستحيل ذمه فلا
مخلص من ذلك الا القول بانه تعالى لا يريد شيئا من القبائح
واما الاصل الثاني وهو انه تعالى لا يفعل القبيح
فقد تقدم بيانه فلا وجه لاعادته

كمسئلة الامتحان
بمحن العالم بالامراض
والموت والشدة والاعراض
للاعتبار المحض والاعواض
وعوض الممتحنين راض
يحلهم فوق المحل العالي

الخلاف في هذه المسألة واقع بيننا وبين فرق الكفر

من السمنية والطبائعية فالثنوية فرقتان المجوس
واصحاب النور والظلمة فاهل النور والظلمة
فرقتان الديصانية والمانوية ويلحق بهما فرقة
يقال لهم المرقونية والطبائعية اهل اصل المقالة
بالطبع ثلاث فرق وهم يتشعبون الى فرق كثيرة
لاختلافهم في فروع لهم لا وجه لتطويل الكلام
بذكرهم هاهنا لانا اذا قطعنا مقالة اهل
الاصول الحسم خلاف اهل الفروع ولا اختلاف نعلمه
بين اهل الاسلام في ان الالام والمحن الخارجة عن
مقدور العباد لا فاعل لها الا الله سبحانه الا ما
ذهب اليه طائفة من المطرفية وقد طابقهم على ذلك
ممن ينتسب الى الاسلام الباطنية الا ان ائمتنا عليهم
السلام لا يذكرون خلافهم في خلاف فرق الاسلام
لالحادهم في اسماء الله تعالى وتاويلهم للشرائع تاويلا يؤول
الى الكفر ورد ما علم من دين النبي صلى الله عليه وآله ضرورة

ولو احتشمت المتطبعة لذكرنا طرفا مما يحكى عن الائمة
عليهم السلام وعلماء الامة فاذا الخلاف لا يعرف
احد من اهل الاسلام في مسئلة الا متحاشيا لا
عن المطرفة وهم لا يرجعون في بعضها الى الامام عن الله تعالى
الى اصل معين متعين الكلام عليه لانهم انما
رجعوا بالامور الى احالات الاجسام وتنازع
الطبائع وهذا كما ترى يدخل الكلام عليه بحسب الكلام
في الطبائعية وربما اضافوا الامور الى الشيطان
وتعلقوا بظاهر قوله تعالى حاكيا عن صفية ايوب عليه
السلام اني مسني الشيطان بنصب وعذاب
وحملوا تاويل هذه الاية ولم يرجعوا الى ورثة الكتاب
في تفسيرها وهذا القول يدخل في مقالة المجوس
لان المجوس ذهبوا الى ان العالم حدث عن اصلين
عبروا عن احدهما بيزدان وعن الثاني باهرمن
ويزدان تعالى عن قول الظالمين عندهم الله واهرمن

الشيطان فاضافوا كل نفع ولذة وخير
وصورة حسنة وراحة وسعة وسرور الى يزدان
الذي هو عندهم الله تعالى وكل الم وغم وضيق
وشدة وصورة وحشة الى اهرمن وهم مجمعون
على صفة يزدان ومختلفون في صفة اهرمن خلافا ما
طويلا لا يحتمل الكتاب ذكره وحمله على اهل المقالة
القبيحة انهم اعتقدوا ان الملاذ كلها حسنة والمحاذير
كلها قبيحة وهذه غفلة عظيمة لان اكثر المكاره
حسن واكثر الملاذ قبيح فحملتهم هذه المقالة الردية
على جواز نكاح الامهات والاخوات لاعتقادهم
ان كل لذة حسنة وجهلوا ان الفعل لا يحسن لصورته
وانما يحسن لوقوعه على وجه دون وجه الا ترى
ان السجدة قد تكون كفرا اذا كان يقع لغير الله تعالى وقد
تكون طاعة اذا كان يقع لله تعالى والصورة في الحالين
واحدة وكذلك ضرب الانسان لرقبة الغير قد يكون

فمحال أن تقع عبثاً وقد يكون حسناً بأن تقع قصاصاً
أو من تمام الحق فهذا فعل واحد صورته في جميع
الحالات حسن لو وقع على وجه وقبيح لو وقع على وجه
آخر وقد يكون ضرب العنق لمن لا يستحق العقاب ويكون
حسناً لجواز أن يعوضه الله عليه وذلك في رجل قتل
مسلماً متعمداً ثم ندم على فعله وتوب إلى الله ثم
سلم نفسه إلى أولياء القتيل فإنهم بالخيار إن
شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا عفوا وإن شاؤوا أخذوا الدية فإذا
ضربوا عنقه كان ذلك الضرب حسناً ولولا حسنه لوجب
إنكاره ومنعهم عنه عند القدرة منه ومعلوم من
جميع الأمة خلافه بل يجب الرضا به فإن أنكره
منكر كان من الجاهلين وكذلك الألم قد يكون
من ضرب الظلمة فيكون قبيحاً وقد يكون من الله تعالى
للاعتبار والعوض فيكون حسناً وهو أمر في الحالين
مقدرات دخول الخلاف فيمن ذكرنا بحسب ما تقدم

ذكرنا فالكلام عليهما بنا على القولين جميعاً فأما
أهل الثنوية في الظلمة من الديصانية والمانوية فقد
اتفقوا مع اختلافهم في فروع لهم في صفة الظلمة
خاصة على أن النور يفعل الخير بطبعه ولا يصح منه
الشر أبداً وأن الظلمة تفعل الشر بطبعها ولا
يصح منها الخير أصلاً وهذا غفلة لأن فاعل الخير
لا يمتنع عليه فعل الشر شاهداً ولا غائباً ولسنا
نحتج عليهم بالقرآن لأنهم يكذبونه وإلا فقد
صرح تعالى بذلك في قوله ونبلوكم بالشر والخير فتنة
وبقوله تعالى وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا
هو إلى غير ذلك وقد أجمع أهل هذه المقالات
على اختلافهم أن ما حصل في العالم من الأمراض
والأسقام لا يضاف إلى الله تعالى بل يجب نفيه عنه
ولم يحملهم على هذه المذاهب الفاسدة الخارجة عن
الإسلام إلا جهلهم بالله سبحانه وإنكارهم للآخرة وما

اعترضها تحصيلا للمطيعين والمحسنين وان ما انتقص في
الدنيا وزاد في الاخرة خير مما زاد في الدنيا ونقص
في الاخرة فلما جهلوا ذلك طلبوا لهذه الحوادث
علة ونفوها عن الحكيم سبحانه والذي يدل على بطلان
قول اهل هذه المقالات جميعا ان هذه الامتحانات
حوادث ولا بد لكل محدث من محدث وهذه
الدلالة مبنية على اصلين احدهما ان هذه الامتحانات
حوادث والثاني انه لا بد للمحدث من محدث
فالذي يدل على انها حوادث ان لوجودها اولا
وذلك معنى الحدث بلا خلاف اما ان لوجودها
اولا فذلك معلوم لنا بالمشاهدة في غيرنا وبما
نعلمه من نفوسنا لانا نعلم عند حصول الالم فينا
وفي غيرنا حدوث امر لم يكن وهذا عام لجميع
الامتحانات والذي يدل على ان المحدث لا بد له من
محدث قد تقدم في اثبات الصانع سبحانه بما لا

سبيل الى دفعه فلا وجه لاعاكته فان قيل ما
انكرتم من حصول هذه الامتحانات من جهة القادرين
بقدرة قلنا انكرنا ذلك لانها لا يدخل تحت
امكانهم ولا تحصل بحسب ارادتهم ولا تنتفي
بحسب كراهتهم وتلك خواص افعالهم ولانهم لو
قدروا عليها لقدروا على اضدادها خلافا
لما ذهبت اليه المجبرة ومعلوم انهم لا يقدرون
على اضدادها اما انهم لو قدروا عليها لقدروا
على اضدادها فلان القدرة على الشيء هي القدرة
على ضده بدليل ان القدرة على الحركة قدرة
على السكون ولهذا يصح من احدنا ان يفعل احدهما
بدلا من الاخر واما انهم لا يقدرون على اضدادها
فلانا نعلم من العليل انه مجتهد في برء نفسه فلو
كان البرء مقدورا له لما اخره ساعة واحدة
خاصة منا لقلة صبرنا فاما الانبيا عليهم السلام

مقتدر كانوا ممتحنين في الصبر على الالم واحتمال المشاق
رغبة في عوض الاخرة والاوقات يدخل تحت
مقدوره هم الدعا الى الله تعالى من دفع الالام عنهم
الا ترى الى ايوب عليه السلام وتاخيره للدعا حتى
بلغ به الجهد كل مبلغ فاما ان احدا من القادرين
بقدرة يمكنه دفع الالم عن نفسه بحوله فلا سبيل
لاحد الى تصحيحه فان قيل فما انكرتم ان هذه
الالام حصلت بتاثيرات الطبايع واحالات
الاجسام واختلاف الامزجة كما ذهبت اليه الطبايعية
ومن طابقها قلنا انكرنا حصول هذه الالام من
الطبايع لانها غير حية ولا قادرة والفعل لا يصح
الا من حي قادر على ما اجمع عليه اهل الاسلام
واثبتناه بالبرهان في مسئلة قادر وانكرنا
حصول هذه الالام من الاحالات لان الاحالات
لا تخلوا اما ان تكون معقولة حتى يصح اضافة الفعل

اليها او غير معقولة فان كانت غير معقولة استوى
نفيها واثباتها في باب الجواز لان اثبات ما لا يعقل
لا يكون اولى من نفيه فوجب القضا بفساده كما
لزم ذلك الاشعرية في اثباتهم للباري رؤية
غير معقولة فرارا مما الزمنا المجسمة وان
رجع بالاحالة الى شي معقول فذلك الشي لا يخلو
اما ان يكون متحيزا او قديما ولم يذكر المعدوم
لان اضافة الافعال اليه مستحيلة لانا نعلم تعذر
الفعل على الموجود اذا عدمت قدرته وحياته
فكيف يضاف الى المعدوم مع عدم ذاته وقدرته
واستحالة ذلك في العقول اظهر وما يذكر
الا اولوا الالباب فان كان يريد بقوله احل
بالاحالة القديم سبحانه قلنا هذا وان صح من جهة
المعنى من حيث انه القادر على تقليب العباد بين
الخير والشر ليشكروا على احدهما ويصبروا على الاخر

فمعطيهم على الشكر اجر الشاكرين وعلى الصبر اجر
الصابرين ومرغب بالخير في خير الاخرة ومخوفهم بالشر
من شر الاخرة وهذه وجوه لا تمنع منها الحكمة
فذلك قبيح من جهة العبارة مجازا ومن انتهاه الى الكفر
لان اطلاق الاسما عليه لا يجوز الا بشرع او لغة ولا
دليل في واحد منها على تسميته الباري سبحانه حالة
بل الفاعل عموما وان رجع بالاحالة الى امر
محدث فالمحدث ينقسم الى متحيز عند الوجود وغير متحيز
فالمتحيز الاجسام والجواهر وغير المتحيز الاعراض ولا
يجوز حصول الالام وسائر المحن من الاجسام لانها
تنقسم الى جماد وحيوان باطل حصولها من الجماد
لانه غير حي ولا قادر والفعل لا يصح الا من حي قادر
وباطل ان تحصل هذه الالام وسائر الامتحانات
من الحيوان لانه قادر بقدرة والقادر بالقدرة
لا يتعدى الفعل الى غيره الا ان يعتمد في جسم وصله

اليه الا ان الاعتماد عليه في جسم مستحيل ونحن
نعلم ضرورة ان هذه الالام وقعت علينا لغير
اعتماد من غيرنا علينا في جسمنا الينا يعلم
ذلك كل عاقل بل ربما نفزع الى اعتماد الغير عليه
لدفع بعض الالم وبهذا بطل قول المجوس ان الالام
من الشيطان اعني الفرقة التي زعمت ان الشيطان
حدث من فكرة يزدان الردية وهي عندهم اصل
قوله لما خلق العالم جاءنا منا من الالم والشرور لو
كان لي منازع في هذا الملك اصح وليسقم وبلي والغم
واشتد بهم لعله كان جاء بي معه فتولد من فكرته
بزعمهم الشيطان فقال لها انا منازعك فكادا
يقتتلان الى ان اصطلحا على اخلاص العالم العلوي
ليزدان ومشاركتهما في العالم السفلي وكان السفير
بينهما في الصلح بعض النيران منهم من قال القمر
الى خرافات يغني بطلانها الدلالة العقول بل بديهتها

والقوة التي علمنا انه يستحيل من غيرنا ان يفعل بها الا انا
نقول ان الهاشمين المرتعشين هو محدث بالضرورة فيلزم من ذلك
كونه قادراً بالقدرة والقادر بالقدرة يستحيل منه
ان يفعل في غيره الا بالة من الاجسام يعتمد فيها
ثم يتصل الى ذلك الغير ونحن نعلم عند الالم وصول
جسم الينا ولا نابذه فينا وكذلك جميع العقلاء فاما من
ذهب من المجبرة الى قدم امثال هذه فقوله يبطل بما في الباب
وقد تقدم في مسالة واحدة فلا وجه لذكره وقد
دخل قول من قال من الحشوية ان الالم حاصل من
جهة الشيطان تحت هذا القول فيبطل بما بطل به فلا
وجه لافراد ذكره فان قيل فما معنى الآية عندكم
قلنا هذه الآية لا يلزمنا ان نجعل تفسيرها حتماً لنا ان نستنزله
مالم نعلم وانما يلزمنا ان نبين ان القائلة لا تنافي
الواجب علينا افساد مقالة الخصم وقد تقدم ذلك
وقد تبين اصلا ان الخصم يقصر وفعل العبد على

الحركة والسكون وشواهد ذلك الشيطان وغيره
ولا يصح من القادر بالقدرة فعلها دفعة واحدة
في نفسه ولا في غيره وانما يفعل احدهما بدلا
من الاخر والالم الخارج عنهما لانهما ضدان عند
كل عاقل فلو كان الالم سكونا لبطل بالحركة وجاز ان
يبطل بالسكون ومعلوم خلاف ذلك ولان العلم
ضرورة بنفي الالم في حال حركة الواحد منا وسكونه
فيثبت خروج الخارج قدرة عن مقدور القادرين قدرة
من الشياطين وغيرهم فان قيل فما معنى قول
ايوب على وجه الاستفادة قلنا المراد بالنصب والعذاب
ههنا الوسوسة فيفزع الى الله تعالى ليعرف حكم الجلد
لانه لما اقسم ليجلدن امراته مائة جلدة كان اذا هم
صلوات الله عليه بذلك وسوس ان يتم امر انشاء
الله جلد امراة مومنة مائة جلدة في غير حق الله سبحانه
هذا الاجر فاذا اضرب عن جلدها او لم يكن من شرعه

صلوات الله عليه الكفارة لولا ذلك لكفر ولم يصب
البلا الذي من انبيا الله تعالى حلف بالله علي لسانا امير
فقد زعم علي المصائب والمصيبة فبقي في غاية النصب والعذاب
ففزع الى خير مفزع وهو الله سبحانه فامره بما امر به
فسمع وبطل من الله ولم يوذ المومنه وقوعه فهذا
اكثر ما بلغ اليه هم الشيطان وبحل تحت مقدرته
فأما تلك الالام والاجتنام التي حدثت فيه عليه
السلام فلا قادر عليها الا الله سبحانه بالاثار والدلايل
وقد رأينا للامام الناصر لدين الله ابي الفتح بن
الحسين الديلمي صلوات الله عليه في كتاب البرهان
في علوم القرآن انه عليه السلام لما نزلت به حادثة
في النفس والمال والولد قال صلوات الله عليه
اللهم الان ما انعمت علي ايها العام كله كنت بالنهار
تشغلني حب المال وبالليل تشغلني حب العيال
فالان افرغ لك سمعي وبصري فهو صلوات الله عليه

لتنبه من فراغ السمع والبصر بما قال والتمثيل
بالغاية معنى هذه الاية لخرجنا الى الاسهاب فشهد
لصدق رواية الناصر عليه السلام عن ايوب صلوات
الله عليه ما رويناه بالاسناد الموثوق به الى ابينا
علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال في بعض مفرداته
في حمد ربه عطيته اذا اعطى سرورا فان سلب
الذي اعطى ابانا فاي النعمتين اجل قدرا والعظم في
عواقبها اما با النعمة التي اهدت سرورا ام الاخرى
التي ذخرت ثوابا واعلم وفقك الله ان من
جهل نعمة الله في المكاره ولم يعرفها الا في اللذات
والمشتهيات فقد جهل شطر الحكمة فان قيل
فانا لا نرجع بالاحالة الى امر نعقل اضافة الفعل
من حيوان لا جماد اليه ولكنا لما رأينا هذه الافعال
نعف حصولها على امور غيرها نحو وقوف التدبير على
وضع بعض البلدان ومما شاكل ذلك مما يطول شرحه

وواحدة يدل على حكمته فلما ان اتفا ذلك ههنا ان يضيف
ذلك الى الله تعالى لوجهين احدهما من جهة علم النفوس
والثاني انه لو كان فعله تعالى لحصل بدون البلد المخصوصة
فلما هذان وجهان باطلان اما وجه التنزيه لله سبحانه
فهو يقبح اذ التعلق بافعاله لانا اذا نزهناه عن افعال الرجل
ثم امر اضافتها الى غيره فلزمنا التشبيه وذلك كفر
بالاتفاق وهذه منزلة الثنوية نعوذ بالله منها لانهم
لما نزهوه من فعل المكروه اضافوه الى غيره فان
اعتللنا بكراهية النفوس لنا فما اكثر افعاله فينا تنفر
عنها نفوسنا كالموت فما وقع الاتفاق عليه وكانبات
الشعر فينا في مواضع مخصوصة وامره لنا بازالته لانه
جعل الانبات بلوى واما وجه البلدة المختصة
بحدوث السقم فيها او ما جانسه من الالام التي تختص
بعض البلدان في مجرى العادة فلا يمتنع ذلك لانا
نعلم وقوف كثير من افعاله التي تجمع الكل عليها

على شروط اعتيادية كالولد الذي لا يخلقه تعالى الا ان
يضع الماء المخصوص في المكان المخصوص وكان يقدر
على خلقه في غيره او الابتداء بخلقه . وامثال ذلك
كثيرة ولا وجه لقول القائل لم لا يبتدئ في موضع
غير ذلك الموضع لان الجواب لذلك ان الله تعالى بحكمته
اجرى العادة ان لا يحصل هذا النوع من المرض الا
في هذا المكان دون غيره وفعل الحكيم لا يعلل
لبعد صحة حكمته وقد صحت والحمد لله بل فعل الفاعل
على سبيل الحكمة لا التعلل في مجرد وقوعه فلم يبق
للخلاف وجه معقول كما ترى يوجب نفيها عن الله تعالى
واضافتها الى غيره فوجب التسليم والقضاء بان تلك
البلدان والاسباب التي تقع عقيبها الالام شروط
اعتيادية موقوف مشروطها على اختياره تعالى ان يشا
فعل وان لم يشا لم يفعل فثبت ان الالام الخارجة
عن مقدور العباد من الله تعالى واما الذي يدل على

انها حسنة فلانها افعال الحكيم الغني على الاطلاق
والحكيم الغني على الاطلاق لا يفعل الا الحسن فان
قيل فما وجه الحكمة فيه مع انه الم ومضرة قلنا لا
يلزمنا تبيين ذلك كما قال جدنا العالم القسم بن ابرهيم
صلوات الله عليه للملحد وقد سأله عن مثل ذلك
لان مذهب الملحدة كما بينا اولا على اختلاف طبقاتهم
التي ذكرناها انهم لا يختلفون في نفي الالام والامتحان
عن الله تعالى ولذلك قال الملحد في مسئلته لجدنا
ترجمان الدين عليه السلام اخبرني كيف يكون حكيما
من خلق خلقا فالمه بانواع الالام وامتحنه بضروب
من الامتحان اخبرني عن وجه الحكمة في ذلك
من الشاهد نريد واضرب مثلا فيما اشاهد ان
الالم يكون حسنا قال القسم عليه السلام وجه
الحكمة في ذلك من الشاهد انا رأينا من الالام في
الشاهد ما هو احسان وداعي الى الاحسان

من ذلك ضرب المؤدبين للصبيان ومثل الفصد
والحجامة وشرب الادوية الكريهة كل ذلك
احسان وداعي الى احسان فكل ما هو كريه من
قبل الله تعالى مثل الموت والمرض والعذاب وغيره
حسن في الصنع وصواب في التدبير فصرح صلى
الله عليه بما ذهبنا اليه من حسن الالام وانها من
قبل الله تعالى ونبه بالمثال انها حسن للنفع كما
حسن شرب الدوا الكريه لنفع العافية ودفع
ضرر الالم كما يدفع بالعتاب ضرر الم العقاب
للاخرة فلما صرح عليه السلام للملحد بذلك قال له
فما الحكمة فيه كما ذكرنا في الاعتراض فلم يذكر
قوله عليه السلام فاجابه عليه السلام بان سر وجه
الحكمة في ذلك لا يلزم لقوله ولو لم نعلم علل ذلك
واسبابه لكان جائزا لانك اذا سلمت في الاصل
انه حكيم فالحكيم لا يفعل فعلا الا لحكمة فان قيل

اثبتونا بذلك على وجه الافادة اذ منكم الهداية واليكم
الارشاد قلنا وجه الحكمة في ذلك ان العدم مع
الالم لكونا اقرب الى طاعة الله تعالى والتضرع اليه
وقد قال سبحانه واذا مس الانسان الضر دعانا
لجنبه او قاعدا او قايما فلما كشفنا عنه ضره
مر كان لم يدعنا الى ضر مسه وما اقرب الى ذكر
الله تعالى وطاعته فلا خلاف بين اهل الاسلام
في حسنه فان قيل هذا مسلم ولكن ان الالم
يمنع من الطاعة فكان لكم ان تدعوا الاحتجاج بامر
اناخ عليكم بكلكله يوضح ذلك ان المريض ربما
عجز عن الصلوة قايما وعن الطهارة والصيام قلنا
الطاعة هي فعل ما امر به المطاع وسيأتي فيما
بعد ذلك دون غيره مما لم يؤمر به الا ترى ان
النبي صلى الله عليه واله لم يوصف بالعجز ووصفه
بالبعد عن طاعة الله تعالى طرفة عين وقد اقام لا

يصوم ويصلي قبل الامر بذلك دهرا طويلا فلما
امر صلى الله عليه واله تبتل الى خالقه تبتلا والله
تعالى لم يامر المريض العاجز عن القيام بالطهر والصلوة
قايما وضيا يؤيد ذلك قوله تعالى ما جعل عليكم في
الدين من حرج وقوله سبحانه ولا على المريض حرج
فالمريض في حال مرضه ممتثل من كل ما امره الله
تعالى به في حال مرضه من الصلوة قاعدا او على جنبه
متوضيا او متيمما كالصحيح اذ لم يكلفه سبحانه الا
وسعه بكل ما للصحيح من طاعة ربه التي امره بها بما يبلغ
طاقته وللمريض زيادة الخشوع والانقطاع الذي يعلمه
كل عاقل منصف من نفسه فالامر بالضد مما توهمه
السايل وعكسه فان قيل اذا استقام هذا في حق
المكلفين فما وجه الحكمة في الم الاطفال قلنا ليعتبر
بهم المكلفون ويعوضهم على ذلك رب العالمين
فالله تعالى قد ادخر لهم على الالام ما يصغر عندهم الالام

ويهون المشاق ولذلك حسن الصبر وظهر وجه الحكمة
فيه ومن ذلك ظهر ان كل عاقل مشفق بعقله
انه يحسن من الآباء ايلام ابنائهم لتأديبهم وتبصيرهم في
وجوه مكاسبهم وربما كان نفعها يعود على الآباء
فان عاد عليهم فمظنون الحصول وقليل النفع بعد
التحصيل فاذا حسن ذلك من الآباء لاشفاق لهذا الغرض
وقد ثبت ان الله تعالى غني عنا ولا يريد الا مجرد نفعنا
مع انه ارحم بنا من آبائنا وامهاتنا واحسن نظراً لنا
ويعلم الغيب فلا يعرضنا الا لنفع يصل الينا لا محالة
حسن في عقل كل عاقل مطابقة لاول الهامنا في
حال الطفولية لما يحصل لنا في ذلك من الاعواض
الباقية الدائمة ويدخر لنا من المنافع الخالصة من
الثواب في الآخرة وقد قال رسول الله صلى
الله عليه وآله نحن معاشر الانبياء اشد بلاء والمؤمنون
الامثل فالامثل فاخبر عليه السلام ان البلوى منزل

ممن يستحق العقوبة من الانبياء عليهم السلام والمؤمنين
على قدر منازلهم لان الله تعالى لا يعرض كل التعريض
للخير العظيم الا احبائه واوليائه وقال صلى الله
عليه وآله الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ولا شك
ان السجن جامع الحزن لاحبها الالم وقال
صلى الله عليه وآله ان الله جعل الدنيا دار
بلوى والآخرة دار عقبى فجعل بلوى الدنيا لثواب
الآخرة سببا وجعل ثواب الآخرة من بلوى الدنيا
عوضا فيأخذ ليعطي ويبتلي ليجزي والاخبار في
ذلك اكثر من ان تحصى في هذا المكان وهي مطابقة
لكتاب الله تعالى موجب قبولها اذ انه تعالى يقول
ونبلوكم بالشر والخير فتنة وقوله تعالى اولا يرون
انهم يفتنون في كل عام مرة او مرتين ثم لا يتوبون
ولا هم يذكرون وفسره الهادي عليه السلام فقال
يمتحنون بمرض الاجساد وفراق الاحبة والاولاد

ومثل ذلك من جميع المحن النازلة من الله على جميع
العباد وعمّ جميع العباد بنزول الامتحان عليه اما
في نفسه او في غيره وبذلك قال جميع الائمة
عليهم السلام ولولا ضيق الوقت والعلم بان في بعض
ما ذكرناه كفاية لمن كان له عقل رشيد او القى
السمع وهو شهيد لذكرنا من قول كل واحد
من آبائنا عليهم السلام من لدن علي بن ابي طالب عليه السلام
الى المتوكل على الله احمد بن سليمان بن الهادي الى
الحق عليهم جميعا افضل السلام ومعنا بحمد الله
لكل واحد منهم في ذلك ما يشهد بصدق دعوانا
لمن يعشا عن ذلك فان قيل اذ قد صححتم ان الالام
من قبل الله تعالى فما الذي يدل على ان لابد من العوض
من الله سبحانه على الالام وهلا كفى مجرد الاعتبار
كما روي عن بعض شيوخ اهل العدل قلنا انما
اوجبنا العوض لما ثبت من انه تعالى عدل وان الالم

ضرر وانما الظلم هو الضرر العاري عن جلب نفع
الى المضرور يوفي على الضرر او دفع ضرر اعظم
منه كمن يقطع يد غيره والقطع ضرر جسيم من
سري الآفة الى سائر الجسد فانه لا يكون بذلك
ظالما او للاستحقاق لذلك كمن يقطع يد الغير
قصاصا او حدا فاذا انعرى الضرر عن واحد من
هذه الوجوه كان ظلما وقد بينا ان الالام من
لغير المستحق كما قدمنا في الانبياء عليهم السلام
والصالحين والاطفال فلولا العوض لكانت ظلما
لوجود حقيقة الظلم فيها لو تعرت ولولا الاعتبار
لكانت عبثا لعلمنا انه سبحانه يقدر على ايصال
مثل عوض الالم الينا ابتداء فكان وجه هذه الالام
لنا تكون عبثا والعبث قبيح وهو تعالى لا يفعل القبيح
فان قيل فلم لا يحسن هذا الالم وان تعرى عن العوض
لوقوعه من الحكيم سبحانه لدفع ضرر عنا اعظم منه

لو انه وقع قلنا ذلك لا يجوز لأن ما به ضرر إن الله
والله تعالى يقدر على صبر منه عما دون الالم فلو لم يكن
في مقابلة ذلك نفع يوفى عليه واعتبار لهما او لمن
غيرنا بحسبه لكان ظلما قبيحا وقد بينا ان الله تعالى
لا يفعل القبيح بما تقدم من الادلة في باب العدل ولا
يحسن لمجرد الاعتبار لانه تعالى يقدر على ان يظهر لنا
في الجمادات من الآثار الباهرات ما يقع به الاعتبار
على ابلغ الوجوه كما فعل في الجبل في شأن بني اسرائيل
فصعقوا عن آخرهم حتى استقال موسى فلا يحسن الالم
كما بينت لك الا بمجموع الامرين فان قيل اكثر ما
تعتمد المخالفون في نفي الالم عن الله تعالى ان الالم يقطع
بالعبد عن الطاعات والاعمال الصالحات فيكون
منه منافيا لما امر به قلنا ان الطاعة في
اللغة والشرع الشريف فعل ما امر المطاع بفعله
وترك ما امر بتركه لاجل ما امره بفعله او بتركه لا العلم

عند أهل العلم لها حقيقة غير ذلك بل لا يوجد على
غيره برهان ولا شك في ان المريض متمكن من فعل
ما امره الله سبحانه به لانه سبحانه لم يكلفه في حال
مرضه ولا صحته ما لا يدخل تحت مقدوره وذلك
لغناه سبحانه وحكمته ورأفته ورحمته والاجر على
قدر المشقة لا على قدر القلة والكثرة فاذا ادى
ما اوجبه الله تعالى عليه كان له الاجر كاملا
وان نقص في الصورة لانا نعلم ان صلاة المسافر ناقصة
عن صلاة المقيم واجرهما سوا بل يكون اجر المسافر
أعظم لمكان المشقة ولانا نعلم انه لو صلى صلاة
تامة كصلاة المقيم لم يكن له اجر بل كان عاصيا
مخطئا فبان بذلك انه لا ينظر الى كثرة الفعل وطوله
بل ينظر الى وقوعه على الوجه الذي امر به سبحانه المكلف
وهو سبحانه بحكمته وعدله جعل التعبد على عباده
مختلفا على حسب اختلاف القوى والآلات فلم يكلف

هشا في ذلك لانا انا لانه لو كلفهم تكليفا او خلا
في جميع الحالات كان ذلك قبيحا تعالى الله ولانه
يكون تكليفا لما لا يطاق وذلك قبيح وقد خالفنا في
ذلك المجبرة فقالت ان الله تعالى ساوى في التكليف
ولم يساو في التمكين فابطلنا قولهم بما تقدم من الدليل
ان تكليف ما لا يطاق قبيح والله تعالى لا يفعل
القبيح الا ترى انه يقبح امر المقعد بالصلوة قائما او امر
الاعمى بنقط المصحف على جهة الصواب فظهر بذلك
ان الله تعالى خالف بين عباده في التكليف على حسب
مخالفته بينهم في التمكين بالقدرة والالة كما قال جدنا
القسم العالم ترجمان الدين القسم ابن ابرهيم عليه السلام
في رده على المجبرة فلم يكلف الكريم الرحيم احدا
من عباده ما لا يطيق بل كلفه دون ما يستطيع
وعذرهم عند ما فعل بهم من الافات التي اصابهم
بها ووضع عنهم الفرض فيها فقال لا شريك له

ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا
على المريض حرج لما فعل ذلك بهم واراده ولم يقل
ليس على السارق حرج ولا على الزاني حرج ولا
على الكافر حرج لما لم يفعل ذلك ولم يرده منه اكلامه
عليه السلام وبه قال كل امام من آبائه واولاده
عليهم السلام وكذلك صاحب الالم غير مضيع من
الثواب الجزيل في حال الالم مع ما لا يخر الله تعالى له
من العوض فقد روينا عن ابينا رسول الله صلى الله
عليه وآله انه قال ان الله سبحانه اذا انزل على عبده
الما او وجعا فطير ان اكتبوا لعبدي افضل ما
كان يعمل في صحته ما دام في وثاقي فاذا اطلق من علته
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه ووجه هذا الخبر
عندنا ما صح لفرسان الكلام فاما غيرهم فلا ينبغي
منهم الى الالزام انا نقول الله تعالى اعلم بمقادير الثواب
من خلقنا الملكين وغيرهم فلا يمتنع على ذلك ان تعلق

ثواب صبر المؤمن يزيد على ثواب طاعاته من صلاته وصومه
وحجه وجهاده وسائر اعمال الصحة ويؤيد ذلك قوله
تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب وهذا
دليل على كثرته وعظمه وصدق الكتاب والسنة
المؤيدتين وما يعقلها الا العالمون فان قيل فلم لا
يدوم الالام على الصالحين ويعمهم اذ كان فيها ما
ذكرتم من المنافع التي نفيتموها عن الله سبحانه استبعادا
ومنها النفع من ثواب الصابرين وعوض الممتحنين قلنا
ان الاستبعاد لا يعترض به على الادلة القاطعة من
الكتاب العزيز والسنة الماضية الشريفة وبراهين
الائمة السابقين عليهم السلام واجماع المؤمنين وكذلك
من يفهمه مما يجب في الحكمة يوجب الانسلاخ عن
الدين فنعوذ بالله من شيء يوجب التوبة على المستبصرين
والراجعين الى العترة الصادقين من عترة خاتم النبيين
صلوات الله عليه وعليهم اجمعين فاما الجواب عن

قول السائل لم لا يدوم الالم على الصالحين ويعمهم فانا
نقول انه لا يولمهم ويمتحنهم الا لامر يرجع اليه وانما ذلك
لمصلحة تعود عليهم وهو سبحانه بمصالح العباد
اعلم فينزل ذلك عليهم على مقدار ما يعلم من صلاحهم
من علم ان صلاحه في دوام الالم عليه ادامه ومن
علم ان صلاحه في نقله عنه نقله ومن علم ان
صلاحه في دوام الصحة له ادامها ومن علم مصلحته
في تقليبه بين حالي الصحة والسقم قلبه ولا يعلم احوال
العباد وما يصلحهم في الصحة والسقم مفصلا الا
الله تعالى ويؤيد ذلك ما رويناه بالاسناد الموثوق به
الى نبينا محمد رسول الله صلى الله عليه واله المرفوعة الى الله
عز وجل انه قال ان من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح
ايمانه الا بالسقم ولو اصححته لافسده ذلك وان من عبادي
المؤمنين لمن لا يصلح ايمانه الا بالصحة ولو اسقمته لافسده
ذلك وان من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح ايمانه الا بالفقر

ولو اغنيته لافسده ذلك وان من عبادي المؤمنين لمن لا
يصلح ايمانه الا الغنى ولو افقرته لافسده ذلك
اني ادبر امر عبادي لعلمي بقلوبهم فسبحانه من جواد
ما ارحمه وقادر ما احكمه فهذا اصل الكلام في
الامتحان بالموت والامراض وسائر المحن والاعراض
وكان في القامة ذكر للسنة وهو عند العرب
القحط وانقطاع المطر فينبغي ان نتكلم في ذلك بكلام
وجيز نافع ان شاء الله فنقول اما الامتحان بالجدوب
فكونه من الله تعالى ظاهر لانه لا يمنع نزول المطر ويقدر
على انزال الغيث وينشر الرحمة بعد قنوط القانطين
الا الله تعالى فاذا لم ينزل المطر على المؤمنين علمنا انه يريد
امتحانهم بذلك لانه لا يمنعه عن انزاله البخل لان ذلك من
صفة المحتاجين ولا العجز لان العجز من صفة المحدثين
وهو قادر لذاته كما بينا اولا ولا الجهل بحاجتهم لانه
عالم بجميع المعلومات بنفسه وحاجة العباد من

جملتها فاذا لم ينزل المطر مع ما قد علمنا انه يريد
محنتهم في الدنيا ليعوضهم في الآخرة ما يوفي على
ذلك اضعافا كثيرة ويكون انفع لهم من عاجل الدنيا
ومنافعها الفانية اليسيرة فيكون لاجل ذلك الحبس من
نعمته العاجلة والجدب من نعمة الآجلة فيجب حمده تعالى
في حال الشدة والرخا والسراء والضراء وذلك واضح
عند من لا يستبعد ما وعد الله به في الآخرة ويؤثر
عليها مسرة الحيوة الدنيا فيجب على كل مسلم مسلم
لربه غير مستعجل له ولا طالب بحظنا من الدنيا ان
يلقى فعله سبحانه بالحمد والرضا سواء كان ذلك محبوبا
او مكروها ويصبر ويحتسب فالحق لا يتبع الاهواء
كما قال تعالى ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السموات
والارض فنعوذ بالله من طلب الجمع بين الحق والهوى الذي
اخبر انه لا يجتمع رب الارض والسماء سبحانه وتعالى
ولا نقضي بما لا نعلم وجه حكمة الله تعالى فيه بانه خطا لان

الله تعالى أعلم بالمصالح من خلقه وجهل الجاهل
بحكمة الحكيم لا يخرج فعله عن الحكمة في شيء من الأشياء
عند جميع العقلاء وقد روينا في ذلك عن أبينا خاتم
الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين قال لا يكمل
عبد الإيمان بالله حتى يكون فيه خمس خصال التوكل على
الله والتفويض إلى الله والصبر على بلاء الله والتسليم لأمر
الله والرضا بقضاء الله فنسأل الله أن يجعلنا متوكلين
عليه مفوضين أمورنا إليه صابرين على بلائه مسلمين
لأمره راضين بقضائه بمنه وجوده وكافة المسلمين
آمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين فإن قيل إن بعض
الناس حمل البلوى على التكليف والتعبد وتأول
جميع ذلك مما في الكتاب والسنة زادهما الله على
مرور الأيام جدة وشرفاً من ذكر البلوى على ذلك
وجعل حمله عليه أولى قلنا للعترة الطاهرة عليهم
السلام أرجح من ذلك البعض وهو إلى الصواب أهدى

كيف لا ومن أمثلتهم على خلاف ما ذهب إليه السائل
لا يخفى ألا ترى أن قائلاً لو قال هذا رجل مبتلى
لم يسبق إلى أفهام السامعين أن المراد به المتعبد
أصلاً بل يسبق إلى أفهامهم أنه قد أصيب بشيء من
محن الدنيا التي قدمنا الكلام فيها أولاً وحمل
كلام الباري سبحانه وكلام رسوله صلى الله عليه وآله
على الحقائق أولى والحقيقة في كل لفظ ما يسبق عند
الإطلاق إلى أفهام الملأ لا ينكر ذلك أحد من العلماء
فهذا بحمد الله أظهر من أن يخفى إنك لا تهدي من أحببت
ولكن الله يهدي من يشاء إنك لا تسمع الموتى ولا تسمع
الصم الدعاء فهذا هو الكلام في هذه المسألة على وجه الاختصار
لأنا لو بلغنا إلى حد الاستقصاء وذكرنا جميع ما يتعلق بهذه
المسألة من أدلة العقل وحجج الكتاب ومن أخبار السنة
وأقوال الأئمة والعترة عليهم السلام لاحتجنا إلى إفراد
كتاب وخرجنا إلى الإسهاب ومن استقلنا بحمد الله

من عناه المتعسف أو مزّة المستقر شبر من علم حقيقة ما
قلناه شفاءً فالحمد لله الذي الزم عباده لنا الحقوق
وجعلنا من ذرية للصادق المصدق وقد جرّ اكثر اطنابنا

فصل في ان القرآن كلام الله تعالى

ومنه قد جاء الكتاب المنزل
شاهده البر النبي المرسل
موصل متلوه مفصل
فيه الهدى مبين ومجمل
كالدر والياقوت واللآلي

هذا هو الكلام في ان القرآن كلام الله سبحانه
والخلاف في هذه المسألة من جهة المعنى مع المجبرة
والباطنية ومن قال بقولهم ومن جهة اللفظ
مع طبقات الملحدة فاما الملحدة فلا وجه للكلام
معهم في هذه المسألة لان الكلام في ان هذا القرآن
الذي بين اظهرنا حجة لنا وعلينا هو كلام الله فرع على

الا اقرار بالله سبحانه فيجب ان ينقل الكلام معهم
الى اثبات الصانع تعالى وصفاته وما يجوز عليه
تعالى وما لا يجوز وافعاله واحكام افعاله حتى
نصل الى هذه المسألة وقد استقرت قواعدها وانما
الكلام على من خالف في هذه المسألة ممن قدمنا
ذكره فهذ بينا ان هذا القرآن الموجود بيننا حجة لنا
على من خالفنا وحجة لانفسنا على انفسنا هو كلام الله
تعالى ووحيه وتنزيله وان محمدا صلى الله عليه وآله
جاء به من عند ربه ولم ينقله من تلقاء نفسه ونبيّن
الدليل على هذا المذهب بعد تفسير معاني الفاظ
القافية ان شاء الله قوله جاء يريد وصل الينا
والمجيء نقيض الذهاب والكتاب المنزل هو القرآن
والله سبحانه انزله لهداية عباده كما قال تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى
والفرقان قوله شاهده البر النبي المرسل يريد

لا فرق بين الشاهد والدليل والحجة والبرهان والآية
في أصل اللغة معناها واحد فهو يريد أن الدليل
على أن هذا القرآن كلام الله تعالى أن النبي صلى الله عليه
أخبر بذلك وهو لا يخبر إلا بالصدق على ما يأتي بيانه
قوله موصل متلوه مفصل يقول أن من الذكر الحكيم
زاده الله شرفا ما يجب توصيله في الحكم والتلاوة
كقراءة الصلاة مثلا ومنه ما يجوز تفصيله فيهما جميعا
أو في أحدهما ولا وجه لإنهاء القول فيه قوله فيه
الهدى مبين ومجمل فالمبين هو ما فهم من ظاهر لفظه
مراد الله سبحانه فيه من دون اعتبار قوله غيره من
قول أو فعل أو ما يقوم مقامهما والمجمل هو ما لا يعلم
المراد فيه إلا باعتبار غيره من قول أو فعل أو ما
يقوم مقامهما وموضع تفصيل ذلك أصول الفقه وذكر
الواجب علينا فيه وقد ذكرنا في كتاب صفوة الاختيار
ما يغني كل طالب ويشفي كل راغب بحمد الله تعالى

قوله كالدر والياقوت واللآلي يقول أن القرآن
الكريم في فصاحة لفظه وجودة معناه ورشاقة
طلاوته وحسن تلاؤمه وطلاوة ظاهره وحلاوة
باطنه وحراسة نظمه وعذوبة علمه بمنزلة
هذه الجواهر التي هي الدر والياقوت واللؤلؤ فكما
أنها أفضل جواهر الدنيا كذلك القرآن الكريم
أفضل كلام الأخيار الدر واللؤلؤ جنس واحد
وإنما الدر اسم لما كبر منه فأكبر الدر يقال لها
اليتيمة وهي أعظم الدر ثم التؤمة وهي التي تليها
وجمعها توم ثم النطفة وجمعها نطاف وما دون
النطفة يقال لها الدعيب وهو كبار اللؤلؤ إذ هو
لا يخرج عن اسم اللؤلؤ وما بعده لؤلؤ على الإطلاق
وما صغر منه فهو المرجان فما جمع منه في العنق
سمي قلادة وتقصارا وسمطا وكرما وجيلات
وقلادة الملك تسمى الحاجبة وما لم يجمع منه ولم يثقب

فهو حصان لا ادري اخذ من المرأة ام احدث المرأة
منه فان يد دو شمط بعيره فهو فريد الواحدة فريده
فاما الياقوت فهو حشش منفرد وله انواع متفاوتة
وهو اعني جميع ما تقدم احسن ما اشبه به الكلام واوجه
لذكر الشواهد عليه لظهور الحال فيه وكون ذلك
مخرجا لنا عما نحن بصدده وربما وسعنا الكلام في
بعض الاحوال لتعلق الفائدة به ونحن في الاستدلال
على ما قدمنا من ان هذا القرآن كلام الله ووحيه
وتنزيله ان النبي صلى الله عليه واله كان يدين بذلك
ويخبر به وهو صلى الله عليه واله لا يدين الا بالحق
ولا يخبر الا بالصدق وتحقيق ذلك ينبني على
اصلين احدهما ان النبي صلى الله عليه واله كان
يدين بذلك ويخبر به والثاني انه صلى الله عليه واله
لا يدين الا بالحق ولا يخبر الا بالصدق اما الذي
يدل على الاول وهو ان النبي صلى الله عليه واله كان

كان يدين بان القرآن كلام الله ويخبر به فذلك
معلوم من حاله صلى الله عليه واله ضرورة لكل
من علم انه عليه افضل الصلاة والسلام كان في الدنيا
واما الذي يدل على الاصل الثاني وهو انه صلى
الله عليه واله لا يدين الا بالحق ولا يخبر الا بالصدق
فلان الله سبحانه اظهر المعجز على يديه على ما يأتي
بيانه فلو كان كاذبا مبطلا حاشاه عن ذلك
لقبح اظهاره عليه لانه كان يكون بمنزلة التصديق على
ابلغ الوجوه وتصديق الكاذب قبيح وقد تقدم الكلام
في ان الله تعالى لا يفعل القبيح فان قيل ومن اين
لكم ان المعجز ظهر على يديه وما معنى المعجز قلنا اما
ظهور المعجز على يديه فحصل لنا العلم به من طريقين
جملية وتفصيلية اما الجملية فقد علمنا ضرورة
ان جميع من ادعى النبوة من المحقين اتى بالمعجز وقد
ادعى صلى الله عليه واله ذلك فكان لابد من معجز وقد

رويت له معجزات كثيرة نعد ادناها في هذا المكان كحاجة
الشجر وكلام الحجر الى غير ذلك علمنا جملة ان لابد من
صحة بعضها او كلها كما علمنا شجاعة عنتر وسخاء حاتم
وان كانت مقامات عنتر وعطايا حاتم لا يعلم
كل واحدة منها على التفصيل فصح بذلك ظهور
المعجز على يديه عليه السلام واما التفصيلية فانا
نعلم من انفسنا جملة كثيرة من معجزاته صلى الله عليه
واله كاطعام العدد الكثير من الطعام اليسير
وكثير مما ذلك ضرورة وطريقها البحث والتفتيش
والاصغاء والاستماع واما المعجز فهو ما يعجز
الخلق عن الاتيان بمثله سواء كان من فعل الله
سبحانه كاخراج الناقة من حجر وقلب العصا حية
او جاريا مجرى فعله كان يقدر نبيا من انبيائه
عليهم السلام على المشي على الماء او في الهواء واما
ان اظهاره على الكاذب قبيح فلانه بمنزلة التصديق

كما قدمنا واما ان تصديق الكاذب قبيح فهو
معلوم لكل عاقل واما ان الله تعالى لا يفعل
القبيح فقد تقدم بيانه مسئلة ان القرآن كلام الله
سبحانه وانه الموجود بين اظهرنا دون غيره لا كما
ذهبت اليه الباطنية من انه نور لا يقسم والمجبرة
من انه صفة للباري قديمة

الكلام في ان محمدا صلى الله عليه [واله] نبي مرسل

وعندنا محمد نبي مهذب مطهر زكي
اختصه بذلك العلي وجاءنا بمعجز جلي
يعجز عنه كل ذي مقال

قوله عندنا محمد صلى الله عليه واله نبي لان اليهود
والنصارى والبراهمة والصابئين وهم فرق قريب
من النصارى وجميع فرق الكفر خالفونا في نبوة
محمد صلى الله عليه واله واضافوا النبوة الى السحرة
وحيلته دون ان يكون ذلك اختصاصا له من خالقه

وذكر خلاف من قدمنا مفصلا لاخرجنا عما نحن بصدده من
الاقتصاد في هذا المختصر وما ذكره من الدلالة لمحمد
لله بانه على قول الكافة ممن خالف في ذلك ومحمد
صلى الله عليه واله هو اشهر من ان يعرف بنسب او لقب
وانما ذكر ذلك بين كما ذكره هو النبي الامي الموجود ذكره
في التورات والانجيل بصفته وحليته واصحابه
وزمانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وامه امنة
ابنت وهب بن عبد مناف بن زهرة ملأ المشارق
والمغارب ذكره وانتهى الى جميع الافاق امره وقوله
نبي يريد رفيع المنزلة انباه ربه بمصالح عباده
فاداهم صلى الله عليه واله بلا اخبانه ما ادى وهداهم
كما هدى لان لفظ النبوة قد يهمز وقد لا يهمز فان همز
كان من الانبا وهو الاعلام والاخبار قال الله تعالى
من انباك هذا اي من اخبرك به والله اعلم وقد ياتي
فعيل بمعنى مفعل كما قال الشاعر

امن ريحانة الداعي السميع يورقني واصحابي هجوع
فقال في هذا سميع وهو يريد مسمع فعلى هذا
يكون نبي بمعنى منبي وقد ياتي فعيل بمعنى مفعل كما قال الاخر
وقصيدة تاتي الملوك حكيمة قد قلتها ليقال من ذا قالها
فقال حكيمة وهو يريد محكمة فكان حكيم قد يكون
بمعنى محكم فعلى هذا هو نبي بمعنى منبا وهو صلى
الله عليه واله جامع للوجهين من حيث انه انبا
وانبا فانباه ربه وانبا هو عليه واله افضل الصلوة
والسلام عترته عليهم السلام وامته فان لم يهمز كان
من النباوة وهي الرفعة قال الشاعر
واصبح رتما دقاق الحصى مكان النبي من الكاثب
واحسب ان معنى هذا البيت صفة شدة الحاف
وانه يريد بالنبي ها هنا الراكب على ظهر العير او الراحلة
فادمي خفها او حافرها ذلك النبي وقوله مكان
يريد المكان بحذف اللام لظهور ذلك وامثاله في شعرهم كثير

وقد فسره ابو عبيد بغير هذا مع اتفاق الكافة على
تفسير هذا البيت من اهل العلم ان النبي هو المرتفع مما هنا
فاما الكاتب فهو صحيح العربية وهو من الاسم الكامل
للمعنى وغيره وقد حصلت هذه المعاني كلها للنبي صلى
الله عليه وآله من كونه نبيا ونبيا ورفيع المنزلة عند
الله تعالى وعند خلقه في الدنيا والآخرة وقد ورد
النص بذلك في القرآن ما لمن بقيه الامن وذكر موضعه
يطول الشرح وطرق اهل العلم بالقرآن كاف وقوله
مهذب من المجرد عن كل مكروه في نسب وادب
وخلق ونسب لان المهذب في اصل اللغة المجرد من
المكان وقد علمه الله وفهمه مصالح نفسه ومصالح العزة
علمه الله حقيقة ذلك وهداه والمطهر هو المبرأ من القبائح
والدنايا وقد نزهه الله تعالى عن ذلك بالعصمة وقوله
زكي من الزكا وهو النما والبركة في قوله وفعله وذلك
ظاهر لانه لا اشرف من ذريته عليه وعليهم افضل السلام

بما ارى ارى ولا انفع من قوله عليه السلام في الامور
قولا احققه من ذلك العلى من بدء العلى الله سبحانه
والاختصاص هو التمييز على الكافة وقد حصل لنا في
ذلك جميع فرق الكفر على طبقاتهم لانهم قالوا
كلما كان فيه من الآيات وظهر على يديه من الدلالات
الباهرات هو من سحره ولعله وذكائه وحيلته
حتى استتبت له الامور وانقاد له الجمهور وكان
اشدهم في ذلك عناية اليهود لعنهم الله فقال الله
تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ان لا يقدرون على شيء من
فضل الله وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله
ذو الفضل العظيم وقال سبحانه في آية اخرى
بعد ذكر نبوته عليه السلام رادا على اليهود ايضا ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم
ثم شبههم سبحانه بالحمار حاملة الاسفار وهي الكتب
واحسبها شعر لغفلته التامل لما فيها والاعتبار في السفر

والازدحام ونمى سبحانه في ابن اخرى النبوة فضلا لقوله
أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وهو لا
تزيد بالناس في هذه الآية الا النبي صلى الله عليه وآله
وامثال هذا كثيرة جدا سننبه عليها وهي ظاهرة
ظهور الشمس في الكتاب العزيز زاده الله شرفا
قوله وجامعة الهدى منه عائدة الى العلي سبحانه معجزة
المعجز هو الذي يعجز الخلق عن الاتيان بمثله وقد تقدم
الكلام فيه وهو يريد هاهنا القرآن الكريم وهو احلى
معجزات الانبياء عليهم السلام وان كان فيها ما هو
ابهر كخروج الناقة من حجر وقلب العصا حية وفلق البحر
وشق الجبل الى غير ذلك وانما قلنا هو اجلى لان معجزات
الانبياء عليهم السلام لم تدم وكانت تحدث في الحين بعد
الحين ثم لا تعود لهم للزوم العرض لهم بالمتقدم وهذا
القرآن الكريم باق ثابت الدهر لا يزداد على كر الزمان
الا جدة ملازم لاوقات التكليف ومزاحمة من الغيرة

الطاهرة عليهم السلام قد عرض للمفسدين والمردة
المتمردين وقاتل المدعين من طبقات الملحدين فكل
من تعرض به لزمه فرضه وعلم خروجه عن مقدور
المحدثين وكان في مزاياه لمن يعجز لمن رام نسخه
وخيل الهلال بيمينه والمعد جانبا من دونه وقد
ظهر عجز الجميع عن المعارضة لانهم لو قدروا لوجدت
وظهرت ظهور سائر المعارضات ونحن لا نريد بالعجز
عن ذلك كما قدمنا لعجائب الخلق موجب لكونه من
فعل القادر لذاته وظهوره على يديه دليل على صدقه
فيما قاله وادعاه للنبوة فيعلم ضرورة على حد العلم
بانه عليه السلام كان في الدنيا فصحت نبوته لذلك لان
الله تعالى لعدله وحكمته لا يصدق الكاذب في دعواه
لان تصديقه قبيح وهو متعالي عن فعل القبيح قوله
يعجز عنه كل ذي مقال اكذب ما تقدم ولا
مقول لمعجز بمعنى ذلك والمقال هو اللفظ والكلام

من النثر والنظام تقول كل متكلم يعجز عن الاتيان
بمثله وذلك ظاهر لانه لو كان ممكنا لكان قد
وقع كما نعلمه في الاشعار والخطب فما احد ادعى السبق
والتمييز على احد من اهل عصره وان لم يسمهم الا بعادا او مره
والابداع لم يجزه منه كما نرى ابلغ الشعراء وغيره الا
وقد عورض باضعاف ما جاء به كامرئ القيس ومن دونه
فقد عارض امرؤ القيس علقمة في اكثر قصائده معارضة
اختلف فيها اهل المعرفة الى يومنا هذا والى اخر الدهر
الا القران الكريم كرم الله ذكره فما علم في امره شيء مع
ما مر على المذكرة فان قيل جوزوا انه قد عورض وان
المعارضة كتمت قلنا هذا التجويز يصحح باب الجهالات
ويجب القضاء بفساده لان للقائل ان يقول على هذا القول
جوزوا ان يكون بعد النبي صلى الله عليه واله انبياء جاؤوا
بالمعجزات ولكنه استرع النبي صلى الله عليه واله فاوجبوا
الحج الى بيت اخر وصيام شهر غير رمضان او اكثر من

استقر لنا هذا التجويز بعد ما سمعناه من ظاهره الان بكون
مسلوب اللب فالله عادته يقطع بها بعدم نبوة النبي
صلى الله عليه واله وبها صح لنا العلم بجميع سبق
جميع له انبيا عليهم السلام وكتبه والملائكة والجن الا احتج بجميع ذلك

زيادة الايضاح في امره عليه السلام

ابدى زينب باظهار العلم
فصار في هامة الحجوج الكرم
افضل من يمشي على ظهر قدم
وكل ذي لحم من الخلق ودم
من ملك الواحد ذي الجلال

هذه زيادة ايضاح في امره عليه السلام قولك ابدى
زينب باظهار العلم يقول ان الله سبحانه عاش وتعرف
على اعدائه باظهار معجزاته والمعجزات قد تقدم الكلام
في معناها وهي اعلام النبوة وادلتها والعلم هو القران
الكريم وسائر معجزاته عليه السلام كالاخبار بالغيوب

في مثل قوله تعالى ام يقولون نحن جميع منتصر فيدل لك بشارا
فقال سبحانه سيهزم الجمع ويولون الدبر واخبر في تلك الحال
الاطمع فان قريشا تغلبت وكان كما قال فهزم جمعهم
وولوا الدبر وعبروه اجرى الطاسين امنا عبير قريش
وكان فيها حلفهم ومشاجرتهم وانفاقهم في فيها
ضبابهم وشجعانهم فاعطاهم الطايفة التي لم يكونوا
يطمعون فيها ولو علموا انما الشبهة في تلك العدة الجيرة
شوكتها وشدة باسها وعظم عدتها وغنيهم المغانم
الكبيرة فاخذوا ما حتى لست الى امر عظيم الى
غير ذلك مما يطول شرحه وفيما ذكرنا دلالة على ما
عداه هذا في امر الغيوب مع تاييده له بغير ذلك
من معجزات المشاهدة كاتيان الشجر بدعايه وحنين
الجذع لفراقه واكل الخلق الكثير وكفايتهم من الطعام
اليسير في عدة مواضع الى غير ذلك مما لا يتسع لذكره
هذا الكتاب قوله فصار في هامة جيوح الكرم

بقول الله عليه الصلاة والسلام اقام في هامة وسط الكرم
ونجبوح كل شيء وسطه ووسط كل شيء خياره
والكرم ههنا هو الشرف والرفعة وتلك استعارة
جائزة وكل ذلك لما اظهر سبحانه على يديه من
المعجزات وايده به من الدلالات قوله افضل من
يمشي يريد انه افضل الخلق من الانبياء عليهم السلام فمن
دونهم وذلك معلوم من دينه عليه السلام وقد صدع
بما تقدم من طول المعجز على يديه قوله وكل ذي الحرم من
الخلق ودم زيادة تاكيد لما تقدم بقول انه صلى الله
عليه افضل البشر لانهم مخصوصون باللحم والدم دون غيرهم
من المتعبدين من الجن والملائكة لا يفتقرون الى ابدان
الرطوبة واليبوسة المتخللة في البنية قوله منا
من الواحد المراد بالواحد ههنا الله سبحانه قوله
منا من بعضلا لان المراد اذا اطلق افاد المفضل لانه
المن على الاجير باجرته ولا على البايع بثمن مبيعه

الى ما شاكل ذلك لغةً ولا عرفًا وهذا ينبغي ان يكون
اختصه من ذلك لشيء من فعله كما قالت اليهود وغيرهم من
فرق الكفر بان الله تعالى لم ينزل عليه القران حتى قالوا ما
انزل الله على بشر من شيء فاكذبهم سبحنه بقوله قل من
انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورًا وهدى للناس [illegible] تجعلونه قراطيس صح
الى غير ذلك من ادلة نزوله وانه من عنده وكان
من قولهم ان الله سبحنه لم يمن عليه من ذلك ولا فضله به ابدا
على جميع خلقه فقال سبحنه منبهًا الكل انما فضل منا قبل
منهم ومن غيرهم انه المتولي لتفضيل بعض خلقه على بعض
في الانبياء عليهم السلام فقال لا شريك له فصرحا بما قلنا
تصريحًا ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض واتينا داود
زبورًا الى غير ذلك من ايات الكتاب الكريم قالوا وانما
كان ذلك له عليه السلم بحيلته وحسن تدبيره حتى صار
[illegible] اطاعة والكلام عليهم من طريق العقل ان الحيلة
لا مدخل لها في ظهور المعجزات وخرق العادات سيما

وقد اكد ذلك سبحنه واكذبهم بقوله مذكرًا له
نعمه عليه وامتنانه بها مذكرها ومشيرها الم يجدك يتيما فاوى
ووجدك ضالًا وضلاله عليه السلم عما لم ينزل قبله عليه
بالشرائع والتكاليف الشرعية فهداه اليها ودله
عليها لا ما يقوله المبطلون ومنه قوله الجاهلون ووجدك
عائلًا فاغنى المراد من ذلك الزهد في الدنيا والقنوع
بالطفيف من الاشيا وقد قيل اغناه بمال خديجة
رضي الله عنها وقولنا احب الينا فلم يكن عينه
صلى الله عليه واله يمتد الى شيء من متاع الدنيا ولا
نافس الا اهل التقوى حتى روي عنه صلى الله عليه
واله انه ما ذكر الله عبده ذاكر الا ذاكر عليه السلم
في تكون احسنها الله تعالى عمدًا وعلمنا اولى انه لم
قد انزل اليه الزهد في امر الدنيا وشبهها بالهشيم مرة
وباللعب اخرى وكلا الامرين زايل لا بقا فقال صلى
الله عليه واله من ذلك اغنى الاغنيا كما روي عن زوج الله

عيسى صلى الله عليه وعلى جميع اخوانه من ان سيا انه قال
استوا للشي وليس على وجه الارض اغنى مني ثم قطع
سبحانه بالامر الشاكين في فضيلة نبيه عليه السلام
واعتراضهم عليه في فضيله بقوله سبحانه يختص برحمته من
يشا وفي هذا الغاية لمن اتقى انك لا تهدي من احببت
ولكن الله يهدي من يشا

باب القول في الوعد والوعيد

وقولنا في الوعد والوعيد
للمومن الطايع والعنيد
والشقي العرض والسعيد
بالمكث في الدارين والتخليد
وذاك قول الله ذي المحال

هذا الكلام في الوعد والوعيد ولابد من ذكر حقيقتهما
ليكون ذلك اساسا لما نذهب اليه فيهما فالوعد هو الاخبار
بوصول النفع او شبهه الى الغير في المستقبل والوعيد

نقيضه وهو الاخبار بوصول الضرر الخالص
او شبهه الى الغير في المستقبل وانما قلنا الضرر
الخالص احترازا من مضار المحن لمحض المومنين
فقد اخبر سبحانه بذلك ولم يكن وعيدا لان الوعيد
لا يكون الا للعاصين كما ان الوعد لا يكون الا للمومنين
ثم مذهبنا في هذه المسالة ان من وعده الله سبحانه دخول
الجنة انه صاير اليها وخالد فيها والخلود هو
الدوام ابدا لقوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد افان مت فهم الخالدون فلولا ان الخلود هو
الدوام ابدا لكانت الاية لا حجة بالكذب الذي لا
يجوز عليه سبحانه جل عن ذلك وعلا لان الكلام من قبله
عليه السلام قد نفى نفيا منقطعا وان من توعده الله تعالى
من العاصين بدخول النار فانه صاير اليها وخالد فيها
وخالفت المجبرة في ذلك على طبقاتها ويحكى هذا الخلاف
قول السوفسطائية لعنهم لحقائق الاشيا ويحكى عنهم ان يكون

الذي عرف عِظَم الذي عصى من قطع على ذلك وعظم اهانته
بعده في الخلاف اقوى وظهور الامر في خطيئته اجلى
والدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان الله تعالى قد وعد واوعد
واخلاف الوعد والوعيد كذب والكذب قبيح والله
تعالى لا يفعل القبيح اما انه تعالى وعد واوعد فذلك
ظاهر في ايات القران الكريم والسنة الشريفة المطهرة
قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك
هم خير البرية جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري
من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا رضي الله عنهم
ورضوا عنه ذلك لمن خشي ربه فنسأل الله تعالى
ان يدخلنا تحت الرضى وان يجعلنا ممن اثر خشيته على
منافع الدنيا وقال سبحانه في العاصين ومن يعص
الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها ابدا واسم
المعصية واقع بالاتفاق على كل من فعل قبيحا
او ترك واجبا والتائب يستثنى بدلالة قوله سبحانه

في مثل ذلك الاوقات وامر عمل صالحا واما
ان اخلاف الوعد والوعيد كذب فلوجود حقيقة
الكذب فيه لو وقع تعالى عن وقوعه ربنا لان
حقيقة الكذب هو الخبر عن الشيء لا على ما هو به كقول
القائل قام زيد في الدار سنين كثيرة ولم يقم فيها
الا يوما واحدا فان ذلك كذب عند جميع العقلاء
فلو اخرج سبحانه اهل النار وعمهم منافع اخبر
لنا ولم يخلدهم فيها كما قررنا لكان هذا اخبارا عن الشيء
لا على ما هو به وذلك كذب كما قررنا واما ان
الكذب قبيح فقبحه معلوم لكل عاقل واما ان
الله تعالى لا يفعل القبيح فقد تقدم بيانه في مسئلة العدل
فلا وجه لذكره ها هنا قوله وذلك قول الله ذي
الجلال فالجلال هو القدرة وقد تقدم الكلام عليه
في مسئلة قادر واما انا لم نقل في هذه المسئلة الا
بقول الله تعالى فالله سبحانه يقول في كتابه الكريم قوله الحق

والكذب باطل بالإجماع ويقول سبحانه لا تبديل
لكلمات الله وهو السميع العليم والكذب تبديل على
أقبح الوجوه فمن هنا كان قولنا مطابقاً لقول الله تعالى

مسألة الشفاعة

وما لأهل الفسق من شفاعة
لما تنحوا عن طريق الطاعة
وخالفوا السنة والجماعة
وارتكبوا المنكر والشناعة
فخلدوا في حلق الأنكال

هذا هو الكلام في أمر شفاعة النبي صلى الله عليه وآله
لمن تكون يوم القيامة فذهب أهل الجبر إلى أنها
تكون لأهل الكبائر من هذه الأمة ورووا في ذلك
أخباراً عن النبي صلى الله عليه وآله لا تنتهي إلى ثقات
وصريح الكتاب الكريم يعترضها جميعاً فهي بالاطراح
أو التأويل أولى وفي مقابلتها أخبار شهيرة وآثار

منا ذات العلم منهم لذلك أقوى وذهب أهل العدل
إلى أنها أعني شفاعة النبي صلى الله عليه وآله لا تكون
لمن يستحق النار من الفساق والكفار ولم ينكرها أحد
من جميع الأمة والأئمة عليهم السلام الشفاعة وكيف
وقد ظهر قوله صلى الله عليه وآله من كذب بالشفاعة
لم ينلها فإن حدث قول لبعض ذلك كان خارقاً للإجماع
وذلك لا يجوز فإن قيل فلمن تكون الشفاعة على هذا
إن قلتم تكون للعصاة هدمتم قاعدة كلامكم أولاً وإن
قلتم للمؤمنين فلا نجد لها معنى لأنهم بما استحقوا من الثواب
أغنياء عنها إلا أمر قلنا ما ذهبنا إليه جلي جداً لأنا نعلم
أن الله تعالى قد وعد نبيه صلى الله عليه بأنه يبعثه مقاماً
محموداً يميزه على سائر الأنبياء عليهم السلام وذلك لا
يكون إلا بأن يبعثه شافعاً مشفعاً والشفاعة كما
تحسن في حق الفقراء تحسن في حق الأغنياء ألا ترى أنه
كما يقال شفع فلان إلى الملك في إغناء فقير أو فك أسير

قد حسن ان يقال سفع ولده اليه في الزيادة في ولاية الوزير
واجل الله معه على السرير فكما ان الشفاعة تحسن وتنفع
في دفع المحذور فقد تحسن وتنفع في جلب السرور
والدليل على صحة ما ذهبنا اليه قول الله تعالى وهو
لا يقول الا الحق ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع
ووجه الاستدلال بهذه الاية ان الله تعالى نفى على العموم
ان يكون لاحد من الظالمين يوم القيامة حميم من
المومنين ولا شفيع يطاع من المقربين والفاسق ظالم
كالكافر واثبات ما نفى الله تعالى لا يجوز اما
انه تعالى نفى ان يكون لاحد من الظالمين حميم ولا شفيع
يطاع فذلك ظاهر لان ادخال حرف النفي على شفيع
وهو نكرة سائغة فاقتضى العموم بدلالة جواز الاستثناء
واما ان الفاسق ظالم كالكافر فذلك معلوم من
عرف العلماء واكثر الفساق ظلمة شرعا ولغة
وعرفا ولم يفرق بينهم احد من اهل الخلاف في

الشفاعة فيما سبق فاجرات الفرقة وقتنا لا يجوز
لانه يكون جائرا عن سبيل الائمة وذلك لا يجوز
وقد ورد في الشرع ان العاصي ظالم لنفسه فلا
يخرج احد من الفساق عن اسم الظلم كما قدمنا واما
ان اثبات ما نفى الله تعالى لا يجوز فظاهر لان اثباته يكون
نقضا للحكمة وتبديلا للكلمة وردا عليه في قوله وحملا
عليه في سلطانه وذلك لا يجوز باجماع الائمة فلو شفع
النبي صلى الله عليه واله للفساق والجاهلين كان
الامر لا يخلو من احد امرين باطلين اما ان يشفع عليه
السلام فيهم فيعدل الله سبحانه عن قبول الشفاعة من
كل شفيع لوقوع النفي عاما كما قدمنا فيكون ذلك نكثا
لكلامه ونقضا للحكمة وتبديلا للكلمات وذلك لا يجوز
واما ان الشفيع فيكون ذلك مؤديا الى سقوط
منزلته واتضاع مكانته وكسر النفس وذلك لا يجوز
وكيف يعتقد جوازه وقد وعده الله سبحانه ووعده الحق الذي

الذي لا ريب فيه انه سيبعثه مقاما محمودا تشريفا يتميز
به على سائر الانبياء عليهم السلام وقد ادى الى هذين الباطلين
القول بان شفاعة النبي صلى الله عليه واله تكون للفساق
يجيء القضا بفساده وان شفاعته صلى الله عليه واله
تكون للمؤمنين ليزيدهم الله سرورا الى سرورهم ونعيما الى
نعيمهم وللتائبين الذين ماتوا وهم من الطاعة غير مستكثرين
ليجعل كتابهم في عليين وعليه يحمل ما روى المخالف
عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ادخرت شفاعتي
لاهل الكبائر من امتي فلا يستقيم لهذا الخبر معنى في
الحكمة حتى يحمل على التائبين مع انه معارض بحديث
اصح منه واقوى سندا لمطابقته محكم الكتاب وهو
قوله صلى الله عليه واله ليست شفاعتي لاهل الكبائر
من امتي فسقط قول المخالف وثبت ما قلناه عدنا
الى تفسير القافية الانكال هي القيود واحسب انها
ذات العمد واحدها نكل ومنه اخذ التنكيل

والقسمة ما دلت عليه محمد صلى الله عليه واله [illegible]
اهل الحق وان قلوا وهم اهل البيت عليهم السلام ومن تبعهم

الكلام في المنزلة بين المنزلتين

ولا نسمي ذا الفسوق كافرا
معاقبا بكفره مجاهرا
ولا تقيا ذا وقار طاهرا
بل فاسقا اخبث لعينا فاجرا
يجول في جوامع الاغلال

هذا هو الكلام في المنزلة بين المنزلتين والخلاف فيه
مع الحسن بن ابي الحسن البصري فانه قال الفاسق
منافق ومع الخوارج فانهم قالوا ان الفاسق كافر
ومع المرجئة فانهم قالوا ان الفاسق مؤمن وعندنا
انه لا يجوز اطلاق شيء من الالفاظ المتقدمة على
المرتكب للكبائر من هذه الامة مع اعترافه بصحة النبوة
ووجوب احكام الشريعة على الكافة بل نسميه فاسقا

ووقع على ذلك الاسم ويجري عليه حكما منفردا عن احكام
من ذكرناه من المنافقين والكفار والمؤمنين
والذي يدل على صحة ما قلنا ان لكل اسم مما علقوا
بالفاسق معنى في الشريعة مخصوصا يتبعه حكم مخصوص
غير ما علق بالفاسق بالاتفاق اما النفاق فهو
اسم لمن اظهر الاسلام بلسانه وابطن الكفر في قلبه فلو
وجد سبيلا الى اظهار الكفر لاظهره ومعلوم ان
الفاسق بخلاف ذلك ويلحق به من احكام الشريعة ان نفاقه
ان ظهر استتيب فان تاب والا قتل والفاسق تقام
عليه الحدود ويجبر على الواجبات في وقت الامام
ومثله فرق طائفة واما الكفر فهو اسم لافعال مخصوصة
كالجحود بالله سبحانه وتكذيب رسله او بعضهم والاستهزاء
باياته واحكامه وكتبه ونسبة الى عباده الى غير ذلك
وتعطيل الشرائع ويتبعها احكام مخصوصة وهي
حرمة المناكحة والموارثة والدفن في مقابر المسلمين والقتل

حتى يدخلوا في الدين ويعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
الا كفار العرب وليس لهم الا السيف او الاسلام
بحكم رب العالمين واما الايمان فهو اسم لفعل الطاعات
وترك المعصية في الشريعة وهو اسم مدح وتعظيم الا
تسمع الى قوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت
قلوبهم واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وعلى
ربهم يتوكلون وليس هذه حال الفاسقين بالاجماع
والايمان كما ذكرنا اسم مدح وتعظيم والفاسق لا
يستحق المدح والتعظيم بل يستحق الاستخفاف واللعن
والبراءة والسب فقد تبين لك بما قدمنا ان الفاسق
خارج عن هذه الاسماء وهذه الاحكام وتسميتنا له
فاسقا احد موضع الاجماع الذي هو اكد الادلة لان
المعتزلة لا خالفنا في انه فاسق مع تسميتهم له منافقا
وكذلك الخوارج لا خالفونا في تسميته فاسقا مع تسميتهم
له كافرا والمرجئة لا يخالفونا في تسميته فاسقا مع قولهم

انه مؤمن بقولنا كما نرى احد بموضع الاجماع فنسأل
الله الموفق ترجيح العشير قوله يحول في جوامع الا
بقوله انه عندنا استحق العقاب خلافا للمرجئة في
الوقوع لان عندنا ان المستحق واقع كما مر منا وعندهم
ان المستحق لا يقع كما حكينا عنهم والجامعة هي ما يجمع
من يدي الانسان وعنقه من السلاسل وربما جمع بها
من الانسان وغيره والغل مختص بما يجمع يد الانسان
وعنقه وهذا سبيله منا الى ان يصير الفساق في الآخرة
نعوذ بالله تعالى من حالهم الى هذه الحال

الكلام في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

والنهي عن فعل القبيح واجب
والامر بالمعروف فرض لازب
وهو على فاعله مراتب
وعظ وزجر وحسام قاضب
من غير تفريط ولا استعجال

هذا هو الكلام في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر ولا بد في البداية من ذكر حقيقة الامر والنهي ليصح
الكلام فيهما اما الامر فهو قول القائل لغيره افعل
او لتفعل على جهة الاستعلاء بشرط الارادة لمقتضى
اللفظ والنهي قول القائل لغيره لا تفعل او لا تفعل
على جهة الاستعلاء دون الخضوع بشرط الكراهة
لما تعلق به النهي فيهما كما ترى بعضا ان ومذهبنا ان
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على الكافة و
الكفاية تتعين بقيام البعض ووجوب الاعيان عند اهمال
الجميع ولا بد للوجوب من شرائط ان وجبت لزم وان
عدمت او شيء منها سقط اولها ان يكون الامر الناهي
عارفا بالمعروف والمنكر مفصلا وبمراتب الامر والنهي
امره ونهيه مطلقا ثم المراد الحكيم سبحانه اذ جهله بذلك
او بعضه لا يأمن ان يأمر بالمنكر او ينهى عن معروف او يقدم
ما يجب تأخيره او يؤخر ما يجب تقديمه فينقض الغرض وثانيها

ان يعلم او يغلب في ظنه ان لقوله وضربه تاثيرا في وقوع
المعروف وارتفاع المنكر لان امره ونهيه والحال
هذه يكون عبثا اعني اذا لم يعلم او يغلب في ظنه تاثير
امره ونهيه الا ان يكون نبيا او اماما محتسبا حينئذ لابلاغ
الحجة فاما في احاد الناس فلا وثالثها ان يعلم
او يغلب في ظنه ان امره او نهيه لا يودي الى ترك معروف
اكثر مما امر به او ارتكاب منكر اكثر مما نهى عنه
ورابعها ان يعلم او يغلب في ظنه ان ذلك لا يودي الى
تلف نفسه ولا ذهاب عضو من اعضائه او اجتياح
ماله الا ان يكون اماما فان ذلك سائغ له ان يحمل
نفسه على ذلك وان علم الهلاك لاعزاز الدين كما فعل
الحسين بن علي عليهما السلام ولذلك قلنا في مسائل
الائمة فقول لم يبق من الرسول الا السبط محمل النفس على
الموت لازالة المنكر عن دين ربه ولا العذر عن الخلف عنه
والحال هذه احدا الا من عذره ومن عذره وسعه

الحادث واللاحق ابي حصل كثير وقد فعله كثير من اهل
بيت النبوة عليهم السلام ذكرهم خرجا عما لحق بصفته
وخامسها ان يعلم او يغلب في ظنه ان ذلك الفاعل
للمنكر التارك للمعروف ممن لم يعاهد على الاقرار
على منكره وترك ما هو معروف عند غيره كاليهود
وسائر اهل الذمة فانهم عوهدوا على انهم يودعون
وفعل ما يستحلون في شريعتهم وان كان عندنا منكرا
كشرب الخمر وما شاكله وترك ما لا يعتقدون وجوبه في
شريعتهم كصلاتنا وصيامنا وما شاكل ذلك او ان
ذلك الفعل اشكن من ذلك الفاعل اذ لا يقبح منه من الامور
المختلف فيها الا ما يعلم قبحه او يغلب في ظنه لعدوان
ترجيح البعض المعين لا للامام فله الاعتراض في مثل
ذلك متى حصلت هذه الشرائط وجب الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر ومتى عدمت او عدم بعضها سقط ذلك
والدليل على صحة ما ذهبنا اليه في وجوب الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر قول الله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك
هم المفلحون ووجه الاستدلال بهذه الاية ان هذا الامر
من الله سبحنه وان الامر يقتضي الوجوب وهذه الدلالة
مبنية على اصلين احدهما ان هذا الامر من الله سبحنه والثاني
ان الامر يقتضي الوجوب اما الاول فهو ان هذا الامر
ولانا نجد صيغة الامر التي قدمنا وفيه شرطه لانه صيغة
لفعل على جهة الاستعلا والدليل على مقارنة الارادة
لهذا اللفظ تعقيبه المدح لفاعل مقتضاه فلولا ارادته
لم لما مدح فاعله وذلك دلالة الارادة عند كل
عاقل من العقلا ولانا قد علمنا ان المعروف حسن
والمنكر قبيح والارادة فعل من افعاله سبحنه وهي من
جملة اللطف في التكليف لانا اذا علمناه يريد منا الفعل
كان ذلك مقربا لنا ومقرب المكلف واجب فهو تعالى لا
يخل به فثبت ان الارادة مقارنة لصيغة الامر

واما الذي يدل على ان الامر يقتضي الوجوب وهو
الاصل الثاني فما نعلمه من ان الواحد منا اذا
امر عبده بفعل من الافعال فلم يفعله مع التمكن
استحق الذم عند العقلا ولم يكن ذلك الا لانه ترك
الواجب وحالنا مع الله سبحنه دون حال العبد مع
مالكه من العباد لان نعمه علينا الحقيقية وهو خالقنا
وسيدنا وقد لا يكون للسيد من العباد على عبده نعمة
اصلا لانه اذا اطعمه وسقاه وحمله واكساه العوض
يعود عليه لم يكن منعما في الحقيقة فاذا قبح عصيانه
لسيده عند جميع العقلا لمجرد ملكه فعصياننا
لسيدنا ومالكنا المنعم علينا بانواع النعم اقبح
وذلك ظاهر لمن ترك العناد وتفسير معنى الوجوب
معنى لازم وكذلك الثابت والاضطرار به
معناها في اللغة واجب قوله وهو على فاعله من ان
المراتب الامور التي يتابعها العبد وكان اصلها

في الأجسام ثم تقلب بعد ذلك إلى الكلام فصارت
حقيقة مشتركة قوله وعظ ثم بدا المذكر بأيام الله تعالى
والتخويف من عقابه والترغيب فيما عنده من جزيل ثوابه فهذا
أول ما يجب على الآمر الناهي أن يأتي به فإن نجع وإلا
انتقل إلى مرتبة أخرى وهي القول الخشن والتهديد
والوعيد فإن نجع وإلا ضرب بالسوط والعصا الزجر
بعض التهديد والضرب بالسوط والعصا فإن نجع ذلك
وإلا رجع إلى السيف وهو معنى قوله حسام قاضب
يقول إن نفع ما تقدم وإلا فالسيف والحسم هو القطع
ما لحسم والقضب هو القطع مع الحسم وبذلك سمي
السيف حساماً وقاضباً والمعنى فيهما متقارب
وإنما قلنا ذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا
يرادان لنفسيهما وإنما يراد أن المقصود أن يبين وقوع
المعروف وأن يضاع المنكر فإذا حصل ذلك بالأمر
اللين لم يجز العدول إلى الأمر الصعب وقوله من غير

تفريط ولا استعجال المفرط والمقصر والمتواني
معناهما واحد والمبادر يقرب منها إلا أنه محمود
والتواني مذموم مثل العجلة والسرعة معناهما متقارب
والعجلة مذمومة والسرعة محمودة ولا وجه للإشباع
فيما يتعلق باللغة وإنما ذكرنا طرفاً يتعلق به الفائدة
ومراده في ذلك أن لا يتوانى الآمر الناهي فيفوته الأمر
بوقوع منكر وترك واجب ولا يستعجل فيأمر وينهى
على وجه الوجوب قبل وجوب ذلك الأمر عليه فيكون
ذلك قبيحاً وقلنا بوجوبه على الكفاية لأن الأمر إذا استمر
فإذا قام به البعض سقط عن الباقين وإن لم يقم به البعض
وجب على الكافة لتوجه الذم إلى الجميع وذلك معنى
واجب الكفاية فاعلم ذلك موفقاً

الكلام في إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام

ثم الإمام من بعد النبي صلى الله عليه وآله العلي
بغير فصل فاعلم علياً والنص فيه ظاهر جلي

يوم الغدير من شاهد عنا الى اجالب

مذهبنا في هذه المسألة ان الامام بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله بلا فصل علي بن ابي طالب عليه السلام
وبه قالت الامامية وذهبت المعتزلة والزيدية الصالحية
واصحاب الحديث والخوارج على طبقاتها الى ان الامام
بعد رسول الله افضل ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي
بعدهم والدلالة على صحة ما ذهبنا اليه وبطلان ما قالوه
اعلم ان الذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه الكتاب والسنة
والاجماع وسنأتي في ذكر دلالة الكتاب الى الاجماع
فيما بعد ونذكر ها هنا دلالة السنة لان اكثر ما يروم
المخالف ثبوت دعواه السنة من حديث واحاديث
فنبدا بالاحتجاج بحيث ما ياتي به ولان الكل ادلة
شرعية يجب الرجوع اليها بالاتفاق فالذي يدل على
صحة ما ذهبنا اليه قول النبي صلى الله عليه وآله وقد جمع
الناس يوم غدير خم على اكتاف الابل في يوم قائظ شديد

الحر ثم فرع شد عليا حتى رأى الناس بياض ابطيهما
وقال للناس الست اولى بكم من انفسكم
قالوا بلى قال فمن كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من
والاه وعاد من عاداه والكلام في هذا الخبر
يقع في موضعين احدهما في صحته والثاني في وجه
الاستدلال به اما الدليل على صحته فظاهر لان
الامة نقلته نقلا متواترا على وجه واحد لا
اختلاف فيه وهم بين محتج به وبين متأول له
فصار العلم به ضروريا لجميع اهل العلم يجري مجرى
الاخبار الواردة في اصول الشريعة المحتج بها عن النبي
صلى الله عليه وآله وطوافه بالبيت ووقوفه بعرفة الى
ما يعلم ضرورة من افعاله واقواله عليه السلام بطريق
الاخبار فكما لا يسوغ انكار شيء من ذلك لا يسوغ
انكار هذا واما الكلام في وجه الاستدلال به على
امامة امير المؤمنين عليه السلام فذلك ان رسول الله صلى الله عليه

الله عليه وآله قال الست اولى بكم من انفسكم المسلمين
كافة فقالوا بلى وقد اوجب الله عليهم ذلك بقوله
النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم واولى في اللغة بمعنى احق
واملك لا اختلاف بين اهل اللغة في ذلك ولا يعقل له معنى
سواه اذا اطلقت اللفظة فان كانت تمنع بصح ذلك
منه من الملك والتصرف فلما تقرر ذلك قال عليه
السلام من كنت مولاه فعلي مولاه فكان معنى هذا اللفظ عند
كل عاقل متأمل ان من كنت اولى به من نفسه فعلي
اولى به ولا شك ان النبي صلى الله عليه وآله اولى بكل
مؤمن من نفسه وقد حقق الله سبحانه ذلك بقوله النبي
اولى بالمؤمنين من انفسهم وقد جعل هذه المرتبة لعلي
ابن ابي طالب عليه السلام وذلك يفيد معنى الامامة
انما انه جعل ذلك لعلي ابن ابي طالب عليه السلام وظاهر
اللفظ يشهد بذلك لانه قال الست اولى بكم من
انفسكم قالوا بلى قال فمن كنت مولاه فعلي مولاه ولفظة

مولى وان كانت في الاصل مشتركة بين معان
كثيرة فقد صارت بالقرينة المتقدمة وهي قوله صلى
الله عليه وآله الست اولى بكم من انفسكم وهي معنى
احدى حقائقها فصار ذلك بمنزلة قوله صلى الله
عليه وآله لو قال الست املك بالتصرف بكم فان
قالوا بلى قال فمن كنت املك التصرف عليه فهذا امالك
ثم تمسك فان لفظة مالك وان كانت مشتركة بين
ملك العين والاسم العلم وملك التصرف والقهر بينها
والحال هذه الا ملك التصرف وهذا معلوم لكل
منصف بل قول النبي صلى الله عليه اولى بما سلمناه
واجلى الا ترى ان المشترك ان نطابق المشترك في ذلك لو
قال صلى الله عليه وآله بعد ذلك فمن كنت مولاه فعلي
مولاه ثم تمسك وانما صرح صلى الله عليه وآله بقوله
من كنت مولاه فعلي مولاه فكان ذلك ابلغ واما ان
ذلك يفيد معنى الامامة فلانا لا نريد بقولنا فلان امام

الا انه يملك التصرف في المسلمين في امور مخصوصة لها
احكام مخصوصة وان له الولاية عليهم وانه اولى بهم
من انفسهم بمعنى انه يجب عليهم ايثار مراده على
مراد انفسهم وقد دل على ما ذكرناه ما قدمناه من كلامه النبي
صلى الله عليه وآله فثبت ان الامام بعده بلا فصل علي بن
ابي طالب عليه السلم ومتى قولنا بلا فصل انه عليه السلم
الامام بعده صلى الله عليه وآله من دون ابي بكر وعمر
وعثمان لان رسول الله صلى الله عليه اوجب له ذلك
عامًا من دون تخصيص وقت دون وقت فان قيل وان
ذلك يقتضي امامته في وقت النبي صلى الله عليه وآله
وحال حياته قلنا اما الاستحقاق فهو ثابت في
جميع الاوقات واما التصرف على الكافة فهو مخصوص
بدلالة شرعية هي الاجماع من كل المسلمين ان
التصرف في الامة لا يجوز لاحد في حياة النبي صلى
الله عليه وآله الا من تحت امره وما عدا وقت النبي صلى

الله عليه وآله داخل تحت العموم فلا يجوز تخصيصه
الا بدلالة فان قيل ههنا منا ايضًا دلالة شرعية اخرجت
زمان ابي بكر وعمر وعثمان وهي الاجماع على امامتهم
بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون قول النبي
صلى الله عليه وآله يفيد امامته عليه السلم بعدهم فلا
يعري كلامه صلى الله عليه وآله من الفائدة وذلك
الذي يقوله قلنا يكفي في الجواب عن هذا ابطال
دعوى الاجماع في امامة ابي بكر لان امامة عمر
وعثمان مبنية الصحة على صحة امامة ابي بكر ولان احدًا
لم يفرق في ذلك اما الذي يدل على بطلان دعوى
الاجماع في ذلك فلانا نقول قول من يدعي الاجماع في
ذلك قول من كان عن اخبار الناس بمعزل لان احدًا لم
يختلف من اهل العلم القائلين بامامة ابي بكر و لا
غيرهم ان النزاع وقع بين الناس في سقيفة بني ساعده
بين المهاجرين والانصار كل يريد ان يكون الامر اليه حتى قال

قال بعض الأنصار منا أمير ومنكم أمير وطمع في استقالة
الأمر بالإمارة من دون الإمامة إذ علم المهاجرون
بقول النبي صلى الله عليه وآله الأئمة من قريش وبأن
رسول الله صلى الله عليه توصى بهم المهاجرين فلو كان
للأنصار في الأمر شركة لما أوصى بهم حتى روي عن
أنه قال جزاكم الله يا معاشر الأنصار عن نبيكم خيرا
فأنتم أهل الدار والهجرة والإيواء والنصرة ولكم السوابق
والفضائل إلا أنكم تعلمون أنا عشيرة رسول الله صلى الله
عليه وآله ومنهم من قال إنه قال عترته وأن العرب
لا تجتمع إلا على هذا الحي من قريش وقد قال النبي صلى
الله عليه وآله الأئمة من قريش ووقع بينهم أمر
ليس بالهزل حتى خرج سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج
بالجميع بعد موت سعد بن معاذ رحمة الله عليه سيد
الحيين الأوس والخزرج مغاضبا لم يبايع أبا بكر حتى
روي من قوله أنه قال لما أن انتم عدلوا بالأمر عني

لم يطمعنا فيه إلا أن سهل عليه محال عصبيته
ولما عقد الأمر لأبي بكر وكان ميل أكثر الناس
من المهاجرين والأنصار إليه أخذ الناس بالدخول
في الأمر طوعا وكرها حتى أن الزبير وهو من كبار
المهاجرين بل أشد الناس عنا بين يدي رسول الله صلى
الله عليه وآله بعد علي بن أبي طالب عليه السلام خرج
شاهرا السيف وقال لا أبايع إلا علي بن أبي طالب
فعرض له عمر بن الخطاب في جماعة فكسر عمر سيفه
وطعن عمار بن ياسر رضي الله عنه بعض الأكابر فقهر
وكذلك سلمان الفارسي تكلم بمثل ذلك حتى استخف
به وزجر فأما علي عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام
فأمر انكارهم لذلك ظاهر لأنه روي أن العباس قال
لعلي لما احتجوا على الأنصار فقالوا أنا عشيرة رسول الله
صلى الله عليه وآله فقال العباس هذه لنا دونكم
فإن جعلتم الأمر في أهله وإلا فالأنصار على دعواهم و الشد

ما كنت احسب ان الامر منصرف عن هاشم ثم منها عن ابي حسن
اليس اول من صلى لقبلتكم واعرف الناس بالآثار والسنن
ماسمون عليه لا ابا لكم اما ان بيعتكم من اول الفتن
وقال العلي لعلمه بان الحق عليه بعد معني امامته
ابسط يدك ابايعك فيقول الناس عم رسول الله بايع
ابن اخيه فلا يختلف عليك اثنان فامتنع عليه السلام
من ذلك لما راى من تشدد القوم وشحهم بهذا الامر
مع كثرة اعوانهم في تلك الحال وعليه ثقل ثارات
الاعراب واهل الاطراف في الدين وقرب عهدهم
بالجاهلية مع نفاق كثير ممن اظهر الاسلام على النفاق
جبنا من السيف وعند الفرقة يرتفع الخوف هذا
مع ان مسيلمة لعنه الله في جند قوي من بني حنيفة
قد غلب على اليمامة وما والاها وادعى النبوة واضافت
اليه سجاح لعنها الله في اتباعها من تميم الى غير ذلك
مما يطول شرحه وكان ممن انكر امامة ابي بكر خالد بن سعيد

وعبدالله بن رباضه من بني بياضة حي من الانصار
وقالا لا نبايع الا لعلي بن ابي طالب عليه السلام حتى
روي ان الانصاري قال في اشعار منه
ويلكم انه الدليل على الله وداعيه للهدى واسيه
ووصي النبي قد علم الناس اخوه وصنوه وقرينه
وامام الذي بلاقيه في الحرب اذا اصمت الحسام كميه
ثم نادى انا ابو حسن القرن فلا تدن بطعن قرينه
فان قيل فلم احتج علي في السقيفة ويحتج عليهم في
وقت الاحتجاج كما احتجوا على الانصار قلنا انما
اشتغل بامر الامور في تلك الحال وهو مجهز رسول
الله صلى الله عليه وآله الذي لم يكن يسع احدا ان
يشتغل في تلك الحال بغيره وظن ان القوم لا يقطعون
امرا دونه سيما بعد ما سمعوا من رسول الله صلى الله
عليه وآله في امره عليه السلام ما فيه كفاية لمن
نظر وتدبر فان قيل فلم دخل في الامر بعد ذلك

قلنا قد امر صلى الله عليه وآله ان كان ثابتا لزم بان قلتم الحجة بك
الانقياد بعد ذلك حراسة للاسلام ونظرا للدين حيث من
من الاسلام وضعفه لقرب عهد الناس بالجاهلية وهذا
لعمر الله احد فضائله عليه السلام الا ترى ان عمر لما
اتى اليه فقال له قم فبايع لابي بكر فقال فان لم افعل قال
ضربنا عنقك فقال عليه السلام فكيف لو كان عمي حمزة
واخي جعفر حيين ثم بايع بعد ذلك وهذا غاية الانكار
عند كل عاقل فكيف يستقيم لمنصف دعوى الاجماع
فضلا عن تصحيحه وهل هذا الا دعوى من يدعي صحة الامامة
لمعوية لدخول الناس فيها بعد الاستظهار وعجزهم عن
اظهار الانكار فاذا لم يصح الاجماع في الاول لما بينا
من الامور التي بعضها كاف في وقوع الخلاف ولا في
الثاني لان للامتثال وجها تصرف اليه وهل الخوف مما
وقع اولا لا ان امر ابي بكر ما ازداد الا قوة حتى مات
فمتى وقع الاجماع بعد بطلانه اولا واخرا وهذا اوضح

مبطل دعوى الامامة لابي بكر بذلك فان قيل انا
ندعي الامامة لاخبار رواها البكرية عن النبي صلى
الله عليه وآله قلنا الامامة من اصول الدين الكبار
والتعبد بها عام للكافة فلا بد لها من ادلة يجب ان تكون
معلومة لحسن التكليف بها كما قلنا في الادلة على
امامة امير المؤمنين عليه السلام ونحن اهل البحث فلم
نعلم ما ادعيت للبكرية ولا يمكنهم دعوى ظهوره للكافة فبطل
بما قالوه فان قيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله
قدم ابا بكر للصلوة وذلك بعد الامامة قلنا لم يصح
ذلك وان صح فليس التقدم للصلاة من الامامة بسبيل
لانه قد قدم ابن ام مكتوم للصلوة وكان رحمة الله عليه اعمى
وكذلك عمر استخلف صهيبا على الصلوة وهو مولى ولو لزم
ذلك للزمت امامة اسامة بن زيد بطريقة الاولى لان
رسول الله صلى الله عليه وآله قبض وقد امره على ابي بكر وعمر
في طلب المهاجرين والانصار بلا خلاف في ذلك والامارة

مقتضى معنى الامامة وليس كذلك الصلاة لان المأموم يجوز
ان يصلي بالامام بلا اختلاف بين الائمة والعلماء في ذلك
وعند اكثر المخالفين يجوز صلاة البر خلف الفاجر فاي
دلالة في الصلاة بعد ما ذكرناه   فان قيل فقد روي في
سبب الحديث الذي استدللتم به على امامة امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب عليه السلام ما يدل على صرفه الى غير ما
ذهبتم اليه وذلك ان النزاع لما وقع بينه عليه السلام
وبين زيد بن حارثة رضي الله عنه قال له زيد لست مولاي
فقال الخبر الذي ذكرتم قلنا هذا باطل بوجوه منها ما
ذكره اباونا عليهم السلام وعلماء شيعتنا رضي الله عنهم
ومنها ما نذكره الان اولها ان الرواية في تاريخ الخبر
متاخرة عن شهادة زيد رضي الله عنه وذلك ان الخبر
في منصرف النبي صلى الله عليه وآله من حجة الوداع وزيد رضي
الله عنه قد استشهد يوم مؤتة وبينهما زمان ومنها ان
امير المؤمنين عليه السلام اورده يوم الشورى وفي الاحتجاج

ولم ينكره احد منهم ولا نقل انه ورد في شان زيد
لانهم كانوا اعلم بذلك ممن رواه عنهم لو كان له صحة ومنها
ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ذلك للمسلمين
كافة فلو كان في شان زيد لخصه بالخطاب في مثل
ذلك زيدا فلما خاطب الكل علمنا انه يريد بذلك
الولاية على الكل ويؤيد ذلك انه روي عن عمر ان النبي
صلى الله عليه وآله لما اخذ بيد علي عليه السلام من
مقامهما ضرب عمر على كتفي علي عليه السلام وقال بخ
بخ لك يا ابن ابي طالب اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة
فلولا علمه انه في غير شان زيد لما قال ذلك ومنها
ان زيدا رضي الله عنه صادق فيما قال لو قال ذلك
لان عليا عليه السلام لا يصح كونه معتقا لمن اعتقه النبي صلى
الله عليه وآله لقول النبي صلى الله عليه وآله الولاء لمن اعتق
وفي رواية اخرى لمن اعطى الورق وطالما رووا انهم
يعني ان النبي صلى الله عليه وآله قام ذلك المقام للانكار على

زيد وذلك لا يجوز عليه صلوات الله عليه وآله لانه لا
ينكر جملته وكيف يجوز اضافة المكابرة اليه وهو لم يات به
من تلقاء نفسه وانما هو واقع من عند ربه لقوله سبحانه فيه
ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ومنها انه لو سلم لي
بعد ذلك ان تنسب زيد فاحكام الحوادث لا يجوز قصرها على
اسبابها لان القول بذلك يودي الى تعطيل الشريعة
وذلك لا يجوز فيجب ان يكون الولاء لامير المومنين عليه السلم
عامة في جميع المومنين لان الولاية اذا صحت له عليه السلم
على زيد صحت على الكافة لان الفرق في الجميع واحد وقد
منا استطال حرج ذلك الى العتق ويكون من رضي الله عنه
اصل هذه البركة وهو بها حقيق حيث اوجب الله سبحانه
على لسان نبيه بركته منا رعيته امامه واوجب ولاه على
الكافة فقد رايت قوة هذا الخبر على ان اهل العلم من
اهل نقالينا رحم الله ماضيهم ووفق تابعهم في
هذا المختصر وحينا ومسائلك استغنينا عن ذكرها لكونها

موجودة في كتبهم وميلا الى التخفيف في هذا
المختصر فقد رايت قوة هذا الخبر وصحة الاستدلال
وتهافت الاسولة الواردة عليه بما لا سبيل الى دفعه
الا بالمكابرة الخارجة عن مسلك العلم وبطلان
امامة ابي بكر بطل امامة من بعده بالاتفاق

فقال فمن كنت له وليا
فليتوالى معلنا عليا
ان كان يرضاني له نبيا
وشافعا وصاحبا حفيا
فصار اهل الزيغ في بلبال

ذكر بعض الفاظ النص على امير المومنين عليه السلم
وهو قول النبي صلى الله عليه وآله الست اولى بكم
من انفسكم قالوا بلى ثم قال من كنت مولاه فعلي مولاه
وقوله ان كان يرضاني له نبيا فهو تولية الحديث النبي
صلى الله عليه وآله من طريق المعنى وذلك جائز لان شرط

جوازه ولهذا الحديث المعنى قد اجتمعت لنا في هذا الخبر
والحمد لله وموضع تفصيل ذلك اصول الفقه وقوله
شافعا وصاحبا حفيا لما رويناه عن رسول الله
صلى الله عليه وآله ادخرت شفاعتي لاربعة من امتي
رجل احب اهل بيتي بقلبه ولسانه ورجل قضى حوائجهم
لما احتاجوا اليه ورجل ضارب بين ايديهم بسيفه
وعلي اكبر اهل بيته لخبر الكساء الذي اتفق الكل على
صحة هذا الخبر ايضا كما ترى بعد تعين الامامة ان
المضاربة بين ايديهم على الاطلاق لا يكون الا بعد
ثبوت الامامة واذا ثبت ذلك ليستوي علي عليه السلام
فثبوته لعلي اولى وانما ذكرنا معاني هذه الالفاظ
ليعلم العاقل المتامل انا لم نورد بما مر اوجه معناه
من المعاني الشريفة وقد تقدم الكلام في معنى الخبر بما
فيه كفاية والشافع هو سائل جلب النفع او دفع
الضر ممن يملكهما الغير على وجه الخضوع هذا حد الشفاعة

والصاحب معروف والحفي هو المحب الشديد المحبة
لذلك يكثر السؤال عن محبه حتى يقال احفى في السؤال
واصله ما ذكرنا واهل الزيغ هم اهل الميل عن
الحق لان الزيغ في اصل اللغة الميل يقال منه
زاغ ومال وكلاهما نظائر والمراد باهل الزيغ ههنا
المنافقون لانهم كانوا اشد الناس بغضة لامير المؤمنين
قال بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وآله ما كنا
نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وآله الا
ببغض علي بن ابي طالب عليه السلام ويؤيد ذلك ما رويناه عن
النبي صلى الله عليه وآله انه قال يا علي بحبك يعرف
المؤمنون وببغضك يعرف المنافقون والبلبال هو الحرج
للسان من شدة الحزن وقد كان منهم ذلك في تلك الحال
وما هو اعظم منه من السب والمكيدة

دليل آخر

وقال ذي يوم نعم القايل وهيبة الى العباد واصل

مولاكم فيه كم دليل من أخذ الخاتم عليه السائل
وهو في فروض الصلوة صالي

الاية قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين
يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون والكلام في
هذه الاية تقع في موضعين احدهما ان امير المومنين
عليه السلام المراد بها دون غيره والثاني ان ذلك يقتضي
معنى الامامة اما انه عليه السلام المراد بها دون غيره
فلوجهين احدهما اجماع اهل النقل على انها نزلت في
امير المومنين عليه السلام وانه المتصدق بخاتمه في حال
ركوعه دون غيره والثاني انه لا يجوز ان يكون المراد
بها غير امير المومنين عليه السلام لوجوه احدها انه
وصف الولي في هذه الاية بصفة لم تعلم في غيره
عليه السلام وهي الصدقة بخاتمه في حال الركوع فان
قيل ما انكرتم ان يكون المراد بذلك ان الركوع من شانهم
وان لم يتصدقوا في حاله قلنا لا يجوز ذلك الا ترى ان

مخبرا لو اخبرنا ان زيدا التقط الرمح من الارض
وهو راكب لعلمنا انه التقطه في حال ركوبه ولو
اخبرنا بعد ذلك وهو راكب ان الركوب من شانه
او من عادته لكان في خبره الاول عندنا من الكاذبين
وفي ما وليه من الجاهلين وكذلك لو قيل فلان يوثر
على نفسه وهو فقير افاد ذلك الايثار في حال فقره
دون غيره وامثال ذلك كثير ومنها ان المعطوف
يقتضي في اللغة كونه غير المعطوف عليه بالاتفاق
من اهل اللغة العربية او بعضه للتخصيص عندنا على خلاف
في هذا الاخير مع الاطباق على الاول على ما ذلك
مقرر في موضعه من اصول الفقه فاذا لم يجز عطف قوله
سبحانه والذين امنوا على جميع من ابتدأ بالضمير في قوله
وليكم وحمله على الغير المتفق عليه او البعض المختلف والغير
او البعض باجماع الكافة المؤمنين الا امير المومنين عليه
السلام لانه لا ثالث للقولين لان من صرفه عن امير المومنين

عليه السلام فقال المراد به كافة المؤمنين فاذا بطل بما
قلناه انه لا يجوز عطف لفظ الجمع عليهم لاستحالة عطف
الشي على نفسه وكان المراد به بعضهم او غيرهم كان المراد
من ذلك امير المؤمنين بلا خلاف من بعد ذلك ووضح ان
الاية افادت مخاطبا هو الله سبحانه ومخاطبا بهم
المؤمنون ووليا هو الله ورسوله وامير المؤمنين الا
ترى ان قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله يعلم بظاهره
ان المخاطب بذلك هم المؤمنون وقد صرح بذكر رسوله
صلى الله عليه واله مع ذكره تعالى فقوله تعالى والذين
امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون
فالواو للعطف والجمع اذ هي موضوعة لهما ولا اشتباه في
بالمراد مبينا للرسول صلى الله عليه واله باللفظ فالمراد بذكر
لله صلى الله عليه واله الصريح وامير المؤمنين بالذي بيناه
اولا وسنزيد ان شاء الله بيانا ان المراد بها امير المؤمنين
عليه السلام وولاية امير المؤمنين فلو حمل على قول المخالف

ان المراد بالمؤمنين احدا ما اريد بالضمير في قوله وليكم
لكان في التقدير كانه تعالى قال انما وليكم الله ورسوله
وانتم ومثل ذلك لا يقع في كلام الحكماء فضلا عن كلامه
تعالى لانه في اعلى طبقات الفصاحة وغاية مراتب
البلاغة فان قيل ان الفاظ هذه الاية جميعها الجمع
فحملها على اكثر من واحد حمل لها على الحقيقة ومن
حملها على اكثر من واحد فان المراد من ذلك جماعة من
المؤمنين ولا يجوز صرف الخطاب الى المجاز مع امكان
حمله على الحقيقة الا لمانع ولا مانع قلنا ان المانع
قائم في ذلك على ابلغ الوجوه فهذا السؤال ودعوى
غير مقبول منا من اجماع اهل النقل ان
المراد بها امير المؤمنين وان الصدقة بالخاتم في حال
الركوع لم نعلم من غيره وان حمل الاية على المؤمنين المتقدم
ذكرهم من حيث حملها وخرجها عن بابها وذلك لا
يجوز وان العطف يقتضي غير المعطوف او يقتضي نفسه على الحال

ق

اذا احتمل التعظيم او التفخيم يوضح ذلك انك اذا امليت الغيبت
زيدا وابن عمرو وافادت بطانيته ان ابن عمرو غير زيد فان
ظهر انك تريد زيدا بعينه كان ذلك خلفا من القول فان
قيل فالبين قد قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين
قلنا الواو ههنا للاستيناف ومعناها التأييد
فكانه قال تعالى هو رسول الله وهو خاتم النبيين كما
قال تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا كانه
قال فهو وهو جاعل الليل سكنا بخلاف الاية المتقدمة
لان فيها المخاطب ومتولاه وامر مولاه الله تعالى ولا مانع
من جعلهما واحدا وهو امير المؤمنين عليه السلام لكونها الفاظ
جمع لانه عز وجل قد حكى خطابه بلفظ الجمع في قوله
رب ارجعون وبقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
فهذه الفاظ جمع والمراد بها الحكيم وحده فلا يمتنع مثل
ذلك لامير المؤمنين لان لفظ الجمع قد يراد به الواحد
للتعظيم كما تقول السلطان فعلنا وامرنا وهو لا يريد الا

نفسه للتفخيم فلا يمتنع ذكرهم اجمعين في هذه الاية بلفظ
الجمع للتفخيم لانه تعالى اراد من الكافة انقيادهم
لامره وارادته لانقيادهم لامره تعالى ولامر نبيه صلى الله عليه
وآله ومن اراد لمثل هذا الشان فتعظيمه غير بديع
وقد اكد تعالى بالقرينة التي ميزته بذلك عن غيره بايتائه
خاتمه في حال الركوع ولم ينقل ذلك عن غيره كما قدمنا
الكلام فيه اولا فان قيل كيف تصدق بخاتمه في حال
الركوع والفعل الواقع من غير الصلاة فيها مفسد لها
وخصوصا عندكم قلنا عن هذا اجوبة قاطعة
منها ان النهي عن الافعال في الصلاة ورد بعد التعبد
بالصلاة بمدة ولا يمتنع ان يكون هذا الفعل وقع منه
عليه السلام قبل النهي لانه كان بلا اختلاف اعلم الناس
بما نزل على الرسول ونحن نعلم ذلك بالتواتر ولو كان قد
نزل النهي لما فعل ولان الله تعالى مدحه بذلك وهو لا يمدح
بفعله لا يرضى وقد نهاه عنه ومنها ان مناولته للسائل الخاتم

فعل قليل والفعل القليل مرخص فيه ومكروه لا تفسد
الصلاة بالاجماع الا ترى ان المصلي اذا رأى المار عن
مصلاه يدفعه ويسوي ثيابه ويحك ما يؤذيه ويتركه ويبصق
النخامة عن فيه مع اختلاف اهل العلم في موضع البصق
فكان قولنا عند قدمه الايسر ليسر عنه ويجذب اذا
حدث باللاحق ولم يجد في الصف الاول مقاما وان احدث
بالامام حدث وقدم رجلا من المؤمنين لاتمام الصلاة بهم
معه والصلاة تامة بالاتفاق واشارته عليه السلام بالخاتم
دون اكثر من هذه الافعال ولما علمنا من هذه الافعال
التي جوزناها للمصلي اصول في الشريعة جعلها المستحبون
لم يستغنوا عن ذكرها الا كراهة التطويل وكونها موجودة
عند العالمين ومنها انه لا يمتنع كون هذا الفعل خاصة
لامير المؤمنين عليه السلام لان عندنا وعند كافة المسلمين
ان التعبد يجوز اختلافه باختلاف حال المتعبدين وعلمه
سبحانه بمصالح المكلفين وبهذا الدليل جوزنا نسخ الشرائع

صح نسخه

الانبياء الاولين عليهم سلام رب العالمين ولو كان خاصا
له عليه السلام بذلك وفضيلة يميزها على كافة المؤمنين
فجعل ما يكون نقصا في حق غيره زيادة في حقه وعلامة
لشرفه ولهذا الفرق صاحب الشرع صلى الله عليه وآله
في فعله ونهى غيره عن مثله وهذه كما ترى وجوه ظاهرة
جلية فان قيل ان الله تعالى نهى عن موالاة اليهود والنصارى
من بدء هذه الآية ثم عقب ذلك بتولي المؤمنين قلنا هذا
مزيد قولنا تأكيدا لان الله تعالى نهى المؤمنين عن موالاة اليهود
والنصارى وهم بعض من الخلق مخصوص واخبرهم بان الفعل
مخصوصا ولهم على التعيين انه ولي جنسهم واولى [illegible]
فيهم قرن ذكره بذكره سبحانه وذكر نبيه صلى الله عليه وآله
على الترتيب وهو امير المؤمنين عليه السلام فالمخاطب الله سبحانه
والمخاطب المؤمنون والمتولى المذكور بلفظ الجمع بعد
الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله علي بن ابي طالب امير
المؤمنين عليه السلام بدلالة انه لو اظهره لاستمر كان يقول

تعالى ولي امركم الله ورسوله وعلي بن ابي طالب فيما مثل ما
ذكرت لك موفقاً ان شاء الله فهذا هو الكلام في الموضع
الاول واما الكلام في الموضع الثاني وهو ان ذلك
يفيد معنى الامامة فلان لفظ الولي اذا اطلق في اللغة
والشرع افاد المالك للتصرف الا ترى انه اذا قيل هذا
ولي اليتيم افاد المالك للتصرف عليه وكذلك ولي المراة
وقول النبي صلى الله عليه وآله السلطان ولي من لا ولي له
معناه المالك للتصرف فيه ولا يمكن مزيل التوهم عند
الالتباس بقولك هذا اولى بهذا الامر من هذا اي
احق به واملك للتصرف فيه وولي القتيل المالك
للقصاص والابراء وهذا ظاهر وامثاله اكثر من ان تحصى
لا مزيد تقولنا ولان الامام مطلقاً الا انه المالك للتصرف
على الكافة وانه اولى بهم في الامور الموكولة اليهم من
انفسهم فثبت بذلك ان امير المؤمنين عليه السلام اولى
الناس بالناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله

وذلك يفيد معنى الامامة كما قدمنا فثبت انه الامام
بعده بلا فصل فان قيل الم تذكروا في اول
كلامكم اثبات امامته عليه السلام بالاجماع فاخرجوا
من عهدة ذلك قلنا اردنا بذلك الاجماع من جهة
المعنى اولاً واخراً ومن جهة اللفظ والمعنى اخراً بيان
ذلك انهم اجمعوا معنا في صحة امامته عليه السلام
بعد عثمان وخالفونا في صحة امامة ابي بكر وعمر
وعثمان في جميع الازمان لان مذهبنا كما قدمنا
ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا
فصل علي بن ابي طالب وان امامة الثلاثة الذين
تقدموه عليه السلام غير صحيحة في جميع الاحوال
فقد وقع الاتفاق عليه والاختلاف في غيره فكان
اولياً واما الاجماع من جهة المعنى فقد اجمع
الصحابة ومن بعدهم قرناً بعد قرن الى يومنا هذا ان
الامام يجب ان يكون افضل الامة او كافضلهم وذلك

طاهرة ان عمر لما استطرد ابي الى عبيدة بن الجراح لاعتقاده
ان ابا بكر افضل منه وكان في احتجاج ابي بكر ما يدل
على انه يحتج بالفضل لانه قال نحن شجرة رسول الله وفي
رواية اخرى عترته كل ذلك يريد الفضيلة النسبية
وذكر قريشا لاعتقاد العرب تعظيمهم ولذلك كانوا في
الجاهلية لا يعزون لهم سترا ولا يرومون لهم حرما وكانوا
يقولون هم آل الله الى غير ذلك وجعلها عمر شورى في ستة
لطلب الافضل ولهذا قال امير المومنين عليه السلام
متى اعترض الشك في مع الاولين حتى الان اقرن بهذه
النظائر وذكر فضائله يوم البيعة لعثمان وبها الكافة على
انه اولى بالامر فاذا كان ذلك كذلك وقد علمنا ان
الفضل يجمع اشيا منها الثبات في الامر والصبر على
مضض الحروب والتقدم في المواطن الكريهة والنكاية
في العدو ومنها السخا بما حوت اليد والايثار على النفس
والاهل والولد ومنها الزهد في الدنيا والاعراض

عنها والرغبة في الاخرة والاقبال اليها ومنها الورع
الحاجز عن الاقدام على المحرمات وترك الواجبات
ومنها العلم البارع بحيث يكون اهلا لتبيان القضايا
وحل المشكلات ومنها وساطة الحسب وشرف الابوة
ومنها السبق الى الخيرات والمبادرة الى الطاعات
ومنها التمكن من جودة الراي وحسن التدبير ليكون
مقدما في السياسات فهذه الامور من اجتمعت فيه
كان بالاضطرار افضل الناس بل من حاز اكثرها فاما
الاحاطة بها فملحق العلم بان من حازها يكون افضل
الخلق بالضروريات الاوليات وهو عليه السلام قد حازها
وزيادة بلا خلاف من اهل العلم لان شجاعته عليه السلام
ضربت بها الامثال ونظمت فيها الاشعار واجمع
على العلم بها المومنون والكفار حتى تكلم اهل النفاق
بان الفتى قد يكون انفه وجبنه وفتاوه وضلاله يريدون
بذلك اطفاء نور الله والله متم نوره ولو كره الكافرون

وقد اكرمه الله تعالى بما اظهره على لسان نبيه صلى الله عليه
واله من حمده وتعظيمه فلو كان لغير الله من الاعراض
المستحق عليه مدحًا لان الله علام الغيوب
والسرائر منها ثم قال تعالى وفضل الله المجاهدين
على القاعدين اجرًا عظيمًا ولو لم يكن له من الجهاد الا
يوم خيبر لكان كافيًا لان اهل النقل لم يختلفوا
واجماعهم في النقل جميعًا في ان رسول الله صلى الله
عليه واله دفع الراية الى ابي بكر فرجع منهزمًا
يلوم اصحابه ويلومونه ثم دفعها الى عمر فعاد كذلك
فقال لاعطين الراية غدًا رجلًا كرارًا غير فرار
يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله لا يرجع حتى
يفتح الله على يديه فدفعها الى علي بن ابي طالب عليه
السلام فتقدم وقتل مرحب وما سام احد من الناس
فتح اوله وقلع الباب وسابر للناس الى جميع من
الحائط فطلع لبعض الناس عليه وكان في هذا الخبر

من الدلالات القطع على عصمته عليه السلام وذلك انه لم
يعلم من غيره الا استواء باطنه وظاهره واخبار الله سبحانه
على لسان نبيه عليه السلام بانه يحبه فوجب لذلك
موالاته على الكافة في السر والعلانية وكان في
الخبر معجزة للنبي صلى الله عليه واله من حيث اخبر ان
الفتح يقع على يديه فكان كما قال لان شوكة اليهود
كانت عظيمة وكانت بهم الالات القوية والعدة الكاملة
وهم مظاهرون لخصمهم وفي اوطانهم وهم على شبهة دين
وقال اهل النقل بشدة ما نعلم في الحروب ولو كان
قول صلى الله عليه واله من تلقاء نفسه لم يتجاسر على
القطع بانه يفتح على يديه لان اكثر ما يستطيع العاقل
من امر الغير الثبات وانه لا ينهزم وهو يجوز عليه ان
يقتل كما قد قتل علي عليه السلام فيما بعد او يشغل بجراحة معه
فلما قطع على انه يرجع وانه يفتح على يديه علمنا ان
ذلك من جهة عالم الغيوب ومع ذلك فاهل النقل

في باب الشجاعة ولكل حظ وانما جمعنا من وقع الاتفاق
عليه وان وقع الخلاف فيه خمسة نفر علي بن ابي طالب عليه
السلام والزبير بن العوام وسماك بن خرشة الملقب بابي دجانة
ومحمد بن مسلمة وخالد بن الوليد ولا يمكن ان يدعى لاحد
من هولاء التقدم مقارنة علي بن ابي طالب عليه السلام في باب
الشجاعة فضلا عن مساواته وقد صرح الله بفضل اهل
الجهاد بقوله وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا
عظيما ومن ذلك العلم وامره فيه عليه السلام اظهر من ان
يستشهد عليه واثاره تنطق بذلك وقد كان عمر بن الخطاب
معدودا في اكابر العلماء فاطبق الناس على الرواية عنه
لولا علي لهلك عمر حتى جرت لشهرتها مثلا وذلك
في قصة المرأة التي امر عمر برجمها فردها علي عليه السلام
اليه وسأله عن شانها فذكر له انها اعترفت على نفسها
بالفجور فقال عليه السلام فهل استبرأت رحمها فقال
لا فامر بستره لبطنها فوجدها حبلى فقال عليه السلام

هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما في بطنها
فانطق بهذه القصة العجماء صلوات الله عليه بلطف
فطرته الى افهام السامعين ثم قال عليه السلام لعلك
اخفتها او تهددتها فقال قد كان ذلك فقال او ما
علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا حد
على معترف بعد بلاء فامر عمر بتخلية سبيلها وقال ما
حكيناه عنه الى غير ذلك مما يطول شرحه ولو افردنا له
كتابا لما انتهينا الى آخره ولان اهل العلم المتقدمين
منه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وان كان لكل
من اصحابه صلى الله عليه وآله بسطة في العلم جزاهم الله
عن الدين والاسلام خيرا هم على احتياجهم اليه عليه
السلام وابن مسعود وابو الدرداء وقد قيل معاذ وقيل
عمر وقيل ابن عباس وقيل سلمان والاحتجاج لما
قدمنا وعلى ما احتاج اعلام الفقه وكيف لا يكون كذلك
والنبي صلى الله عليه وآله يقول لما نزل عليه قوله تعالى وتعيها

أذنٌ واعية قال سألتُ الله أن يجعلها أذنك يا علي وقال
أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب
إلى غير ذلك مما يطول شرحه وأما الورع
فما ظهر الحال فيه للعدو والولي ما عرفت له سقطة
في بابه ولا زلة حتى لقي الله تعالى ولا قوام أمر معاوية
لعنه الله الا العصمة المشوبة والعدل في الرعية وايثار
الدار الباقية على الفانية الدنية ولو فصلنا ذكره لطال
الشرح ولا أدل من ذلك انه عليه السلام ملك العراقين
وخراسان ومصر والحجاز والبادية والحرمين وما والاهما
الى عمان والى ما سيره ثم ولّى الى جوار ربه وما خلف
بيضا ولا صفرا الا ثلاثمائة درهم فضلت من عطاياه اراد
أن يشتري بها خادمًا لأهله وظننا أن ذلك لو
كان في حاجة لما ادخره اتقا لعفته ومثل هذا
لم يعلم من غيره وأما الزهد فأجمع الناس بعد النبي
صلى الله عليه وآله على أن الشيء علي عليه السلام وابو ذر

وعمر بن الخطاب ولم يعلم مثل حال علي عليه السلام
في واحد منهما في مطعمه ومشربه وملبسه وفي كل
من ذلك القشب ولا أن الاشيا وأما السخا فغايته الايثار
على النفس والاهل والولد وكانت منه حاله حتى ذكر
الله ذلك في محكم كتابه في قوله عز وجل ويطعمون
الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا وصرح الخبر
منه عليه السلام واهل بيته بصرحها بقولهم انما نطعمكم
لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا واخبر بخوفهم له
في قوله انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا ودل
على عصمتهم عليهم السلام وانهم يلقونه على عهده ولا يقع
منهم تفريط ولا تبديل الحكم بقوله فوقاهم الله شر
ذلك اليوم ولقاهم نضرة وسرورا وجزاهم بما صبروا
جنة وحريرا الى اخر الايات المقدسات وقد رجحت
الطعام في اول القصة وذكر الصبر في اخرها اكرم مثال
لأهل الأذهان على ان الصبر قد كان بلغ فيهم نهايته واثر

عليه السلام في نفسه اشار اليه العلم من غيره وهذا غاية
للخلافة عليه السلام وان لم يكن من اهل الشيعة بعد كان
موجودا بوجوده ولابو بكر وان عد في اهل الاتفاق فانما
كان الاتفاق من طرف عثمان والاتفاق على حميد العقل والعرف
في ذلك لاهل البصائر ظاهرة وان كان الجمع ماخوذا
ولا العلم خلافا بين اهل البيت عليهم السلام واعيان اهل
العلم ان المراد بالايات علي بن ابي طالب وانها نزلت في
شانه وقد دلت على الكرم وزادت العصمة والقطع على
الغيب وذلك لم يقع لغيره فلو لم يظهر بعد ذلك في
شيء من امره لكان ذلك كافيا في وجوب امامته وتقدمه
وزعامته واما تدبير الحرب فكان عليه السلام اعرف
الناس بغرض الاعداء وعورات العدو ووجوه المكايد
واوقات الغارات وطرق السرايا وترتيب الفرق واحفظ
الاطراف ونظم العساكر وكيف لا يكون كذلك وهو
ابو هذا الشان وامه وخاله وعمه وهو عمود بدر لذلك

شبابه الى القتال به وقد كان ابو بكر وعمر معترفين بجودة
السياسة وحسن التدبير فكان فزعهما بمهمات هذا
الشان اليه وتعويلهما عليه وانما وصل معوية لعنه
الله الى ما وصل لاقدامه على المحظورات وتوفره
لاثار الدنيا واعراضه عن الاخرة فكل ما اعمل مكيدة
سمع بها احد من حدود الله تعالى او محظورا من
كتاب الله ارتكبه وهو عليه السلام ابعد من ذلك من الحرص
على ان يامر بهدم من قواعد دينه ومنها حال امر من امر
الله بعد عما الله حتى يسد بها عن الله عليا بها فلذلك
وصل عن الله من امر الدنيا الفانية الى ما وصل
واما التقدم الى الاسلام فقد ذكر اهل العلم ان
المتقدم الى الاسلام من الرجال ثلاثة علي بن ابي طالب
عليه السلام وابو بكر وزيد بن حارثة ولم يتكلم احد من
دعوا السبق عليه السلام في القول والاعتقاد والاثر
ما قالوا انه عليه السلام كان صغيرا وكان اسلامه اسلام

إليه ويحتج ولم يكن اسلامه الا بامر الله عز وجل
واستدعا النبي وقولهم هذا عندنا باطل لان من احد حججنا
قول النبي صلى الله عليه واله لفاطمة عليها السلام زوجتك
اقدمهم سلما واكثرهم علما فالصبي عندهم عايد الى بالغي
رجال الصحابة بالاتفاق وقد صرح بذكر زوجها فلو
كان اسلامه عن غير بالغ لما مدحه بذلك لان الناس عنده صلى
الله عليه واله في الحق سوا ولم يكن ينطق عن الهوى وايضا
الثابت انه دعاه الى الاسلام اولا ونحن نعلم من حاله انه
لا يصح من احدنا ان يبتدي في الدعا الى الدين اطفال
قبل دعا ذوي الالباب من الرجال لان ذلك يكون
عدولا عن الواجب الى المندوب ومثل ذلك لا يجوز
منا فكيف يجوز من النبي صلى الله عليه واله فان قيل
فابو بكر اكبر منه سنا قلنا ذلك مسلم ولا حجة لهم
فيه لان الكل اذا كانوا عقلا كانت فضيلة السبق
لعلي وقد وقع الاتفاق على ايمانه ثاني البعثة بيوم

الثلاثا وكانت البعثة الاثنين وقد ذكرنا ان الاجلا لكبر
السن يكثر من اهل عصرنا هذا اذا دعوا
الى اهل العلم وورثة الكتاب من عترة نبيهم
صلى الله عليه وعليهم قالوا وكيف نصنع بمشايخ
لنا قد سبقت اعمارهم على هذا الشان ومن تدعونا اليه
من اهل البيت عليهم السلام لنقاربهم في السن فلذلك
نقطع على ان احدا من اهل البيت لا يساويهم في
فضيلة العلم وحسن البادرة وظهور مشاهدة القول
بغنى عن اقامة الدليل عليه واما وساطة النسب فليس
فيه منازع ولم يجي في ذلك مرية ولاية هاشم بن عبد مناف
ابيه وامه لان امه عليه السلام فاطمة بنت اسد
اول هاشمية ولدت لهاشمي وعبد الله ابو النبي صلى الله
عليه واله وابو طالب ابوه واحد فكان له مزيد
الزيادات مع مشاركة بني هاشم في وساطة النسب
حتى قال بعض شعرا الشيعة // // // //

ان عليا ابن ابي طالب جد ابن رسول الله وجداه
ابو علي والمصطفى من طينة طاب منها الله
وقد ثبت لك ان الصحابة اجمعت علي طلب الافضل
وان اختلفوا في عينه فمن قائل هو ابو بكر ومن قائل
هو علي وقد ظهر بسائر الادلة ان الافضل لا يكون
الا بما قدمنا ذكره من الخصال وان عليا جامع لها
باسرها جملة وزاد منها علي القدر الذي يحتاج اليه
لان في بعضها الدلالة علي عصمته والقطع علي
عصمته وفي بعضها الدلالة علي انه حاو للحد الذي
يصح الامامة بدونه في جميع تلك الانواع السابقة
اذ لم يقل احد من اهل العلم ان الامام يجب ان يبلغ في
شي منها الي درجته عليه السلام لاستحالة ذلك
في غيره وكيف وهو بعض ايات نبوة وقضايا نبيه صلى
الله عليه وآله وقد صح لك ان الاجماع واقع من
جهة اللفظ والمعنى علي امامته لاجماعهم علي طلب الافضل

وكونه لما قدمنا من الخصال الماسة بالزعامة افضل
بالاضطرار اذ استحال ان كل عاقل يستصعب
للعلم باجتماع تلك الخصال الشريفة لواحد
ودعوى عدم العلم بكون من ذلك الواحد افضل
ممن لم يساوه فيها ولا في بعضها بل لم يقاربه والحمد
لله ثبت امامته عليه السلام بالكتاب والسنة
من كل وجه وبالاجماع من الوجهين المقدمين والحمد لله اولا واخرا

مسئلة في امامة الحسن والحسين عليهما السلام

وبعده الامر الي السبطين
الحسن الطاهر والحسين
قتيل ارباب الشقاق والمين
شهم الجنان طاهر الثوبين
مردي كماة الظلم في البرين

تفسير لفظ البيت ظاهر والمعنى فيه انه لما فرغ

من أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا
فصل علي بن أبي طالب عليه السلام عقيبه بالكلام
في أن الإمام بعده ولداه الحسن والحسين عليهما السلام
فمذهبنا في هذه المسألة أن الإمام بعد علي عليه
السلام ولداه الحسن والحسين عليهما السلام على الترتيب
الظاهر بينهما وهو قول الإمامية والمعتزلة وبعض الخوارج
فالقول في إمامتهما عليهما السلام ظاهر ولذلك لم نطل
فيه الشرح لأن أحداً من أهل العلم لم يخالف في ثبوت
الإمامة لهما على الترتيب كما قدمنا فقد كانت إمامتهما
تصح بالإجماع وهو حجة على ما يأتي بيانه ولأنا قد بينا
في أول كتابنا هذا إثبات إمامتهما بالكتاب الكريم
في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان
ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء الآية
وعللناه فيما مضى لتعلمه إثباتنا ومن الدليل أيضاً
على إمامتهما عليهما السلام من السنة قول النبي صلى الله عليه

وآله الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خير
منهما وهذا كما ترى نص صريح على إمامتهما
والكلام فيه يتعلق بموضعين أحدهما الصحة
والثاني في وجه الاحتجاج به أما الكلام
في صحته فهو مما علمته الأمة وأطبقت على نقله
لشهرته ولم يعلم من أحد منها دفعه فجرى مجرى
الأخبار المتعلقة بأصول الدين كالصوم والصلاة
كما قدمنا وأما الكلام في وجه الاستدلال
به فذلك ظاهر لأن قوله عليه السلام إمامان تصريح
لهما بالإمامة وتنبيه بطريقة الأولى لأهل الاستدلال
على إمامة أبيهما عليهم السلام بقوله وهو خير منهما
ثم أكد ذلك بقوله قاما أو قعدا لأنا نعلم ضرورة
أنه عليه السلام لا يريد قيام النفس المنافي لقعودها
وإنما يريد قيام العرف في الإمامة بإنفاذ الأحكام
وقعود المانع من ذلك كما فعلا عليهما السلام لما طلب

معرفة لعنة الله على الأمر أن لفظ الامام من صار
بعرف الشريعة اذا اطلق لم يفهم منه الا من ملك التصرف
على الكافة وذلك قصدنا بالامامة فيثبت بذلك
امامتهما عليهما السلام فان قيل ان ظاهر الخبر
يوجب امامتهما عليهما السلام في وقت النبي صلى الله
عليه وآله ووقت ابيهما واشتراكهما في وقت الحسن عليهم
السلام وانتم لا تجيزون ذلك ولا تجيزون امامين في
وقت واحد قلنا الامر كما حكيتم عنا وظاهر
الخبر كما قلتم ولكنا خصصنا وقت النبي صلى الله عليه
وآله ووقت ابيهما عليهما السلام ووقت الحسن عليه السلام
باجماع الامة والاجماع دليل يجوز تخصيص الكتاب
والسنة به واجماعهم عليهم السلام وهو حجة ايضا كما
قدمنا على ان العرف في الامة لا يجوز اجراء زمن
النبي الا بأذنه عليه السلام وكذلك زمن علي كرم
الله وجهه وزمن الحسن سلام الله عليه [illegible]

ودخولهم عليهم السلام تحت امر النبي صلى الله عليه
وآله في حياته ودخولها تحت امر ابيهما عليهما
السلام في حياته ايضا ودخول الحسين تحت
امر اخيه الحسن حتى لقي ربه مما يعلم ضرورة
لكل من عرفهم فلا وجه للتطويل في شرحه
فهذا هو الكلام في امامتهما عليهما السلام

يتلوه الكلام في ان الامامة في اولادهما وانها مقصورة عليهم

وللحجة الطاهرة المعلمة
شاهدها اجماع هدى الامة
بالامر في اهل الائمة
سفينة الحق بدور الظلمة
اذا ادلهمت ظلم الاهوال

اعلم ان الكلام في هذه المسألة يتعين الخلاف فيه بيننا وبين

الخوارج والمعتزلة والامامية فمذهب الخوارج مبني
على ان الامامة جائزة في جميع الناس ما صلحوا
بانفسهم ولا يعتبرون للامامة منصبا مخصوصا وعمدتهم
في ذلك ظاهر الاوامر من الكتاب والسنة في
وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمبادرة
الى الطاعات ومن رواية يضيفونها الى النبي صلى
الله عليه وآله انه قال اطيعوا السلطان
ولو كان عبدا حبشيا واما المعتزلة فيعتبرون المنصب
على غير الوجه الذي اعتبرناه لانهم يقولون بجواز الامامة
في جميع قريش وان كانت عندهم لا تجوز في غيرهم من
سائر الناس وعمدتهم في ذلك الخبر الذي قدمنا
ذكره من رواية ان الائمة من قريش ومذهب
الامامية ان الامامة لا يعتبر فيها نسب مخصوص وانما
الاعتبار في ذلك بالنص الوارد عن النبي صلى الله
عليه وآله على تعيين الائمة بالتصريح او الاشارة

بعد تعيين العدد لان فرقة منهم ادعت على النبي
عليه السلام انه ذكر كل واحد منهم باسمه
واسم ابيه وامه ونعته ولقبه وفرقة منهم قالت
انه ذكرهم جملة وقال الائمة من ولد هذا يعني
الحسين عليه السلام بعدد نقباء بني اسرائيل قالوا
وقد ورد النص على اثني عشر من ولد الحسين عليه السلام
بمجموع القولين هذا اصل احد اقسامهم ولهم فروع
واختلاف لا حاجة بنا الى شيء من ذكره لان
ابطال الاصل يأتي عليه باسره قالوا وآخرهم
الاثني عشر من ولد الحسين علي العسكري وكانت
وفاته عليه السلام سنة ستين ومائتين وعندهم
انه باق الى الآن وانه سوف يظهر ويملأ الارض
عدلا ويظهر ويشتهر امره في جميع الاقطار وانه
لم يكن بعده من اولاد النبي صلى الله عليه وآله الى يومنا
هذا من يصلح للامامة وان الامام يجوز ان يحتجب

المعجز على يديه وان العلم يلوح منه طبعا وانه يجب كونه
أعلم الناس بجميع المعلومات من الغيوب والحسابات
وان المعجز يظهر على يديه وان الامامة ثابتة له وان
اغلق الباب وارخى الستر واحتجب عن الامة حجابا طويلا
وان حاجة الامة اليه في مصالح الدنيا والآخرة
شديدة بحيث لا تستغني عنه مستندة في ذلك وان الدين
لا يستقيم الا به وحده وانه مرت الاعصار المتوالية
وانقطع تكليف كثير من الناس ولا يرونه عليه
السلام وهذه مناقضة ظاهرة كما ترى لان الله تعالى
من عدله لا يعلق مصلحتنا في الدين بامر لا نجد اليه سبيلا
وقد اغفلنا ذكر خلاف الباطنية لانهم يظهرون
انهم يعتقدون قصر الامامة في قوم ينتسبون الى
الحسين عليه السلام وليست لهم اليه نسب لانهم لو
كانوا من ذريته عليه السلام كما ادعى لهم لما كانت
محنتهم دار الفساد واشاعتهم واتباعهم

على الصفة التي علمها جميع العباد لان النبي صلى الله عليه
يقول في اهل بيته حاكيا عن ربه وخلقت شيعتكم
منكم فالشيعي كما ترى من امامية بعض الصادق
المصدوق وبما بيناه لهم على وجه الجدل الحجر وا
مثل اشتر اولياء امتكم ام اعداء فان قالوا
اولياء ظهرت الزيدية والكشف الغطاء وان كانوا
اعداء فكيف يصح انتسابهم اليهم واختصاصهم بمهدور
سائر الملل وانما اغفلنا ذكرهم وذكر ما يزعمون
انه شبهة لهم لان خلافهم لا يعد في خلاف فرق
الاسلام لانسلاخهم عن الدين واتخاذهم آيات الله
هزوا واجماعهم قولا واحدا على تسمية الشرائع
الشريفة نواميس وطعنهم على الانبياء عليهم السلام
بالنسيان فعلوا والمناقضة عموما وعلى نبينا عليه
وعلى الرافضة الصلوة خصوصا وكل عاقل متأمل
لاحوالهم واقوالهم يعلم ذلك منهم لانه لو اطلعهم عليه

عليه لما استحلوا الشريعة عليه السلام والقاموا بالواجبها
من الصلوة والصيام والحج والزكوة الى غير ذلك من
شرائع الاسلام ووقفوا عن مناهيها التي علم
نهيه عليه السلام عن فعلها ضرورة كشرب الخمر
واتيان الفاحشة والنظر الى غير المحارم والرجال
من النساء الى غير ذلك وتماثلون ارتكاب ذلك
بالسنتهم وهو يعلم وقوعه ضرورة منهم ومن ملك
نفسه عن ارتكابه ظاهرا منهم فى الاتيان فعله منهم
يدل على انه يستحي فعله لانه لو كان يعتقد انه
من المومنين بالله واليوم الاخر لانه عز من قائل لا
تجد قوما يومنون بالله واليوم الاخر يوادون من
حاد الله ورسوله ولو كانوا اباءهم او ابناءهم او اخوانهم
او عشيرتهم فاوجب سبحانه عداوتهم لمحادتهم لو
كانت ارحامهم واسخة وانسابهم واصلة غير ان
هذه الاية وغيرها من ايات القران الكريم لا بد لها

[illegible]

عنهم من باطن الاوراق طاهرها ما حقيقته ولا
مجازه وان هذه المحرمات عند اهل الاسلام
لنهي النبي عليه واله افضل الصلوة والسلام فيها
من الحكم والمنافع ما جهله اهل التحصيل من الائمة
الاعلام واتباعهم من علماء الاسلام وانهم لم يحط
بمعرفتها الا اهل الكتب المخزونة والاسرار المحجوبة
التي لم يطلعون عليها الا من اخذوا عليه العهود المغلظة
والايمان المؤكدة على كتمانها وانكار ما ظهر منها
ولهم كتاب يسمونه البلاغ الاكبر والناموس الاعظم
ومنهم من يسميه البلاغ السابع ولولا خشية التطويل
لذكرنا ما ذكروه فيه طرفا ليكشف عن بلوغهم
الغاية القصوى في الالحاد والانسلاخ عن الدين
والخروج عن دائرة المسلمين ولذلك لم نعتد خلافهم
في شيء من خلاف اهل الاسلام وما اسقاطنا القول
الا لما فيه لسقط ما ابتنينا عليه من الاقوال هذا مذهب

الحاصر في هذه المسألة ولا بد من شبهة لما نقل من بطلان
كل قول من اقوالهم بادلة قاطعة لا يمكن دفعها الا
بالمكابرة ومذهبنا في هذه المسألة ان الامامة
بعد علي وولديه الحسن والحسين صلوات الله عليهم فيمن
قام ودعا من اولادهما عليهما وعليهم افضل السلام
وان الامامة مقصورة فيهم وان القول بالنص باطل
وان الامام من اولادهما لا تصح امامته بعد الدعوة
الا باجتماع شرايط اولها ان يكون ذكرا
حرا بالغا فاضلا عالما ورعا زاهدا شجاعا
سخيا قويا على تدبير الامر عالما بالسياسة سليما من
الآفات المنفرة المانعة من القيام بالامر وسد الثغر
وانه يجوز عليه السهو والغفلة والنسيان والمعصية
كما يجوز ذلك على غيره من الناس وان المعصية اذا
وقعت منه كبيرة سقطت امامته وانه لا يجب القول
بعصمته والقطع على غيبه وانما انما تعبدنا بالظاهر

في سلامة ظاهره دون باطنه لان الله تعالى
لعدله لا يكلفنا امرا الا وجعل لنا طريقا
الى معرفته وانه لا يجوز له كتمان نفسه مع الدعا
الى نفسه والحجاب طاعته ولا يجوز له الحجاب الغليظ
عن رعيته بل يعلمهم رشدهم بلطفه ويشاركهم في
مهمات الحروب بنفسه كما فعل النبي صلى الله عليه
واله ووصيه والطيبون من ذريته ولا يجوز ان يكون
متكبرا ولا متجبرا بل يكون كما حكى الله تعالى عن ذم
المشركين لجده في قولهم ما لهذا الرسول ياكل الطعام
ويمشي في الاسواق والنبوة اعلى درجة من الامامة
وذم المشركين لا يكون الا بما يتضمن المدح للمعيب كما
حكى الله عن قوم لوط في ذمهم له ولاهل بيته انهم
اناس يتطهرون ولا يشغله عن اصلاح امر الامة لذات
الدنيا وان يكون ادنا الناس واقصاهم عنده في الحق
سوا على منهاج السلف الصالح من علي وولديه ومن بعدهم

مر

عليهم افضل السلام فهذا مذهبنا في هذا الفصل
من الامامة مجردًا وسيأتي من الادلة القاطعة على
صحته بمشيئة الله وعونه ما وعدنا ونحن نتكلم في
بطلان هذه المذاهب التي قدمنا ذكرها مذهبًا مذهبًا
فنبدأ من ذلك بالكلام على الخوارج لان قولهم اعم
والاستدلال عليهم ثم نتبعه الكلام على المعتزلة
بمثل ذلك ثم نتكلم بعد ذلك على الامامية اما
الكلام على الخوارج فلنا فيه طريقان جملية وتفصيلية
اما الجملية فنقول ان قولكم بجواز الامامة في
جميع الناس قول لا دليل عليه وكل قول لا دليل
عليه فهو باطل اما انه لا دليل عليه فلان الادلة
عقلية وسمعية ولا دليل في العقل على وجوب
الامامة على الوجه الذي يصير ما شرعية ذلك لان
الامامة على مقتضى الشرع جاءت على وجه لولا الشرع
لما حسنت كاملال الحدود واخذ مال الغير كرهًا

وقتل الانس من ذلك وهدم المنازل وقطع يد
السارق وتأديب الجاني وحرمهما سواء بل جرم
الجاني اذ يعني لي غير ذلك مما يعلمه العلماء فقد
كما ترى يوجب في العقل في الامامة فضلًا عن ان
العقل عليها دليلًا واما السمع فهو الكتاب
الشريف والسنة الماضية المقدسة ولا يمكن
ادعاء الدليل على ذلك منهما زادهما الله شرفًا واما
الاجماع فبطلان دعوى الدلالة به اظهر من ان
يخفى واما التفصيلية فان تشبع لهم ما يمكن
يمكنهم التعلق به من آيات الكتاب الكريم مما يذكر من طرقها
يكون على غيره دليلًا وكذلك السنة الشريفة
نذكر منهما على مثل ذلك شاهدًا اما الكتاب
الكريم فالذي يمكنهم توهم الاحتجاج به آيات الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر واشبهها قوله تعالى ولتكن
منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون

عن المنكر وارتكابهم المنكر قالوا فان امر الله سبحنه
بذلك امرا واحدا عاما والامام لا يريد الا الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر الجواب عن ذلك
انا نقول ان هذا الكلام بان يكون عليكم اولى من
ان يكون لكم لان قوله سبحنه ولتكن منكم يدل على
التخصيص للبعض منا وذلك البعض المخصوص من العترة
النجبا على ما ياتي بيانه بعون الله تعلى فسقط تعلقهم
بالظاهر فان رجعوا الى التاويل بحثنا اولى بيننا وبينهم
واما من معنى الاية فانه قال تعلى ولتكن
امة فدل على ان المامور جماعة والامامة لا
تصح بالاجماع الا لواحد فبطل ايضا تعلقهم
بالاية من جهة المعنى واما الذي يدل على بطلان
تعلقهم بهذه الاية من جهة الحكم فلانا نقول الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر وان كانت الامامة
تاتي عليها لدخولها في اعمالها فهما قد يصح قيام

الامة بهما مع فقد الائمة كما قدمنا والامامة
منفردة باحكام اخر كالحد وقطع يد السارق
وجه دون وجه الى غير ذلك فاما الجواب لغير
الامة البدري بانفسه بمشية الله اخرا وفيما يلحق
بذلك فيما تتعلقون به قول الله تعلى السابقون
السابقون اولئك المقربون نحض على المسابقة
بالترغيب فيها وبتعظيم حال فاعلها وقال تعلى
سابقوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها كعرض السماء
والارض اعدت للذين قالوا وهذا الامر والعرف
يقتضي الوجوب على الكافة والوجوب اعلى رتبة من
الجواز في هذا المعنى والخطاب عام للكافة من
الملا وهذا يقتضي جواز الامامة في جميع الناس كما
حكيتم عنا والمسابقة الى المغفرة لا تكون الا على
الطاعات واكثرها مشقة وايسر ذلك الا الامامة
قالوا فثبت ما قلنا الجواب عن ذلك انا نقول هذا

خطاب عام كما ذكرتم لكانه المكلفين من جملتهم
المماليك والنسا واهل العاهة والزمنا لان الطاعة
اسم لما تريده المطاع ممن يدخل تحت امره كان
المطيع عند جميع العلما فلو كان ذلك يقتضي بظاهره
الامامة لاحد لمن اطبقت الامة على خروجه عنه
من المماليك والنسا واهل العاهة والزمانة من الورا
فسقط التعلق بالظاهر فان قالوا نحن نخرج
من ذكرتم عن هذا الظاهر بادلة قلنا فلسنا بالتاويل
اولى منا وكذلك نحن نخرج من سوا ولد الحسن والحسين
بادلة تاتي فيما بعد ان شا الله تعالى فان قيل فقد
قال النبي صلى الله عليه واله اطيعوا السلطان
ولو كان عبدا حبشيا قلنا هذا لم يصح عنه عليه السلم
فان صح فلا تعلق لهم به لوجهين احدهما ان لفظ
السلطان اذا اطلق لم يسبق الى الفهم منه الا الامام
وكلام النبي صلى الله عليه واله يجب حمله على السابق

الى الافهام فاذا اريد به الا الامام كان لا بد من قرينة
كقولهم سلطان الحق وما اشبه ذلك
وثانيهما ان ظاهر الخبر ان حمل على حقيقته دل
على ابطال ما قالوه فكيف نجعله عليه دليلا لان
لفظ العبد في الشريعة اذا اطلق نقيض لفظ الحر
فكان يقتضي بظاهره جواز امامة المملوك وهم
لا يقولونه ولانهم لو قالوه لبطل لان المملوك لا يلي
امر نفسه ولا التصرف فكيف يلي امر الكافة والتصرف
في الامة عموما فسقط التعلق بظاهره فان
عدلوا الى التاويل فنحن عليه اقوى وبه ادرى وهو لنا
ان المراد بهذا الخبر الحض على الطاعة لمن امرا
كما امر عليه السلام زيدا وكان فيما تقدم عبدا
مبين بذلك عليه السلام ان العبودية في باب الامارة
لا تجيز المخالفة وان الطاعة لسلطان البلاد والجيش
من الله سبحانه فرض وان كان حبشيا الا ان التحري في ذلك

الى الامام وقد يكون فيهم من يصلح لذلك خلاف
الامامية فلا يكون الا من عترته كما نذكره في موضعه
فعلى هذا الحمل هذا الخبر ان صح وقس على ما قدمنا
جميع ما اتى من هذا الباب موفقا واما الكلام
على المعتزلة فمنه ما ذهبوا اليه من جواز الامامة
في جميع قريش وحجتان وهما رجحان عند التحقيق
وهما احدهما اجماع الامة فالوا على اختيار
ابي بكر والعقد له فلولا جوازها في قريش لما اجمعوا
على ذلك لانهم لا يجمعون على الخطا والثاني حديث
ابي بكر الذي رواه ان النبي صلى الله عليه وآله قال
الائمة من قريش ونحن نتكلم على الوجهين كما بطل ما
ذهبوا اليه ونثبت ما قلنا اما الاجماع فقد بينا
بما تقدم ان الاجماع لم يقع على امامة ابي بكر وقلنا
واحدا منهم ابى من هنا هذا لان النزاع وقع دائما
على ابلغ الوجوه في الابتدا وبعد ذلك كان السكوت وهو

يصرف اليه غير الرضى وهو المستنبطها رضا صاحب
الامر والخوف من انشقاق العصى فاما احتجاجهم
بالخبر فقد بينا بما تقدم ان الاحتجاج به لنا اولى
لان من للتبعيض ونحن بعض قريش بل اشرف ابعاضها
ولبيان الحشر ولا شك في ان حسبنا قرشي محضا
وقد ذكرنا العقد والاختيار فلا بد من الاستدلال
على انهما لا يكونان طريقا الى الامامة اصلا فنقول
ذلك باطل لوجهين احدهما انه لا دليل في العقل
ولا في الشرع يدل على كون العقد والاختيار ابلى
كون ذلك طريقا الى الامامة لان العقل قد ثبت
ان الامامة من امور الدين المهمة واركانها القوية
فلا يجوز ان يثبت بطريق لا يوصل الى العلم ومن قال
بالاختيار لم يوجب اكثر من خمسة لعقد الواحد
بان يختاروه باجتهاد انفسهم ولم يشترط احد من
اهل هذه المقالة عصمتهم واذا كان الامر كذلك

فالعقد كما هو يصح بهم هو بحسب اختيارهم او بحسب اتهم
كما نعلم من حال السقيفة من اختيار ابا بكر ولانا لو
قطعنا على انهم مجتهدون ما من خطا في اختيارهم
يختارون من يجوز اختياره شبيها لاشتغال ان
للعقد ... لاجل الحجة كما قد كان والامامة
انما وجبت لكونها مصلحة في الدين ولا نعلم المصالح الا
الله تعالى فطريقها يجب ان يكون معلومة بادلة
معلومة من قبله تعالى ولا يمكنهم ادعاء الاجماع في معنى
للعقد وان اختلف في عين الامام ومنصبه لانا نعلم
ان عليا ومن قال بقوله لم يرجعوا الى العقد اصلا
ولهذا قال العباس رضي الله عنه ابسط يدك
ابايعك ولم يقل اجتمع يجمع لك الناس ويعقد الامر لك
ولان عليا عليه السلام كان يلزمهم الاشتراع في
مقامات المجادلة الزاما يكشف عن اسقاط العقد
جملة لان صاحب العقد لا يلزمهم بيعته ولا طاعته

اذا الامر في ذلك اليهم دونه فان اختاروه عقدوا
له وان لم يختاروه لم يكن لنا اعتراضهم وعلي عليه
السلام دعاهم الى بيعته تصريحا وتعريضا واشار
بحقه وذكره وكذلك الائمة من اولاده عليه
وعليهم افضل السلام الى يومنا هذا اذا علم
اجابتهم بوجوب الفرض عليه دعا الناس الى بيعته
والزمهم الدخول فيها ولم يكل ذلك اليهم ولا الى غيرهم
في اختياره وذلك ظاهر واما الكلام على
الامامية فاعلم ان كلامهم مبني على النص الذي ادعوه
فمتى بان بطلانه بطل ما قالوه فيه وقد تقدم
عليه من قول الباطنية والذي يدل على بطلانه انا
نقول ان النص لا يخلو اما ان يكون عاما
للكافة لانه فرض الجميع او لا يكون كذلك واما
ما ... لا يلزم احدا فان كان لم يرد بيانا اما ان
يختلف به البعض او الكل ترددت القسمة بينهما فان

قيل تكليف العلم بالنص المنصوص عليه فرض
على الجميع قلنا قد ثبت ان الله تعالى عدل حكيم لا
عبث في حكمه ولا ظلم في شي من افعاله فكان لا
يخلو اما ان يجعل لنا الى العلم بما تعبدنا به طريقا
او لا يجعل باطل ان لا يجعل لنا الى العلم بما كلفنا
طريقا لان ازاحة العلة عليه واجبة وحصول العلم
لنا بغير طريق مستحيل فكان تكليفه لنا بذلك يكون
تكليفا بما لا نعلم وتكليف ما لا نعلم قبيح والله تعالى
لا يفعل القبيح لما تقدم بيانه وان جعل لنا اليه طريقا
فهي لا تخلو اما ان تكون سمعية او عقلية ولا طريق
في العقل يوصل الى ذلك والسمع هو الكتاب والسنة
والاجماع وهم لا يدعون ذلك من الكتاب ولا الى تصحيحه
سبيل لان من جهالهم من يقول قد كان في الكتاب
فسقط وسياتي الكلام على ان القران لا يجوز ان يسقط
منه شي ويؤكد ذلك ان هذا التجويز يفتح باب الجهالات

لان للمدعي ان يدعي ان صيام شهر غير رمضان قد
كان فرض علينا بالكتاب ثم سقط لفظه او نسخ
وكذلك الحج الى بيت اخر وكذلك الى غير ذلك
فاذا كان ذلك باطلا فقد بطل ان ما ادعى البعض ان
ادعوا طريقة من السنة قلنا العلم بذلك لا يخلو
اما ان يكون ضروريا او مكتسبا فان كان ضروريا
اشترك في العلم به الكافة ممن احتج به ومن
احتج به عليه كما اشترك في النص على امير المؤمنين
وولده عليهم السلام ووقع الكلام في كيفيته
الا استدلال به لا غير وان كان العلم به استدلاليا
فلا يثبت الا بالتواتر والنقل المطرد ولا يمكنهم تصحيح
اضافة هذا القول الى احاد المعتمدين من اهل البيت
عليهم السلام ولا الى الجمهور في الصدر الاول فكيف يقال
بانهم نقلوه نقلا متواترا ولانهم في انفسهم ما يوجب
تكفيرهم على الوجه لانهم لو كانوا من النص على تعيين لاختلفوا

فيه كما لم يختلف في النص على أمير المؤمنين وولديه عليهم
السلام لفظاً ولا حكماً فلما اختلفوا في ذلك كما
حكينا عنهم وهم لا يكذبون فيما حكيناه علمنا بل علم كل
عاقل منصف أنهم على وجوه لا حقيقة لها تعبدهم وفضلا
عن غيرهم ولا قائل بأن التعبد بالعلم بالنص والمنصوص عليه
مختص بعضاً دون بعض فإن قيل إن ذلك يبطل بأن الإجماع
منعقد بأن فرض الإمامة من الفروض التي يعم التكليف
سخنه المتعبد بها جميع العقلاء والقول بغير ذلك
لا يجوز فقد ثبت لك بطلان قولهم بالنص من كل وجه
بالبرهان الواضح فإن قيل فما تقولون لقائل إن قال
إن حصر الإمامة على ولد الحسين عليهم السلام دون
ولد الحسن عليهم السلام ثابت بإجماعهم مع الإمامية
بجوازها فيهم على الوجه الذي أوجبتم به حصر الإمامة
في أولادهما جميعاً والإجماع أكبر الدلالة قلنا هذا
أبطل الوجهين أحدهما أن الإجماع سابق من الأئمة
الكاملين من العترة الطاهرة من ولد الحسن والحسين عليهم
السلام وبين الأمة على خلافه لأنه لم يعلم في الصدر
الأول منهم عليهم السلام ولا من غيرهم القول بأن
الإمامة لا تجوز في أولاد الحسن بل كان القائم
منهم قائم بأمر الفريقين من العترة عليهم السلام
والعلم بذلك ضرورة لمن علم قصصهم وأخبارهم فإن
أمامهم هذا محمد بن عبد الله النفس الزكية عليهم السلام
اجتمع عليه جميع العترة الطاهرة من ولد الحسن والحسين
عليهم السلام فبايعوه وأثروا الجهاد بين يديه على الحبوة
في الدنيا حتى كان أول قتيل من المسودة الفجرة قتل
بين يديه عليه السلام اشترك في قتله موسى وعبد الله
ابنا جعفر بن محمد عليهم السلام وكان من أكابر من
حضر في حربه الفضلاء من أولاد الحسين عليه السلام
عيسى والحسين ابنا زيد بن علي عليه السلام والباقي من
الوجهين أنا نقول هذه الدعوى لاحقة بدعوى اليهود

لعنهم الله لانهم قالوا لنا الستم قد اجمعتم معنا على
نبوة موسى عليه السلام وخالفتمونا في نبوة محمد عليه
السلام فنحن بالحق اولى فانا نقول انا اجمعنا على نبوة
موسى الذي بشر بنبوة محمد وعيسى عليهما السلام فان
كان موسى الذي ذكرتم جحد نبوة محمد جاحد ونبوته
كاذبون وجوابنا لاهل هذا القول كجوابنا لليهود
فانا نقول بجواز الامامة من ولد الحسين عليهم السلام لمن لم
ينكر جواز الامامة لاولاد الحسن عليهم جميعا افضل
السلام فمن انكر جواز الامامة في ولد الحسن من ولد
الحسين لم يجز عندنا امامته وسقطت بذلك عدالته
فضلا عن امامته فقد رايت كيف لحق المفرقون بين الائمة
الهادين المفرق بين النبيين لا نفرق بين احد منهم سمعنا
واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير ومع ذلك فان
معولهم على المقر وعند بطلانه يرتفع الخلاف بيننا
وبينهم وقد بينا بطلانه بما تقدم واذ قد فرغنا من الكلام

فيها وفي توابعه فلنتكلم الان على توابعه اعني الامور التي
بنوها عليه قولا قولا بادلة مختصرة كافية لكل
مستبصر منصف فاولها دعواهم للعصمة على
الامام مع صحة امامته وحاجة الامة اليه ولزوم
طاعته معقول ولا قوة الا بالله الذي يدل على بطلان
دعوى الالهام والعصمة مع سبق الحاجة الى الامام
وقول الله سبحانه خصوصا وفي العلماء عموما
انما يخشى الله من عباده العلماء قول الله تعالى ان
الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد
ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم
اللاعنون الا الذين تابوا واصلحوا وبينوا وهذا غاية
التهديد والذم كما ترى والائمة من اخشى الناس لله
تعالى والمعصية عند المخالف لا تجوز عليهم وعندنا فيما
يتعلق بهذا الوعيد يسقط امامتهم والشان الا يكون مع
الاحكام عند جميع العقلاء وعندنا انه لا يجد الا

شرعت لنا القوم بها سواه وعندهم انه منوط به مصالح
الدين والدنيا حتى لا يستغني عنه في شي من الاشيا
فالحاجة داعية الى ظهوره واشتهاره على قولهم ايوك
ويؤدي الى ان لا يجوز عليه الاكتتام طرفة عين اذ ما
له وقت الا والحاجة اليه داعية لاستغراق
الحوائج في الدين والدنيا لجميع الاوقات والحكيم
سبحانه لا يحوجنا الى امر في ديننا الا ويجعل
لنا اليه سبيلا ولان الاقتدا بالنبي صلى الله عليه
واله واجب على الامة من ولده عليهم السلام في كل عصر
ولا وقد قال تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره
والامر يشتمل على القول والفعل وذلك معنى الاقتدا
وعلم وجوب اتباع منهاجه من دينه ضرورة وكم
من صلى الله عليه واله شاملة لعشيرته داعيا الى
الجنة باحسن الموعظة والدعا من الاسلام الى الا...
من لقا الله تعالى وكذلك علي وولده عليهم السلام

سهو ولا بغوايتهم الخطاب الحجة على الامة حتى لقوا الله
تعالى وكيف يكتمون انفسهم وهم المفزع في الغوامض
والمشكلات لطلاب الدين ولو كتموا الدين لم يحدثوا
من معتقداتهم ووثقوا بها وكيف يضاف ذلك
الى اختيارهم او اختيار الله فيهم ومما يحاج له
به انا نقول لهم اما منكم يا معشر الامامية
جائز هذه الغيبة مجاهد لم قاعد فان قالوا
مجاهد علم بطلان قولهم ضرورة وان قالوا قاعد
قلنا فالقاعدون من اهل بيت النبي صلى الله عليه في
عصرنا هذا وفيما سلف منه من الاعصار افضل منه
بشهادة الصادق الذي لا يكذب وذلك ظاهر في
قوله تعالى وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا
عظيما وفي قوله سبحانه لا يستوي منكم من انفق من
قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا
من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ومعلوم ان

من قام بعده ثم احتجوا بالاتفاق على صحة الذي يدعون
له وقالوا قد كانوا اعظم منه درجة بنص الكتاب
الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا
مخلص لهم من الالزام الا الرجوع الى الحق وان فرضه
عليه السلام قد سقط بالموت الذي لا يزيل العبد
ولا بد لكل حي منه الى الانتهاء وورود حوضه وما
نقول لهم احسنوا اما يقولون بامامة امام يخالف
عليا عليه السلام في مناهجه ويتبع غير سبيله
فان قال الواقع لنطلوا باجماع الامة القائلين
بتقديم علي وتاخيره واجماع العترة الطاهرة
عليهم السلام ان كل امام لا يسلك منهاج علي لا
يجوز القول بصحة امامته ولهذا قال الامام ابو عبد الله
بن الحسن بن الحسن صلوات الله عليه بعد قيامه في
العترة ومبايعتها له وقد حضه بعض اصحابه على
ترك الرفق الذي كان من سيمته وشيمة ابائه

عليهم السلام فخاطبنا من كان الحاضر له منك الا سيرة
علي او الماء فقد تركوا ابن اعمه وعلو الله عليه السلام علي
منهاج لا احد يسلكه وان قال لا بد من اتباعه فلا بد
من سلوكه منهاج علي عليه السلام والا بطلت
امامته قلنا منهاج علي المعلوم لاهل الاثار
ضرورة عرضه لنفسه على الكافة ودعاؤه اياهم
الى نصرها عليهم في الجامع الحافل الى غير ذلك
مما يطول شرحه ومن قام من اولاده عليه السلام من بعده
حتى استحسنت طلب اعاديه واشتركت قلوب اوليائه
وثقلت على الظالمين وطاته ثم كتم نفسه وضيع
رعيته علمنا انه قد سلك غير منهاجه وسقطت
بذلك امامته ولم يلزم بعد ذلك طاعته لانا لا
نامن ان يرجع الينا وبعضنا معه ان يعود اماما كما
فعل اولا ومثل هذا لا يجوز على الائمة عليهم السلام
مع نقل الامامة يجب القضا بفساده فان قلنا الامام

ان يكون فعل ذلك لامر بلغه عن ابيه عليه السلام ما العلوم
عندهم محفوظة وهم خزانها قلنا الا ان عليا عليه
السلام ان امره به فلا يخلو اما ان يكون برًا او يكون
ولا يجوز ان يامر عليه السلام بما لا يجوز لما بينا في الدلالة على
امامته من وجوب عصمته وان كان برا لم يجز ان يامره
لاحد من عترته الا بعد فعله لقوله تعالى اتامرون
الناس بالبر وتنسون انفسكم وامثال هذا كثير لو استقصيناه
ولاكنا نميل الى الاختصار فان رغب في الازدياد من
ذلك وجد عندنا منه بحمد الله شفاء وحاجته
واما قولهم ان احدا من اولاد النبي صلى الله عليه وآله
بعد الحسن بن علي العسكري عليه السلام يصلح للامامة
لا يوجد فذلك باطل لانا قد علمنا قيامهم وجهادهم
للعلماء وامثالهم للبصائر من ابيهم والقيام فرع على
الصلاح فبطل قولهم فان قالوا انا نريد بان احدا
ممن قام بعده عليه السلام لم يعلم الغيب ولم يظهر على يديه معجز

قلنا وذلك قولنا فيه عليه السلام وفيمن قبله من آبائه
الائمة عليه وعليهم السلام ولان جميع الخلق لم
يعلم الغيب ولا يصح ان يعلمه ولا يظهر على يدي احد
سوى الانبياء المعجز فان قيل وما انكرتم من ظهور
المعجز على يديه عليه السلام قلنا لانه لو ظهر على يديه
لعلمنا كما علمنا معجزات الانبياء لانه كان يجب
ان يحصل لنا العلم به لان المعجز يشهر الحوادث لانه
خرق العادة المستمرة فكان يجب ظهوره لذلك واما
انا لا نعلمه فليس يعرض عن ... لنا فان ادعوا فيه
الظهور كذبهم العقلاء وان ادعوا الاستتار
فطريقه معدومة بيننا وبينهم ومن ذلك انا نعلم ان
المعجز هو الذي به صار النبي نبيا لانه لا دليل على
نبوة الانبياء عليهم السلام الا ظهور المعجز على ايديهم وقد
الادلة لا تختلف شاهدا او غائبا وهذا اوجب لو كان
الائمة انبياء ومن قال به لا يصلح من الدين لا امتر او لان ذلك

كان يعيّرنا عن النظر في معجزات الانبيا عليهم السلام لانا
اذا علمنا مشاركة غيرهم لهم في اعظم ما جعلوه ومن
المعجز الذي تميّزوا به على سائر البشر يغيّرنا عن النظر
في معجزاتهم لانها حينئذ تكون بمنزلة الحوادث الواقعة
من قبله تعالى وما ادّى الى ذلك لم يجز حصوله من قبله
عزّ وعلا ولان الامام لا يراد الّا لامضا احكام شرعيّة
من جهة الظاهر وقد استقرّ العلم بصحتها فظهور المعجز
على يدي من شرعها مكان ظهور المعجز لصحة حجيتها لكون
عبثا فان قيل ان المعجز دلالة التصديق فلا يكون
الامام الّا صادقا قلنا لو كان ذلك كذلك لوجب
ظهوره على كل صادق ولو لم الصدق الا مرة واحدة
او يوما واحدا لان طريق الادلة لا يختلف شاهدا
وغايبا فان قيل انما وجب ظهور المعجز على يديه ليعلم الاحكام
به ونعرف المصالح من قبله قلنا امّا المصالح فقد
عرفت من جهة النبي صلى الله عليه واله ولا يجوز

اعتراض الشك لاحد من المكلفين فيها ولا واحدا
في شي منها واما تعلّق الاحكام وفروع المسترشد
اليه فلو وجب ظهور المعجز عليه لذلك لوجب ظهور المعجز
على ايدي القضاة والامرا فان قيل انما قلنا بوجوب
ظهور المعجز على يديه ليصدّقه فيما ادّعى من زيادات
في القران وقد كانت سقطت فيها الدلالة على صحة قولنا
قلنا هذا لا يجوز لانه يفتح باب الجهالات كما
قدّمنا فما ادّى اليه وجب كونه باطلا ولان الله تعالى
قد اخبر بحفظه وهو لا يخبر الّا بالحق كما قدّمنا
وذلك ظاهر في قوله انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
وقال ان علينا جمعه وقرانه وقد جمعه وحفظه
لم يحتج الى جمع غيره له ولا حفظه فان قيل انما يريد
المعجز ليعلم استواء ظاهره وباطنه قلنا لا تعبّد علينا
في باطنه ولا تعلّق بباطنه شي من تعبّدنا لان الشرع قد
استقرّ على وجه لا يمكن الزيادة عليه في الاصول ولا

المفضل منه فان سلم ظاهر الشرع المعلوم استقامت
اموره فيه لزمنا طاعته وان غير شيئا من الشرع
المستقر سقطت امامته فلا وجه لاعتبار المعجز في
شي من امره ولنا الذي يدل على بطلان كون
العلم منه طبعا فانا نقول ما تعنون بقولكم بحصول العلم
له بالطبع اتريدون انه عالم لذاته مثل كثير من صفات
الباري تعالى التي لا يشاركه فيها مشارك وليس يجوز
ذلك في احد سواه وقد امر نبيه ان يقول قل لا
يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فنفى بذلك
علم الغيب عن غيره وامر نبيه بالاعتراف بالقصور عن نيل
ذلك وهو عليه السلام اعلى من الائمة فقال عن نفسه
قل لو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وقال تعالى
ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في
الارحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري
نفس باي ارض تموت والامام نفس منفوسة بالاجماع

وغيره من الادلة فلو علم الغيب لعلم ذلك ولانه لو
علم لذاته وهو جسم وجب في كل جسم ان يعلم
جميع المعلومات فكان يجب ذلك لنا ولمعلوم خلافه
فان قيل انا نريد بذلك ان الله تعالى خلقه عالما بجميع
المعلومات قلنا ذلك مستحيل لانه اذا استحال
علمه لذاته كان لا بد من امر لاجله علم والا بطل كونه
عالما وليس ذلك الا العلم من قبل الباري تعالى الذي يجعله
منا ان شاء والا لم يصح علمه بجميع المعلومات حتى توجد
سبحانه فيه من العلوم ما لا يتناهى لاستحالة تعلق
العلم الواحد في الوقت الواحد على جهة التفصيل
باكثر من معلوم واحد فلو وجب مثل ذلك له وجب
لنا وايجاد ما لا نهاية له محال لعلم ذلك جميع العقلاء
بل يعلم بالكشف جميع العقلاء وكان يلزم ان لا يخرج عن
العلم ما دام موجودا فيكون عالما في حال نومه ومرضه
وعالما من جميع جهاته وقد علمنا ان بعض اعضائه يتقطع

كاليد والرجل وعلمه في الحالات على سوا وقد
علمنا ان من جوز كون الميت في حال موته والنايم
في حال نومه عالم فقد احال فيما ادعى وقد ادى
الي هذه المحالات القول بوجوب علم الامام بجميع
المعلومات فيجب ان يكون محالا لان ما ادى الي
المحال فهو محال وقد ابطل على بطلان ما ادعوه لان الله
الذي من علم الغيب فانا نقول لهم ان كثيرا من الانبيا
عليهم السلام قد سالوا البشر منهم المسيح ع عليه السلم
وعلي بن موسى الرضا عليه السلم فلا بد لكم من احد وجهين
اما الرجوع الي الحق وترك الدعوى لهم بعلم جميع المعلومات
واما القول بان الاحسن من احد من ساير المسلمين
مكلفا بالامامة لعجائب القول فانهم تعمدوا امثال انفسهم
وكان ذلك لمضاهرتهم من الامامة يوجب دخول النار
وسقط الامامة لانا روينا بالاسناد الي النبي صلى
الله عليه واله انه قال من حسا سما فسمه في يده يتحساه

مخلدا فيها ابدا ومن وجا نفسه بحديدة فحديدته
في يده يجا بها بطنه في النار خالدا مخلدا فاما ان لم
اثبات الامامة فان من اسقطها على الشيعة الوجوه
وهذا لا يخفى على عاقل ولنا في الامام عن الخلق
غايبة واحي ستره فلانا لا نريد الامام الا لسد الثغر
ورد البلاد وسياسة الرعية وتعهد احوالها واخذ
الحقوق واقامة الحدود وتجييش الجيوش وحفظ بيضة
الاسلام ومعلوم انه مع الغيبة والاحكام وارخا
الستر وطول الحجاب لا يتمكن من اكثر ما ذكرناه فسقط
الغرض بامامته لان وجود الامام على الحد الذي
ذكروه لا بد منه كوجود جبريل وميكائيل لان
كل واحد منهم محق وقد توارى عنا ولان العترة الطاهرة
قبل حدوث هذه الاقوال الحادثة قد اجمعوا على ان
الامام اذا احتجب عن رعيته ولم يسد امورهم ويقوم
اودهم ويعرف سابلهم ويحكم بينهم فهو خارج عن كونه اماما

لانه لا انفراد لعترة ذلك من الرجحة والرعية وكيف يكون
اماما من يأمر بالصحوات ويشكر الى اللذات كلا حتى يعتقد
بيع الحشر على حسنه ويذب عن المسلمين كما يذب
الليث عن عرينه مصدع لسالمة قلوب المعاندين ومراب
شبها منه صدع الدين على منهاج النبي المسطور ووالديه
صلى الله وملائكته عليهما وعليه ومن ساد السيرة ثم من
اولادهم البررة كان الحسنين بن علي عليهما السلام
ومن حذا حذوه من العترة الطاهرة عليهم جميعا افضل
السلام واما الكلام في ان الامام لا يجب كونه معصوما
فقد دخل بعض الكلام فيه بحث الكلام في نفي ظهور
المعجز على يديه ومما يحرر ذلك انا نقول لم قلتم بالعصمة
فان قالوا لمعرفة المصالح قلنا المصالح لا تعرف
الا من جهة النبي عليه السلام كما قدمنا ولا يجوز ان يعرفها
الامام بنفسه الا اخر لعلمنا ضرورة من دين النبي صلى
الله عليه وآله ان شرعه لا ينسخ كما علمنا انه خاتم

الانبياء فان قيل انا نوجب عصمته لانا لو لم نقل بها لم
نأمن خيانته للمسلمين قلنا فهذا اوجب العصمة في
القضاة وامراء الامام واحد لم يقل بذلك فان قيل
ان الامام معز عن عصمتهم لانه يثبتهم اذا ان [illegible]
كذلك هو لان يده فوق ايدي الكافة فلا سبب
له الا العصمة قلنا ما قلتموه لا يوجبها لان خيانته
لله لا تخلو اما ان تكون مما تخصه وامور الشريعة
منه سالمة او يكون في امور الشريعة الظاهرة فان
كانت في الوجه الاول وكانت منه ومن رعيته لم
يضرنا ذلك ولم يطلع الا نفسه كما حكى الله سبحانه في
مثله من العترة بقوله ثم اورثنا الكتاب الذين
اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد
ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل
الكبير وان كانت خيانته في الامر الثاني وهو
نقض شيء من الشريعة المعلومة فبالله والي الامة

بدره وابطلوا الامامة وخرجوا عن سمته ولم ابوهم الا العناد
لامره فان غلب علي بي من امور المسلمين كان حكمه في
ذلك حكم غيره من المتغلبين وخرج عن دائرة الائمة الهادين
المهتدين ولا وجه للقول بعصمته كما نرى ونسال الله
التوفيق والهدى واذ قد فرغنا من الكلام في ابطال
مذهب المخالفين من الخوارج والمعتزلة والامامية
ومن اضاف اليهم من شذاذ الامة والمنتسبين الى الامامة من
الناصبين للاسلام المكايد بالدخول فيه اظهارا لما يبطن
عن حقيقة الاظهار الله سبحانه كما وعد على الدين
كله والله تعالى متم نوره ولو كره الكافرون ولنعطف
ثم نتكلم الكلام وقد جعل الله في كل وقت من الاوقات
من اهل بيته الصادقين واتباعهم من المستبصرين صلوات
الله عليه وعليهم اجمعين من ينفي شبهاتهم ويحفظ للناس
امامهم وذلك بانه قال وقد روينا عنه صلى الله عليه وآله
انه قال ان عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها

الاسلام وليا من اهل بيتي موكلا يعلن الحق وينوره
ويرد كيد الكائدين فاعتبروا يا اولي الابصار وتوكلوا
على الله فالحمد لله الذي جعلنا رجوما للشياطين
هذا الدين وزادنا عنه كيد الكائدين حمدا كثيرا
فلنتكلم على صحة مذهبنا كما وعدنا معتمدين على الله سبحانه
بالله تعالى والاستمداد له لما نتقرب منه ونوجب
الزلفة لديه انه قريب مجيب وقد تقدم ذكر مذهبنا
بكماله في ان الامامة بعد علي وولديه الحسن والحسين عليهم
افضل السلام معقودة على من قام ودعا من اولادهما
المنتسبين بابائهم اليهما وهو جامع لخصال الخير اعتبارها
بعد هذا المنصب الشريف من العلم والورع والشجاعة
والسخاء والفضل والقوة على تدبير الامر والعقل والرأي
والسلامة من الافات المانعة من ذلك كزيد بن علي
عليه السلام ومن حذا حذوه من العترة الطاهرة عليهم
السلام ولنا في الاحتجاج على اعتبار هذا المنصب

الشريف فسلكان احدهما ان نقول قد بينا فساد اقوال
المخالفين بالنص وجواز الامامة في جميع الناس وقول
من قال بانها محصورة في قريش ولم يبق من الاقوال الا امر
سلمنا من الفساد الا هذا القول فلو قيل ببطلانه لخرج
الحق عن ايدي الامة وذلك لا يجوز لانهم الامة المختارة
الوسطى والله سبحانه بحكمته اختار من يخرج الحق من
بين وان ينسب على هذا الوجه قلت قد فسد القول
بجوازها في جميع الناس وهو قول الخوارج وفسد القول
بثبوت النص وهو قول الامامية ومن تبعهما فوجب اعتبار
المنصب واهل المنصب فريقان فرقة هم القائلون
بان منصبها جميع قريش وهم المعتزلة ومن طابقهم
وقد بين فساد قولهم وفرقة قالوا بانها محصورة في
ولد الحسن والحسين وهم الزيدية الجارودية فلو بطل
قولهم ايضا لخرج الحق عن ايدي جميع الامة وذلك
لا يجوز لمثل ما قدمنا والمسلك الثاني ان نقول قد اجمعت

الامة بعد بطلان قول اصحاب النص وقد بطلنا بما
قدمنا على جوازها في ولد الحسن والحسين عليهم السلام
واختلفوا فيمن سواهم والاجماع احد الادلة
اما انهم قد اجمعوا على جوازها فيهم واختلفوا فيمن
سواهم فذلك ظاهر لان من قال بجوازها في
الناس كلهم وهم الخوارج قال بجوازها في ولد الحسن
والحسين عليهم السلام على ابلغ الوجوه لانهم من الناس
بل هم من خيرهم ومن قال بقصرها في قريش فقد قال
بجوازها في ولد الحسن والحسين عليهم السلام لانهم من
قريش بل هم من خيرهم ومن قصرها في ولد الحسن والحسين
عليهم السلام كان كما ترى قد اخذ بموضع الاجماع
وسلك طرائق الخلاف اذ الامامة مستدعية ولا توجد
دلالتها الا من الشرع وقد اجتمعت ادلة الشرع من
الكتاب الكريم والسنة منه قد قدمنا ما في
اول الكتاب في قوله تعالى والذين امنوا واتبعتهم

ذريتهم بما سار الحقنا بهم ذرياتهم وما ألتناهم من
عملهم من شيء كل امرئ بما كسب رهين واستحيل
التعليل في ذلك إلى غاياته التي تتعلق بها الحجا
هنالك وفي قوله تعالى وجاهدوا في الله حق
جهاده وهذا القول كذلك فيه بيانا شافيا من
السنة المشرفة والأدلة منها أكثر على ما دعينا إليه
متظاهرة ونحن نذكر منها دليلا واحدا كافيا
كالشاهد لقولنا والممهد لما طابقه وذلك قوله
صلى الله عليه وآله إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن
تضلوا من بعدي أبدا كتاب الله وعترتي أهل بيتي
إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي
الحوض وهذا الخبر مما أطبقت الأمة على نقله وأعترف
بصحته يجري مجرى الأخبار في أصول الشريعة كالصلوة
والصوم وما شاكل ذلك ولنا الكلام في كيفية
الاستدلال به على قصر الإمامة في ولد الحسن والحسين عليهم

السلام فوجوه أحدها ما تضمن الخبر من وجوب التمسك بهم
للتخويف من الضلال فوجب متابعتهم والمتابعة لا
تعقل إلا في القول والعمل وذلك يتضمن معنى الائتمام
والائتمام فرع على الإمامة فثبت بذلك أن الإمامة
مقصورة فيهم فوجب التمسك بمن تمت له الشروط
منهم على سبيل البدل فكانت بذلك مقصورة فيهم
ومنها أنه قرنهم بالكتاب والكتاب يجب الرجوع
إليه في اتباع أوامره والانزجار عن نواهيه وفيه
محكم ومتشابه ومنسوخ وفيهم عليهم السلام الظالم لنفسه
ومخطئ في التأويل في الدين وسابق بالخيرات فالظالم
لنفسه بمنزلة المنسوخ وهو المصرح بالمعصية والمخطئ في
التأويل هو الداخل في المذاهب الخارجة عن الحق وهو
بمنزلة المتشابه والسابق بالخيرات هو الإمام ومن
اقتدى به منهم وهو بمنزلة المحكم يجب الرجوع إلى أوامره
والانزجار عن نواهيه وذلك معنى الإمامة فوجب

بذلك فقصر الامامة فيهم كما وجب قصر الاحكام الشرعية
على الكتاب لانها الادلة على اتباع السنة والاجماع
وغيرها من الشرعيات على الترتيب ومنها ان المسح لهم
في باب الامامة مع كمال الشروط لان من مواقعة
الضلال اخبار من يوثق به فيما قال وهو النبي صلى
الله عليه واله ان لن يضلوا ابدا وقد نفى الضلال
عن الكافة بما نعلم ابدا ولا يجوز للعاقل العدول
عن الظن الاقوى الى الظن الاضعف فكيف بحال
العدول عن العلم الى الظن فيجب بذلك قصر الامامة
عليهم عليهم السلام لان مثل ذلك لم يوجد في غيرهم
ولكونهم عترة للنبي صلى الله عليه واله مجمع عليه وفي
غيرهم اليهم مختلف فيه فالمجمع عليه يجب اتباعه في المختلف
فيه بمقتضى الدليل ولان اهل الكتب الكبار في اللغة قد
ذكروا ان العترة ماخوذة من العترة وهو نبت يتشعب
عن اصل واحد شبه به اولاد الرجل واولاد

اولاده لتشعبهم عنه ولان اللفظ اذا اطلق سبق
اليهم دون غيرهم وذلك دليل على انهم عترة النبي
صلى الله عليه واله دون غيرهم فان عنى بذلك
غيرهم كان مجازا ولان اجماعهم منعقد على انهم
عترة النبي صلى الله عليه واله دون غيرهم وان
الامامة محصورة فيهم لعدم بطلان قول اهل البيت واجماعهم
حجة كما قدمنا فيجب الرجوع اليها وهم اولاد النبي صلى
الله عليه واله بعرف الشريعة وبوضع اللغة بما
الاصلي لاستواء البنين والبنات في اصل اللغة في
النسبة الى الاب وهم اولاد ابنته المعصومة المطهرة
المفضلة على نساء العالمين وهم ذووا الارحام للنبي
صلى الله عليه واله لغة وعرفا وشرعا وهو المصرح
في التاويل وقد قال الله تعالى واولوا الارحام
بعضهم اولى ببعض فهم اولى بالنبي صلى الله عليه واله وان
اجماعهم حجة كما قدمنا انهم اولاد النبي صلى الله عليه واله

فهم عقيب هذه الوجوه جميعها التي توصل النظر في
بعضها الى العلم فكيف بمجموعها فقد صار اتباعهم
واجبا وقصار الامامة فيهم احد اصول اقوالهم المهمة
وعنهم من الله وقريش لم يرد في بابهم ما وصل اليه
الظن فضلا عن العلم وانه قد ورد الخبر في بابهم بقوله
أهل بيتي وخصهم بما ظهر بلا اختلاف من حديث الكساء
حتى ان ام سلمة رحمة الله عليها جاءت لتدخل معهم
فدفعها وقال مكانك وانك على خير ثم قال اللهم
ان هولاء عترتي أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم
تطهيرا ومن احتج بهذا الخبر على وجه من الوجوه
لم يفرق بينهم وبين اولاد الحسن والحسين عليهم السلام ابي
سائر الاعقاب ولم يدخل معهم احد من اولاد علي
عليهم السلام ولا غيرهم من بني هاشم ولولا هذا الخبر
وكون امير المومنين علي بن ابي طالب عليه السلام معهم تحت
الكساء واشتراك النبي صلى الله عليه واله معهم لما

مضينا بان عليا عليه السلام من العترة فاستعمال
لفظ العترة في اولاد الحسن والحسين عليهم السلام حقيقة
لما قدمنا مجاز في امير المومنين عليه السلام بدلالة
هذا الخبر وقد صار في علي عليه السلام لكثرة
الاستعمال حقيقة وخطاب الحكيم بالمجاز جائز
في الحكمة جواز الخطاب بالحقيقة على ما ذلك مذكور
في مواضعه من اصول الفقه واما ان اجماع
الامة حجة فلقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما
تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المومنين نوله ما
تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ووجه الاستدلال
بهذه الاية ان الله تعالى توعد على مخالفة سبيل
المومنين كما توعد على مشاقة الرسول وهو سبحانه
حكيم لا يتوعد على الاخلال بفعل الا وذلك الفعل
واجب وذلك يقضي بان اجماعهم حجة لانا لا نريد بالحجة
الا ما يجب الرجوع اليه ولا يجوز العدول عنه وقول

النبي صلى الله عليه وآله لن تجتمع امتي على ضلالة ومهذا
الخبر مما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله نقلاً متواترًا
يوصل الى العلم الضروري وهو دليل على ان
اجماعهم حجة يجب اتباعها كما قد بينا في الاستدلال
بالآية وقد اجمعوا كما بينا على جواز الامامة في ولد
الحسن والحسين عليهم السلام واختلفوا فيمن سواهم
فوجب القضاء بان الامامة محصورة فيهم لتطابق
الادلة على ذلك ومنع جوازها في سائر الناس من
قريش وغيرهم لفقد الدلالة على جوازها بل قيام الدلالة
على خروجهم عنها ومما يؤيد ذلك ان من قال بقول في
الاصول التي يجب المصير فيها الى العلم لغير دليل لم يكن
مقدما على ما لا يأمن فيه موافقة القبيح والاقدام
على مثل ذلك قبيح والقبيح لا يكون دينا فهذا هو الكلام
على ان الامامة محصورة عليهم فلنذكر الشرائط التي
معها تثبت الامامة لمن قام من العترة الطاهرة وهي

جامع لها ودعا الى طاعته والدخول في بيعته
قلنا يجب ان يكون الامام ذكرا حرا بالغا وهذه
الجملة معلومة بالاجماع وعلى كل واحد منها
ادلة سواه ايضا اما اعتبار الذكورة فلان النبي صلى
الله عليه وآله قال لا افلح قوم وليهم امراة ولا
شك في ان الامام قائد المؤمنين وقد قال تعالى قد
افلح المؤمنون ولان شهادتها ترد في اكثر الاحكام
واقل احوال الامام ان يكون على حال يوجب قبول شهادته
واما اشتراط الحرية فلان الامام يملك التصرف العام
في الكافة فلن يجعل الله سبحانه ذلك الى من لا يملك
التصرف الخاص في امر نفسه واعتبار البلوغ لان
الطفل لا تقبل شهادته عند الجميع ولا الصلاة خلفه
عندنا والعدالة معتبرة في الشاهد والقاضي فالامام
من ذلك اولى ولا بد من كونه عاقلا لما ياتي بيانه والحجر
العادة بحصول العلم لاحد دون البلوغ ولان العقل

حصل في عرف الشريعة واخر العقاد من الحلم سبحانه ان
العقل الاجمال لا يحد دون البلوغ وبالعقل يحصل التنبيه
وبدون الامور التي يجب ان يكون حاصلة للامام علي
ما ياتي فيما بعد قلنا ويجب ان يكون عالما لانه يراد
لحل المشكلات وفصل الخصومات وتنفيذ الاحكام
الشرعية التي لا تعري عن الامور الملتبسة ولا يحصل له
للعلم ولا للظن جواز الاقدام على اكثرها فضلا عن
وجوب امضائها الا بالعلم ومن ذلك الفضل وانما اعتبرنا
كونه فاضلا لان الصحابة اجمعوا على طلب الافضل
للامامة مع اختلافهم في تعيينه حتى ان ابا عبيدة نهر
عمر لما طلب مبايعته وقال اتطلب هذا مني بحضرة
ابي بكر لاعتقاده ان ابا بكر افضل منه بحضرة الكافة ولم
ينكر عليه احد بوجه فرض الامامة الى الافضل
وكان امير المؤمنين صلوات الله عليه يذكر فضائله في
مقامات الجدال به منها ليحتج انه اولى بالامامة جانب

الفضل وثبت انه مما يجب اعتباره واعتبرنا الورع
لان معناه الكف عن المحرمات والقيام بالواجبات
والامام يراد لجمع الاموال واقامة الحدود وانفاذ
احكام الله سبحانه في عباده وبلاده فما لم يكن فيه ورع
يحجزه عن ارتكاب المحظورات وترك الواجبات لم يامن
ان يرتكب المحظورات ويخل بالواجبات لغرض من الاغراض
فيعود على المراد منه بالنقض واعتبرنا السخاء لانه
ما لم يكن سخيا لم يامن ان يمنعه البخل عن صرف اموال
الله سبحانه في مستحقيها ومنع الحقوق محظور
والاقدام على ذلك ينقض الورع الذي قدمنا وجوب
اعتباره والفضل الذي حكينا الاجماع على مراعاته
واعتبرنا الشجاعة لان مدار الامامة مبني عليها فاعتبا رتبها
اوط اذا الحقوق التي توفى والحدود لا تقام والواجبات
لا تفعل والمحظورات لا تترك في الاغلب من الاوقات
من الاكثر من الناس الا بالحد والشدة والقتل والقتال

فاما من كان شجاعا الا انه من ان يعتريه الجبن الذي هو الخوف من
القتال اكثر ذلك ونحمله ايضا على اقران اكثر الناس
عليه ولا يثبت في المقاومات التي يحفظ بها بيضة الاسلام
فيبعض الغرض كما قدمنا ولقلنا القوة على تدبير الامر
فانما اعتبرناه لان الامامة رياسة عامة على اجناس
مختلفة واهل طبايع متنافرة فما لم يكن معه من جودة
الراي وحسن التدبير ما يتمكن به من زم اهوائهم ومعاشرة
جمهورهم وترتيبهم في ثغورهم واقامة حروبهم على وجه
الصواب في الاغلب وحسن التصرف في الحروب يبعض
الغرض في نصبه كما قدمنا قلنا ولا بد ان يكون سليما
من الافات والعلل لانها تنقسم الى قسمين قسم ينفر عنه
النفوس والامام نظام الامة فلا يكون الامام
على حال تكون عليها ينفر الامة عن قربه وتعاف
عشرته وقسم يمنع الامام من التصرف في الامة وتفقد
احوالها كالعمى والزمانة وما شاكل ذلك ومن

فمن اراد ذلك دون غيره فاذا اجتمع على حاله يمنعه
من ذلك يبعض الغرض بنصابه فقطعته وقد ذكر
اباؤنا عليهم السلام وعلماء شيعتنا رضي الله
عنهم الفضل وجعلوه شرطا مفردا ونحن نرى
ان من اجتمع له ما ذكرنا من العلم والورع والسخا
والشجاعة والقوة على تدبير الامر لا بد من ان يكون
فاضلا ابدليل انك لا تقول فلان عالم ورع سخي
شجاع قوي على تدبير الامر وسياسة الكافة وليس
بفاضل لعد من قال ذلك مناقضا فذكرناه
تبركا بهم واستشعارا باقتفاء اثارهم ولانهم قد ذكروا
ان المراد بالفضل ان يكون له من السبق الى الخيرات
والمواظبة على الطاعات ما يعد لاجله سابقا
او داخلا في جملة السابقين معدودا من اهل الحظو
منهم والورع عندنا يأتي على ذلك كله لان الورع
يخاف مواقعة المحظور والاخلال بالواجب فيكون منه

ظ

من المبادرة ما تقدم ذكره فهذا اصول الكلام في وجوب اعتبار
معنى الشرائط ولا بد من الكلام في القدر الذي
يحتاج اليه في هذا الباب لانما به يقيد في شي مما
قدمنا ذكره انا وفوقنا اعلى امته والزيادة فيه مدخل
فلنبدا بذكر ما يحتاج اليه من العلم فالواجب فيه ان
يكون الامام عارفا باصول الدين من علم الكلام المشتمل
على المعرفة بالله تعالى وصفاته وما يجوز عليه من ذلك
وما لا يجوز والمعرفة بافعاله واحكام افعاله وما
يجوز عليه من ذلك وما لا يجوز وهذا يعم جميع ابواب
العدل والكلام في المكلفين وافعالهم واحكام افعالهم
وهذا يشتمل على ابواب الوعد والوعيد وما يتعلق بها
من النبوة والامامة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والولاء والبراء ولا بد من كونه عارفا باصول الفقه المشتملة
على خطاب الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه
واله وما يجوز عليه من ذلك وما لا يجوز وخطاب

رسوله صلى الله عليه واله وما يجوز من ذلك وما لا
يجوز وخطاب الامة مجتمعين والعترة مجتمعين واحكام
افعال النبي صلى الله عليه واله وتقريراته وكذلك
الامة والعترة عارفا بحقيقة الاجتهاد وحده
وحقيقة القياس وحده ووجوه الاجتهادات
والمقاييس وعارفا بما يجب الرجوع اليه في مبدا
الباب ومن يجب الرجوع عليه وحكم ما لم يدخل تحت
الجملة المتقدمة المشتملة على معرفة الحقائق والمجاز في
خطاب الله سبحانه وخطاب رسوله صلى الله
عليه واله والاوامر والنواهي والخصوص والعموم والمجمل
والمبين والناسخ والمنسوخ والاخبار التي يحصل
العلم بها والاخبار التي يجب الرجوع اليها والاخبار
التي يجب القطع على نفيها عن النبي صلى الله عليه واله
والاخبار التي لا يجب الرجوع اليها وان لم يقطع على
نفيها وكذلك تفصيل احكام ما بلغنا من الافعال

مع معرفة المحكم والمتشابه بالحقيقه والحكم والصوره
والعبر من كتاب الله تعالى وسنة رسوله المطلبيه
وان يكون عارفا من اللغة بطرف يتمكن معه من فهم
غريب الكتاب العزيز والسنة الشريفه ليعرف معانيها
لان معرفة المعنى فرع على معرفة اللفظ وان يكون
عارفا بالاعراب لان الحركات اذا تغيرت اخرجت
الالفاظ عن معانيها وما لم يعرف طرفا من الاعراب
لم يمكن من معرفة اكثر المعاني من الخطاب الوارد من
الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله فهو مراد بذلك
الا ان يكون مطبوعا على الاعراب ناشيا على استقامة
اللسان لم يخالط اهل اللغات المختلفة فيتمكن من
معرفة الخطا من الصواب في الحركات بعادته العربيه
لم يحتج الى ترجمة علم العربيه ولا تعرفها لانهم انما
معرفة
طولوا ذلك التطويل الا لتحصل المعرفة بذلك فاذا
حصلت بدونه فلا وجه لايجاب المعرفة له اذ كل

علم من العلوم لا يراد لنفسه وانما يراد لما يؤدي اليه
لولا ذلك لحسن من احدنا ان يجعل عمره ان يتتبع
الاخبار من نهايتها ليعرف آخر كل واحدة منها
فانه وان حصل له علم بذلك ففعله هذا عند
جميع العقلاء قبيح لما لم يعز ذلك عن النفس مما يلي
عرض يقصد ولهذا لم يوجب النظر في معرفة الله تعالى
على اهل الآخرة لما كانت المعرفة تحصل بدون النظر
فافهم ذلك وربما حسب ان يلحق بما قدمنا ان يكون عالما
بمواضع الاجماع في فروع الشريعه لان الاجماع
قد اخرجها عن باب القياس والاجتهاد والحقها
بالاصول التي يجب الرجوع اليها ولو لم يعتبر وجوب
معرفته بالاصول فما لم يعرف ذلك لم يامن ان يجتهد في
حادثة قد وقع الاجماع على الحكم فيها فيجتهد
لم يفها فيخالف فيما لا يجوز له خلافه ويجتهد في امر قد
سقط عنه فرض الاجتهاد فيه وذلك لانا انا

ما لا نعرف جملة من الفروع فهو بمنزلة قولنا عالم بجميع
الاحكام العلم في عرف الشرع دون العقل كما يقول
القاضي عالم بحكم الحادثة والمفتي الا بما يعلم والمرهنا
الدليل عليه موصل للنظر فيه الى العلم وانما عليه
امارات شرعية فكذلك علمه الذي قلنا بالاجماع
ملحق بهذا الباب فمعرفة ما يوجب عليه الرجوع الى
الاجماع وترك النظر في الحادثة من خبر احاد او تواتر
على ما ذلك مقرر في مواضعه من اصول الفقه وملحق
من ذلك ان نعلم جملة من اخبار النبي صلى الله عليه وآله
وقد تقدم الكلام في معرفته باحكامها في اصول
الفقه لانا اوجبنا ان يكون عارفا بها متى صار عالما
بما ذكرنا او بجميعه كان معه من العلم القدر الذي يثبت
به امامته ووجب على الكافة طاعته اذا اجتمعت له
الشرائط الاخر التي قدمنا ذكرها وان لم يكن عالما
بالطب والهندسة والنجوم والفلسفة فلا يقدح

ذلك في شيء من امره لوجهين احدهما ان اكثر ذلك
لا يجوز لا اعتماد عليه والثاني ان ذلك لا
يتعلق بباب الاخرة واكثر من يعتمد عليه من اكثر
الصنائع والمعاد في الحيوة التي لا سبيل الى
بقائها في دار الزوال والفساد ولا يجب مع ذلك
كونه اعلم الناس لوجوه منها ان المعرفة بذلك لا
تتابع مع كثرة الملوك والسلاطين هذا الدين في اكثر
الاقطار فلو كان من فرضنا وفرض الامام اعتبار
كونه اعلم الناس وقد علمنا استحالة العلم من ذلك
وكل قول ادى الى ان الباري تعالى تعبد عباده
بالمستحيل يجب العقاب بفساده وقد ادى اليه القول
بان الامام يجب ان يكون اعلم الناس فوجب ان يكون
باطلا ومنها ان الله تعالى يقول وفوق كل ذي علم عليم
ولا بد ان يكون الامام عالما بالعلم لاستحالة كونه عالما
لذاته والله تعالى لا يخبر الا بالحق كما قدمنا في باب التوحيد

وذلك يقتضي انه يجوز ان يكون في الارض من هو اعلم منه
وان لم يطلع على ذلك فلو اعتبرنا ذلك لانسد باب
الامامة وكذا نقول اذا ادى الى ذلك وجب القضا بفساده
ومنها انا نعلم ان النبوة اعلا طبقة من الامامة وقد
علمنا تفاضل الانبيا عليهم السلام في العلم وان كانت
اعصارهم واحدة كداود وسليمان وابراهيم ولوط
وموسى وهرون فكما لم يبطل نبوة من كان في عصره
من هو اعلم منه لما كان معه من العلم جميع ما يحتاج اليه
كذلك لا يبطل امامة الامام وان كان في عصره من
يجوز كونه اعلم منه وهذا باب يبطل بطريقتنا الاولى ولان الله
تعالى حكى قصة موسى مع الخضر فتاملها فان فيها عجبا
مع ان الله قد اتى موسى عليه السلام التورات فيها تبيان
كل شي يحتاج اليه ثم امره باتباع عبد من عباده
وهو الخضر عليه السلام علم موسى في حسب علمه حاجته
في حسب العلم الذي فما قصر ذلك بموسى عن درجة النبوة ولو

حتم الغايب والنبوة اعلى درجة من الامامة وانما
وقع هذا الاجمال الشيعة من دسيس الملحدة لعنهم الله
وهكذا بدعهم الذين هم يريدون اطفا نور الله ويعبثون
حبله والله متم نوره ولو كره المشركون ولعمري لقد
لعب بهم في اوليا الشيطان وحال الذين سبقت لهم
من الله الحسنى ولولا خشية التطويل لبسطنا القول في
هذا الباب ولكنا خشينا ان يخرجنا ذلك من غرضنا
بهذا المختصر واعلم ان الكلام في باقي الشرائط على
نحو الكلام في العلم فلا وجه لاعادة التعليل في ذلك
كل واحد منها فلنا ويعتبر في وجوبها ان يكون قائما
بالواجبات تاركا للمحرمات وان شارك في ذلك
كثير وجاز ان يوجد من يترك المباحات ويعري
نفسه عن الدنيا جملة ويخلو الى البارى بالكلية فذلك
لا يقدح في شي امره والجهل ذلك الامر اعمى الجهل عين
بصيرته والبس عليه الشيطان امره واعطى التقليد مقوده

لان المعلوم ان الحسن على صلوات الله عليه مات لا امامه
ومن انكر ذلك فهو من الفاسقين المستحقين للعنة رب
العالمين وكان غير ممتنع من تناول ما احل الله له
من منكح وماكل ومشرب وملبس وهو مع ذلك
افضل الخلق بعد ابيه ممن اعلمنا الله تعالى فضله
لهم فكما لم يقدح ذلك في امامته عليه السلام لا يقدح
مثله في امامة غيره من اولاده واولاد اخيه عليهم السلام
واما السخا فمعتبر من ذلك ان لا يكون معه من البخل ما
يمنعه من انفاق الاموال التي لله في المستحقين لها
من عباده وان كان في طبعه من الناس من يوثر بما
حوت يده ولا يبقي شيئا مما ملكه لنفسه فذلك غير قادح
في امامته اذ الاجماع منعقد من اهل العلم ان
مثل ذلك لا يجب اعتباره وكذلك الشجاعة يجب ان
يكون معه منها ما يثبت معه في الحروب ويتدرك
لا يخله في اوقات زوال الخوف [illegible] و

جاز ان يكون في طبعه من هو امثل منه للاقران
واطول منازله للابطال كما نعلم من حال الحسن والحسين
عليهما السلام وحال اخيهما محمد بن الحنفية عليه السلام
فان حاله التي كان عليها لم يقدح في شيء من امرهما
وكذلك الاشتر النخعي وعدي بن حاتم والمرقال وغيرهم
واما القوة على تدبير الامر فان يكون معه من جودة
الراي وحسن التدبير ما يصلح معه الامارة ويفزع
اليه الاكثر للمشورة وان كان في طبعه من يختص من الدها
باكبر من ذلك القدر كما يعلم من حال الحسن بن علي
عليهما السلام وقيس بن سعد بن عباده وحال الحسين
عليه السلام وابن عباس رضي الله عنه واما صحة البدن
فان يكون سليما من الافات المقعدة والافات المزمنة
وان كان في الامة من هو اقوى منه بنيه واشد بطشا
كما يعلم من حال الحسن والحسين عليهما السلام واخيهما محمد
بن الحنفية قدس الله روحه فانهما لم يلحقا به في هذا البا

ولم يقارناه وهذا معلوم لاهل البحث ضرورة ولم
يقدح ذلك في شيء من امرهما عليهما السلام وهذا حين
انتهينا الى ما تمس الحاجة الى ذكره من الامامة في ولد
الحسن والحسين عليهم السلام دون غيرهم وشرائطها التي
يجب اعتبارها قلنا على منهاج زيد بن علي عليه السلام
ومن حذا حذوه من العترة الطاهرة عليهم السلام واذ
قد ذكرنا زيدا عليه السلام ولمعة من خطره فانهم لعمر الحق
منتسبون في الاعتقاد اليه تابعون لمنهاجه عليه السلام
اذ كان اول من نهج السبيل واوضح الدليل وسبق
كافة اهل البيت عليهم السلام في عصره الى منابذة
الظالمين ومباينة الفاسقين فدخل تحت قوله تعالى
والسابقون السابقون اولئك المقربون وفاز بكونه من
المقربين على جميع العترة الطاهرة واحرز خصل الحلبتين
وفاز بدرجة المجاهدين اذ الحكيم سبحانه يقول وقوله الحق
وفضل الله المجاهدين على القاعدين اجرا عظيما وقال

تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
وقد انفق عليه السلام قبل الفتح وقاتل اشد قتال
وعبد الله حتى اتاه اليقين ولم يعلم ذلك من غيره
والحديث مشهور عن اخيه محمد بن علي عليهم السلام
انه قال هذا سيد بني هاشم وسيد القوم افضلهم
واولاهم بالتصرف فيهم وكذلك روينا عن ولده جعفر بن
محمد عليهم السلام انه قال والله ما ترى مثله الى ان
تقوم الساعة كان والله سيدا ما ترك فينا لدين
ولا دنيا مثله وقد روينا بالاسناد الموثوق به الى ابينا
علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال الشهيد من ذريتي
والقائم بالحق من ولدي المصلوب بكناسة كوفان امام
المجاهدين وقائد الغر المحجلين ياتي يوم القيامة هو واصحابه
تتلقاهم الملائكة المقربون ينادونهم ادخلوا الجنة لا
خوف عليكم ولا انتم تحزنون ولقد روينا ما بلغنا عن زيد

الله صلى الله عليه وآله وعلى ابن أبي طالب عليه السلام
واولاده وقول من عاصره من اهل بيته فيه لطال
الشرح وتباعدت الاطراف منها احمد بن عبد الله بن
الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام اشهر اهل
البيت في زمانه من اولاد الحسن والحسين واشدهم
انحرافا عن الظالمين والظلم وطأة عليهم واوسط اهل
البيت نسبا جمع بين شرف الامهات الى شرف الآباء لانه
جمع الفواطم في نسبه فامه فاطمة بنت الحسين بن علي عليه
السلام وجدته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلام الله عليها وجدته لام علي بن ابي طالب عليه
السلام فاطمة بنت اسد اول هاشمية ولدت لهاشمي
وكانت منزلته عند النبي صلى الله عليه وآله لم يكن منها
لاحد ممن عاصره من اهل بيت النبي صلى الله عليه وعليهم
مع العلم البارع والورع المانع الى ان ساد رجال الكمال
كان يناظر زيدا عليهما السلام في اوقات على وكثير من

المسائل التي حسن فيها المناظرة فاذا امام زيد عليه
السلام الى دابته بادر عبد الله بن الحسن عليهما السلام
اليها فامسك بركابه وسوى ثيابه فعلم الناس بذلك
انه يفضله على نفسه وقد روينا عن اخيه محمد بن علي
عليهما السلام ما قد علم الاعيان ما قدمنا ذكره وكذلك
عن ولده جعفر الصادق عليه السلام فكيف يجوز لاحد
يدعي متابعتهم وخالفهم في اعتقادهم الا من ولا المنشأ
من اعيان العترة في عصره عليهم السلام وقد صح تفضيل
الجميع له بما ذكرنا من الجزء السادس مما علمنا من اقوالهم
منه عليه السلام فقد اتضح لك بهذا القدر انه افضل
اهل زمانه بشهادة العدول منهم مطابقة للنص
الوارد من الله ومن رسوله على تفضيل المجاهدين
مره وخصصه صلى الله عليه وآله بالذكر اخرا هذا
هو الكلام المتعلق بما تقدم من وجوب قصر الامامة في
ولد الحسن والحسين عليهم السلام دون غيرهم

فيهم نصاب الأمر والامامه لبشرى لخروج الزعامه
فلا تخطوا طرق السلامه واستمعوا من نحو احكامه
لا تخطروا الحسد لكم ببال

هذا البيت تاكيد لما تقدم ونصاب الامر اصله لان
النصاب في صريح اللغة اصل الشي والامر ما امر
الله تعالى وقد قدمنا الكلام في معنى الامامه وانها
المعروف العلم في الكافه في امور قد تقدم ذكرها
قوله البشرى الى عينهم الزعامه زياده كشف وتوكيد قوله
فلا تخطوا طرق السلامه فيقول اسلكوا طرق الحق الى
عينها من الطرق التي هي طرق الضلال الا اضطراب
لان الله تعالى يقول فماذا بعد الحق الا الضلال قوله
واستمعوا من نحو احكامه فيقول ان الله تعالى حكم لهم
بذلك دون غيرهم من الناس وطاعة الناس بهم على ان
الامامة مقصورة عليهم عليهم السلام وقد قدمنا
ذكرها قوله لا تخطروا الحسد لكم ببال يريد الحسد

الحسد فاستكن ومثل ذلك في اشعارهم كثير
قال الطرماح
وحسدوهم لا اشد والارز مرجحا عليك فلم يمنعهم
ومولانا لا الصهد والمال بهو الفلك وهو طامس
في اللغه بمعنى عن حسدهم على ما اعطاهم الله سبحانه
من الفضل ووراثه النبوه واشكلهم ما اعطاهم الله سبحانه
به من الفضل الا من حسدهم وانكر فضلهم وقد قال
الله تعالى في ذلك ام يحسدون الناس على ما اتاهم الله
من فضله فقد اتينا ال ابراهيم الكتاب والحكمه
واتيناهم ملكا عظيما فكانت المحنه على حاسدهم
ولم ينفعهم ذلك كذلك الحزن امل هذا البيت الحسد
من حسدهم محمد حقهم وانكر فضلهم بل صرن ذلك
عائد على الحاسد ثم اكد ذلك بهذا البيت فقال
الحسد ورث الناس فضل البارى في الرزق والخلقه والمقدار
وواقع الاقتار والايسار فمنه على الجمع جاري

باب العدل في الاكثار والاقلال

هذا كالمؤكد لما قبله مما يجري مجراه ومعناه النهي عن
الحسد لمن اختصه الله تعالى بشي من رحمته في خلق
او رزق او شرف ثم نبه على ان الاكثار والاقلال من
قبل الله تعالى وان ذلك عدل منه لانه متفضل في
الحالات كلها والمتفضل لا تحكم عليه ولا اعتراض شاهدا ولا
غائبا ولا ينبغي لاحد ممن ينتسب الى الاسلام انكار
شي من ذلك وهو عز من قائل يقول كذا جا المشركين
او لم يعلموا ان الله يبسط الرزق لمن يشا ويقدر ان في
ذلك لايات لقوم يؤمنون ويقول عز من قائل اهم يقسمون
رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيوة الدنيا
ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا
سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون وقال في
موضع اخرى له مقاليد السموات والارض يبسط الرزق
لمن يشا ويقدر انه بكل شي عليم فتاملوا احكم الله كيف

رتب سبحانه الاحتجاج في هذه الايات على المشركين
تارة بالتقرير لهم بما لا يمكنهم انكاره وذلك ظاهر
في قوله الم يعلموا وتارة بتقريعهم بالعجز عن قسمة
رحمته لانهم لا يقدرون على قسمتها الا هو ثم اخبر بعد
ذلك انه رفع بعضهم فوق بعض درجات وهذا
تصريح بانه قسمها بينهم ثم اخبر ان رحمته في الاخرة
خير من جميع مال الدنيا تحريض من طريق المعنى على
الانفاق في سبيله وقوله ليتخذ بعضهم بعضا سخريا
تنبيه على الاقبال على طاعته وطلب الخير من عنده
لان المعلوم من حال اهل الدنيا انهم اذا ارادوا احدا
من عبيده سخرته فقد وسع عليه من متاع الدنيا وان بعد
عيشه عنها اجتهد وابى الفاقة وانقطع بعضهم في
حد منه لكان الشر الذي معه ولعله لا يوصله
اليهم بخلا وحسدا وحفيظ فلم لا يقبلون من سيده
كما قال وهو صادق فيما قال مقاليد السموات والارض

ومن هو يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر فيعبده
على ذلك العطاء والمنع لم لا يسقطون في خدمته
معطاه نعمه ومنعه حكمه ان اعطى فقد عرض
لثواب الشاكرين وان منع فقد عرض لاجر الصابرين
ومن عرض للثواب والاجر حكيم فيما يعرفه وما يعقلها
الا العالمون وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون
وفيما اوردناه كفاية والا فاكثر الكتاب دلالة على
ما ذهبنا اليه لفظاً او معنىً وهو ظاهر لمن طلبه وتوسع
في معناه الحق وتفهمه من عترة نبيه صلى الله عليه
وعليهم الذين فهموا غرائبه وعرفوا عجائبه واعلم
ان اكثر الناس ما اتى الا من جهله بحق كتاب الله سبحانه
وعترة نبيه صلى الله عليه وعليهم حتى لقد بلغنا
عن قوم ينتسبون الى متابعتهم وهم مع ذلك يعتقدون
ان الله ساوى بينهم وبينهم ولم يميزهم عليهم انهم يشركون
نعم الله على اهل الكفر والفسوق من عباد الله تعالى وقد ذكرنا

ما يدل على بطلان هذا القول في مسئلة الرزق في اول
الكتاب بما في بعضه كفاية ولما عرض ذكر الرزق
ها هنا اوردنا ما لا يستغنى المؤمن من الفايدة ولو لا
انه نعم عليهم لما وجب عليهم شكره لان شكر غير المنعم
لا يجب وربما احتجوا بقول يضيفونه الى بعض ابنا
علي عليه السلام جهلاً باحكام الاضافة وهو لم يصح وان
صح وجب تاويله على موافقة كتاب الله تعالى وسنة
رسوله صلى الله عليه واله وحجج العقول وهو قولهم
انه سال للطاعة والمطيعين حلتها رب العالمين فيقول
ان صح ذلك عنه فلعله اراد ان الله جعل الارض لحلمه
ولم يرد ان الائمة والانبياء صلوات الله عليهم لا يجوز لاحد
خلافهم ولا التعدي لامرهم ومن امرهم ان اقرار اموال اهل الذمة
في ايديهم بعد اخذ ما فرض الله عليهم واجب لا يجوز خلافه
فلو كان للمطيعين ظلم المسلمين [illegible] وكذلك من حكمهم ان
المشرك اذا اخذ مال المسلم الذي ورث المسلم من ابيه

فمذهبه تصرفه من بيع او هبة بحكم الله وحكمهم و عجائب
حكم الله بالعقد وان اراد ان الله تعالى اراد من جميع المكلفين من
المشركين والمسلمين الطاعة له فهذا الذي يجب عليه جميع
كلام الائمة عليهم السلام لان لا يناقض حجج الله وهما منه
والنسب الى ائمة الهدى عليهم السلام مخالفة منصوص
الكتاب وادلة العقول ولانا نعلم ونحن المناصرون
ان كثيرا من الارزاق التي خلقها الله تعالى في بلاد
المشركين لا تصل الى احد من المسلمين بوجه من الوجوه
كبلاد الهند والصين وما شاكلها من البلاد النائية
وان شئت فاضرب المثل في بلاد ياجوج وماجوج
وما خلف السد مما يكون مما خلق الله لهم من الارزاق
والارفاق من [illegible] مما نعلم نحن ضرورة انه لا يصل
اليهم لكان ذلك عبثا تعالى الله عنه لانه يجري في
الشاهد مجرى من بعث طعاما شهيا الى [illegible] او صنعه مائدة
جمة في اقصى المشرق لضيف له في اقصى المغرب وهو يعلم

مع [illegible] ان [illegible] الملك من وصولها وتحريمها على جميع
من [illegible] الا على [illegible] الذي سماه وقد علم بعد [illegible]
الى [illegible] عليه فانه ملوم والحال هذه على [illegible]
فاعل للعبث على اقبح الوجوه متى علمنا ان هذا عقله
ملك لا يجوز اضافة مثل ذلك الى الله تعالى وتقربنا في
مسائل العدل انه لا يفعل شيئا من القبيح وهذا لا
يخفى على من له ادنى مسكة من التمييز فان كان المراد
ان الله تعالى امر بهم الطاعة وان المعصية لا يحبها منهم
مع [illegible] من نعم الله عليهم فذلك صحيح وهو الذي صرح
به الذكر الحكيم كما قال تعالى مخاطبا للكافر من امن
هذا الذي يرزقكم ان امسك رزقه بل لجوا في عتو ونفور
وصدق الله العظيم ونحن على صدقه من الشاهدين وله
من الحامدين العابدين انه من اضاف الرزق الى غيره لاحد
من المخلوقين فقد لج في العتو والنفور وتمادى في الضلال
والفجور وكيف يسوغ ذلك وهو غير قائل بقول الله الذي خلق

السموات والارض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات
رزقا لكم وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار
وآتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
ان الانسان لظلوم كفار فهذه كما ترى نصوص تنفي من زعم
وانكرها الى الالحاد وبهذه العلة عبنا بني الباطنية
لانهم انكروا ظواهر الكتاب وحملوها على ما لا يجوز
حملها عليه ومعنى للعاقل ان يتجنب مسالك الشيطان
لان الله تعالى ذكر في هذه الآية نعمه على الكافرين والظالمين
مجمله ومفصله فاجملها في موضعين احدهما قوله تعالى
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها والثاني قوله تعالى
وآتاكم من كل ما سألتموه وفصلها في قوله تعالى انزل لكم
من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فصرح
بانه لهم تصريحا لا مساغ للتاويل فيه لانه قد تقدم
تقرير ذلك في اول الآية خلق السموات والارض
فكما لا يجوز تاويل ذلك لاحد ممن يعد البقا على الاسلام
على ان الله تعالى لم يخلق السماء والارض

كذلك مدة ما ذكره خلق منه الخلق الفلك وتسييرها بالريح
التي لا يقدر على انشائها غيره وقد صرح بذكر ذلك
في قوله تعالى ان يشأ يسكن الرياح فيظللن رواكد على ظهره
مريدا ظهر البحر ثم عقب ذلك بذكر نعمته بالشمس وما جعل
فيها من المصالح للعباد والبلاد والشجر والدواب
وان دونه بذكر القمر وما فيه من النور الذي يدفع به
مضرة الظلمات ويقدر بها آجال الاوقات وما فيه
من الاهلة البادرات ثم ذكر مسته بالليل وما فيه من
السكون عن الحركات ونزول البركات وراحة الاجسام
مما يورث السآمة والملال وجعله بعضا لكثير مما
خلق من البهائم والدواب تطلب فيه اقواتها المعلومات
وتحول لارزاقها المقسومات ثم ذكر النهار لما يتعلق
به من نفع العباد وسيرهم في البلاد لما امتن به من
المعاش ورزقهم من الرياش وهذه بحمد الله انوار تطفي
من لهيب الاحقاد ولولا خيفة التطويل لذكرنا من آيات الكتاب

الظاهرة وحجته الباهرة ما نكثر عن العبد او يحط منكره
الى الرجوع الى الحق او الاعتراف بالجحاد واذعن انبهنا
على هذا القدر ولنذكر ما انا الصعصعة من تبيين التنبيه وقد ذكر
قبل النهي عن الحسد ولا شك في قبحه يجب الانتهاء عنه وقد
ذكر الامور التي يقع فيها الحسد فمنها الرزق ومعنى
ذلك ان الله تعالى اذا وسع على عبد من عبيده لوجه من
وجوه الحكمة التي لا يجوز لاحد عليها الحكم ولا الاعتبار
الحسن من احد حسده ولا تمنى زواله لان الله تعالى لا
يفعل الا الحكمة ولان الدنيا عندنا دار البلوى لكافة المتعبدين
بالخير والشر والله تعالى بوجوه المصالح اعلم فان علم
لاحدنا صلاحا في توسعة الرزق وسعه وان علم
الصلاح في التضييق فهو غير متهم وان اتانا الحاسد او صب
على معاصي الله تعالى ونعمه عليه ثم اعلمنا ان ذلك الا لاع
الحجة عليه ولله الحجة البالغة ولا يكون الا بذلك وبما شاكله
والفزع الى احد ضربين احدهما ان نعتقد ان الله تعالى لم

يعطهم تلك الارزاق لانه لو لم يعطهم بها لم يكن نعمة
ومن نعم الله على الكافرين اسقط عنهم فريضة الشكر
ومن اسقط فريضة الشكر عن احد من المتعبدين كفر لانه خالف
صريح القران في قوله اما شاكرا واما كفورا وقوله
أليس الله باعلم بالشاكرين وخالف ما علم من دين النبي
صلى الله عليه واله ضرورة وهذا جهل والجهل الثاني
ان نعتقد ان وصول تلك الخيرات اليهم دلالة الرضى عليه
وان المرء لو كان عند الله مثل ما هو عندنا لما اوصل
اليه ما اوصل وهذا كما ترى جهل وقد نبه على ذلك
امير المؤمنين صلوات الله عليه فيما روي عنه في نهج البلاغة
من قوله فلا تعتبروا الرضى والسخط بالمال والولد جهلا
بمواضع الحكمة ومواقع التدبير قال الله تعالى
أيحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات
بل لا يشعرون فاحسان المال والبنين والاصطلاح
اليهم من الله سبحانه وان ذلك لا يكون لمنزلة لهم عند الله

ولا امثال عمد لهم في الحضرات الخالقة وانما ذلك
لا كمال حجته واظهار نعمه ان شكروها اعطوا اجر
الشاكرين وان كفروها استحقوا عقوبة الكافرين وقد
نبه ايضا امير المؤمنين عليه السلام على مثل قولنا بما
روي عنه من قوله وتامل عبدا عن ان صك عنه اقباله
عليك تتعمدك احسانه وانت متمرد على عصيانه فوايم
الله لو ان هذا في مثال في القوة متساويين في القدرة
لكنت اول حاكم على نفسك بقبح العسرة ثم ذكر امر الخلقة
وهي الصورة لا فرق في ذلك ولا شك في ان الله يخلق ما
يشاء ويصور عباده في الارحام كيف يشاء وقد صرح
بهذا اللفظ في كتابه العزيز فاذا اعطى عبدا من عباده
جمالا او كمالا او صورة فائقة كما قد فعل ذلك بالحسن
خلقه لم يخش لاحد حسبه ولولا لا اعتراض عليه بقوله
لم خلقته كذلك ولا يحسن منا الخروج عن حد الادب
اللفظي في ذلك الفعل الذي لا نقدر على غيره عنه تعالى

[illegible] الله تعالى على اي صورة ما ركبها
واختار كما اراد من حسن او شيء سبيه لان الله تعالى لا
يسئل [illegible] العقلاء
[illegible] من خلقته فلو شاء لجعلها على المنع الرجوع في
الحال وانما جعلها على الصورة المكروهة لصبر او على
الصورة المحبوبة ليشكر وان كرهت العقول اجرى الامر
على ما يشتهي الاخر فالحق لا يتبع الاهوا ولو اتبعها لفسدت
السموات والارض وقد صرح سبحانه بذكر ذلك في
قوله ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السموات والارض
[illegible] المقدار [illegible] بالشرف والرفعة
فقد علمنا ان الله تعالى قد فضل بعض خلقه في ذلك على
بعض وجعل لهم في الشرف نصيبا كما ذكره النبي صلى الله
عليه واله والائمة من اولاده عليهم السلام وسوى في
الصلاة وسبا الى تفضيله ومما يوضح ذلك ان رجلا
من العجم صادقا ايمانه لو خطب الى رجل من العرب حرمته

ورضيت الحرفة به فامتنع من ذلك لما كان ابا الحكم
لله طالما ولا في الامتناع من تزويجه اثما ولا يجي
حكم الشرع بفعل المطهرة عاضلا وهذا اصرح مذهب العشير
وخبير عليهما السلام او لادهما عليهم السلام ابا موهبنا
هذا وكذلك سوف العرب او بعضها ارفع من بعض
فكيف تعا هذا يجي عاقل منصف اوالانتساب الي
امام لا يعفو اثره ويصح [illegible] فاذا زاد
احدا من اهل بيت الرفعة مسلم ورضي بحكم الله واختياره
وعلم ان لا منزلة على ذلك من عوض ولم يوجب احد باطلين
اما اعتقاد المساواة بينه وبين ذلك الرفيع ابيت
وكيف يقع بينك مساواة وبين من لا تخطيت كرامته
فامتنع ابطل ولم يأثم وان رضيت واذا حطها اليه
من موقع درجته من الرفعة فامتنع ظلم واثم وكان
عاضلا وزوجها امام المسلمين او قاضيهم لتعين
من اضافته ان نمنا الاسانا او ليابا عا ذلك والامر

في هذا الطاهر ان [illegible] اطباعها الباقي الاعتقاد
بان كونه من ضعف الدون وغيره من ضعف الشرف لم
يقع بارادة الله تعالى واختياره واضافة ذلك الي
عقله او سهو وان الله فوض التصرف في خلقه الي
غيره موقع من ذلك التصرف ما لا يريده وهذا باطل
لا يجوز اعتقاده لانا السهو والغفلة فلا يجوز ان
على العالم الدائم واما التفويض فهو من صفات العجزين
الذين [illegible] انما مستترح لي التفويض وانما الواجب
عليه مع ذلك الرضى والتسليم والنظر الى من دونه
ليعظم نعمة الله عليه وبذلك ورد الاثر الطاهر ويعلم
انه ان سخط ذلك لم يجبر الى تعيين مراد الله سبحانه سبيله
وحط اجره وقد قال سبحانه في مثل ذلك ولا تتمنوا ما
فضل الله به بعضكم على بعض وذلك يفيد ما ذكرنا
فتأمل موفقا ما ذكرت لك فانه محض الانصاف
اناك من اهل القليل الصبرا

ومن ذوي المال القليل الشاكر

ومنة على الجميع بيتر

وادخر الاجر لدار اخرى

للصابرين بالجميل العالي

اعاد في هذا البيت الكلام في معنى القليل والكثير
وفائدته ان ذلك لعرض يعود على المكلفين علية
تعالى وهو التعرض لهم للثواب فقد عرض سبحانه الجميع من
اهل القليل الفقر لنعطيهم اجر الصابرين واهل الكثير
للشكر ليوصل اليهم ثواب الشاكرين واجر الصبر اعظم من
اجر الشكر وقد قال تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير
حساب وهو الذي [illegible] من العوض مع هذا الاجر
العظيم والعوض يكون في مقابلة فعل الله وهو الالام
والثواب في مقابلة فعل العبد وهو الصبر عليه فاذا النفع
اعظم من نفع الغنى ولهذا اختار اكثر الانبياء عليهم
السلام الفقر على الغنى كما نعلمه من سيرهم صلوات الله

عليهم عاقبة [illegible] صلى الله عليه واله [illegible] وقد
روينا عنه في قصة ثعلبة بن حاطب انه سأله ان يسأل
الله تعالى له الغنى فقال عليه السلام يا ثعلبة اتق الله
فاني لو شئت ان اسأل الله ان يسير الجبال ذهبا وفضة
لفعل والقصة طويلة وكذلك روينا عنه صلى الله
عليه واله ان ملكا من الملائكة استأذن ربه في زيارة النبي
صلى الله عليه واله فقال الله تعالى لذلك الملك خير
محمدا النبي ان يجعله عبدا نبيا او ملكا نبيا فاتى اليه
ذلك الملك ومعه جبرئيل عليه السلام فقال له هو ان
[illegible] جبرئيل [illegible] كالمستشير له فاوى
اليه بالتواضع فقال بل اكون عبدا نبيا فقال ذلك
الملك والله يا رسول الله لقد اختار لك ربك هذا
[illegible] العرش والاختيار في مثل هذا البيت [illegible]
وقد روينا عن النبي صلى الله عليه واله انه قال ابشروا
صعاليك المؤمنين بالفوز على الاغنياء يوم القيامة بمقدار

حسنتا بين عالم والاغنيا موقوفون يحاسبون على فضلات
اموالهم من اين اكتسبوها وفيما انفقوها ولا شك ان
ما نقص في الدنيا وزاد في الاخرة خير مما زاد في الدنيا
ونقص في الاخرة وقال النبي صلى الله عليه
وآله الحمد لله الذي جعل لي اصحابا اصبر نفسي في
القعود معهم فانزل الله في ذلك قرآنا واصبر نفسك
مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ولا
تعد عيناك عنهم تريد زينة الحيوة الدنيا ولا تطع من
اغفلنا قلبه عن ذكرنا وهذا المغفل قلبه عيينة بن
حصن لانه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن
مجالستهم لسوء حالهم وقال له انا اسفر عنك رؤسا
العرب فنهاه الله تعالى عن مساعدته واخبره بانه قد
استحق الخذلان وسلب التوفيق لما تقدم من معصيته
فلذلك اغفل قلبه عقوبة له لا ان الله تعالى اغفل قلبه
عن ذكره ابتدا لانه تعالى يريد الطاعة من جميع عباده كافرهم

ومؤمنهم حسب ما ذهبنا اليه المجبرة وكان في
مقدوره التوسيع عليهم وبسط ارزاقهم ولكن
ضيق عليهم تعريضا لمنازل عاليه ودرج رفيعة
لم يكن يوصل اليها الا بسلوك المشاق من الفقر وغيره
فرضوا بها وصبروا عليه وهذا باب كبير من ابواب
الدين فمن جهل حكمة الله تعالى في المخالفة بين عباده
في البسط والقبض فقد جهل اصلا كبيرا لا يسع جهله
جملة ولا يصح الايمان الا بمعرفته ولكن يشهد لذلك
آيات الكتاب الكريم مسحوبة بذكره وكذلك السنة
الشريفة واقوال الائمة مع اجماع الامة وحجج
العقول اما الكتاب فقد تقدم منه سطر كاف
وكذلك السنة الشريفة واما الاجماع فلا يعلم
قائلا من الامة قبل حدوث هذا القول واما كلام
الائمة عليهم السلام موجود في كتبهم وهو ظاهر بحمد الله
للكافة ولو لم يكن من ذلك الا ما روي عن امير المؤمنين

ابي طالب عليه السلام في كتاب نهج البلاغة حيث قال
وقسم الارزاق فقللها وكثرها وقسمها على الضيق والسعة
فعدل فيها ليبتلي من اراد في ذلك بميسورها ومعسورها
واراد بذلك الشكر من غنيها وفقيرها وقرن لسعتها
عقابيل فاقتها وبفرج افراحها غصص اتراحها ولولا
خشية التطويل لذكرنا من قول كل امام من ائمتنا عليهم
السلام ما يشهد لصدق ما قلناه وفي قول علي عليه السلام
مقنع في هذا المكان وغيره اذ الكلام راجع اليه وفرع
عنه ولا تصح الامامة والخلافة الا لمن تابعه فقد ثبت
ان كلامنا تفصيل لهذه الجملة التي اجملها علي بن ابي طالب عليه
السلام واشارت اليها العقول بفطانة من وجوه
احدها ان الباري تعالى متفضل بالارزاق والمتفضل
المفاضلة بالاجماع وثانيها ان الدنيا دار البلوى
والبلوى لا تكون الا بالسعة والضيق وقد صرح سبحانه
بذلك في قوله ونبلوكم بالشر والخير فتنة والعقول تقضي

البلوى والبلوى لا تكون الا بما تنفر عنه النفوس ولهذا
لما كان الحر يجب عليه الشكر والمشكور المنعم في حق
الله تعالى الا بالقيام بالواجبات وترك المقبحات واداء
الواجبات وترك المقبحات يشق على النفوس سمي بلوى
باسم ما يؤدي اليه وذلك شائع في اللغة قال الله تعالى
قال احدهما اني اراني اعصر خمرا فسمى العصير خمرا لما
كان مقدمة له ومؤديا وقال الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وذلك غير
واقع في الحال وانما اكلوه شيئا لذيذا فلما كان مقدمة
لاكلهم النار في دار العذاب نعوذ بالله منهما ومؤديا اليه
ذلك سمي باسم ما يؤدي اليه ولهذا اقتضينا ان المشاق
التي تنزل بالعباد من الله تعالى كالفقر والمرض والجدب
وذهاب الاموال وموت الاولاد مفضية على الحقيقة حسنة
الا ان نفعها متاخر عنها حالا فاما ما ذهبت اليه المجوس
والثنوية كما حكينا عنهم في فصل الابتلاء في ابواب العدل

فانهم ذهبوا الى ان جميع ما تكرهه النفوس قبيح وان جميع
ما تستحسنه حسن فغلطوا غلطاً عظيماً لان اكثر ما تكرهه
النفوس قبيح واكثر ما تستحسنه حسن لا انه ابداً كما
قالوا ومنها انا نعلم في الشاهد انه يحسن من احدنا
ان يمنع ولده من تناول نوع من انواع الطعام وان علم
قوة داعيته اليه اذا كان يعلم ان ضرره على حفظ السيرة
من الطعام ما هو ازمنه واعلى قدراً واعظم نفعاً
ولا احد من العقلاء المنصفين لنفوسهم ينكر ما قلناه
وحال البارئ سبحانه انفع من حال الوالد الرحيم لولده
لان الوالد ربما اجتهد في نفع ابنه لينتفع بذلك او لينفعه في
المستقبل او يمنعه من لذة الغير او ليدفع عن نفسه
التعب او لشفقته على عرضه او لشائبة من نظرائه من
اوليائه واضداده وهذه الوجوه كلها مستحيلة على
البارئ تعالى فهو لا ينفعنا سواء كان خيراً كالذي
والسرور والتوسعة في المال وكثرة الولد او حسن حال

كما انهم لا يصفوا الاحسان والتفضل فان الاحتمال الاول ولا
والتعويض [illegible] العقل الاول لا العوض يعود علينا
نفعه [illegible] ان يكون ذلك لغرض يعود عليه
او يستحق [illegible] عوض سوى نفعنا في حقه وورد
في [illegible] الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ما
تعدون الرقوب عندكم قالوا الذي لم يولد له مولود
يا رسول الله فقال صلى الله عليه وآله الرقوب من
لم يقدم ولداً فصرح صلى الله عليه بما ذكرنا وكذلك
روينا عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام انه
كتب الى سلمان يعزيه بابنه اما بعد فقد بلغني
مصيبتك يا عبد الله فلقد [illegible] حيث لك العلم
بان [illegible] مصيبة [illegible] لك احتسبها خير من نعمة [illegible] عليك [illegible]
وكذلك روينا عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال
مات [illegible] علي عليهما السلام [illegible] فكتب اليه بعض
اخوانه يعزيه فلما قرأ الكتاب قلبه وكتب على ظهره

انا نبعث فانا اموات لانا اموات ابنا اموات فما علينا امر
مبيت يعزي همنا عن بيت والعالم ممن كان على اثار
ابائنا عليهم السلام ناطقة بما نحن عليه واعلم ان
الواجب على المسلم قصر الامل وحسن العمل وان
اعتقاد وجوب المساواة في الازمان يؤدي الى سوء
الظن بالله تعالى وبيان ذلك انا اذا اعتقدنا وجوب
المساواة عليه وذكرنا في اكثر ابيات الكتاب
الكريم التي فيها ذكر الرزق انه فاضل ما بين
على البعض ويبسط للبعض اعتقدنا انه تعالى ظالم
المقدور عليه وهذا اقبح الظنون بالله تعالى فاطلب
بما يؤدي اليه هذا وكذلك الاجال اذا اعتقدنا
انه يجب عليه تسويتها بينهما [illegible] سنة ادى ذلك
الى قساوة القلوب والتساهل في طاعة علام الغيوب
ولم نرض بقضائه في موت احبتنا ولا بما حبط
الاجر وعظم الوزر ونستخرج ما املت امثالنا

قساوة القلب فقد روينا عن النبي صلى الله عليه
وآله انه قال اذكروا هادم الموت وكونوا من الله
تعالى على حذر فمن كان يامل ان يعيش غدا فانه
يامل ان يعيش ابدا ومن كان يامل ان يعيش ابدا
يقسو قلبه وصدق صلى الله عليه وآله فلعمري ونحن
على ما تقدم من الشاهد فما ظنك بمن يامل ان
يعيش ما بين عشرين سنة وانما اطلق هذا القسم صلى
الله عليه [illegible] اللبيطة في شان الغائب ومن راسه
والقدر الذي ينتظر به امره وراى عليه السلام
ان العادة جرت من الله تعالى بان احدا من هذه
الامة لم يعمر اكثر من ذلك ولم ينقل ان من مات قبل
ذلك لم [illegible] الله تعالى ولا يوجد هذا القول لاحد من
الامة قبل حدوث هذا القول فضلا عن الله عليهم
السلام فاطلب ما اعتقاد ادى الى قساوة القلب
فنسال الله تعالى الثبات في القول والعزيمة على الرشد

وأمّا ما ذكرناه من احباط الاجر وعظم الوزر وذلك
لما روي عن امير المؤمنين علي عليه السلام في كتاب
نهج البلاغة وقد مات للاشعث بن قيس ولد فعزاه
عليه السلام فقال يا اشعث ان صبرت جرى عليك
القدر وانت مأجور وان جزعت جرى عليك
القدر وانت مأزور يا اشعث ابنك سرّك وهو بلاء وفتنة
وغمّك وهو ثواب ورحمة فقد رأيت من جملة
عمده ما كلفنا به نقول من الامثال الا ما تابع
قوله وهو محمد صلى الله عليه وآله ووصيه علي بن
ابي طالب صلوات الله عليهما صلاة بعدد القدر
كافي لمن نظر بعين بصيرته وطلب نجاة نفسه وورع
طلبا من لقربه الى الله تعالى بالقرب اليه من عترة نبيه صلى الله
عليه وعليهم قوله وادخار الاجر لا الاخرى بينه
بيان ان هذه الارزاق لا تجري مجرى المستحقات [illegible]
مواضع

مواضع الاستحقاق بل تقع مطابقة
لارادة الحكيم في باب الامتحان لوجودها
وعدمها وتقليلها وتكثيرها وقد قدمنا
ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام
في ذلك فلا حاجة لاعادة ذكره ودار
الاجر والمكافاة على الاعمال هي
دار الاخرة على ما يأتي بيانه قوله
للفائزين بالمحل العالي هم آل النبي صلى الله عليه وآله
من ذرية الاحد واتباعهم رضي الله عنهم
[crossed out] وهذا حين انتهينا الى آخر شرح
[crossed out] الرسالة الناصحة
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله وسلم على
سيدنا محمد وعلى
آله الطيبين
الطاهرين

[illegible] رسول الله صلى [illegible] [illegible]
[illegible] السلام [illegible] رسول الله صلى الله عليه [illegible]
[illegible] إلى النبي صلى [illegible] الإمام [illegible]

[illegible] الصلاة والسلام على نبينا محمد وآله

[illegible] الوصل [illegible] فقط [illegible]
[illegible] ويلزم الالتزام [illegible]
[illegible] من العقود [illegible]
[illegible] الإمام [illegible] المستقبل [illegible]
[illegible] معلومة [illegible]
[illegible]
[illegible] الإمام [illegible] النبي صلى الله عليه وآله [illegible]
[illegible]

٣

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية - الكويت

اسم المخطوط: شرح الرسالة الناصحة في الدلائل الواضحة

اسم المؤلف: أمير المؤمنين المنصور عبد الله بن حمزة بن سليمان، المتوفى ٦١٤هـ/١٢١٧م.

عدد الأوراق: ٢٠٩ المقاس: ١٨ X ٢٦سم

مصدر التصوير: مكتبة أمبروزيانا - ميلانو

الرقم في مصدر التصوير: D 226

تاريخ التصوير: الإثنين ١٦ ربيع الأول ١٤١٠هـ - ١٦/١٠/١٩٨٩م.

ملاحظات: نسخة نفيسة كتبت بقلم نسخي مشكول من القرن السابع الهجري، وأولها مناولة بخط المصنف لولديه مؤرخة في سنة ٦٠٨هـ، وعلى هوامشها تصحيحات بخط المصنف. والورقة الأخيرة مكملة بقلم مغاير.

تمت